الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

الموضوع:

دور الجماعات المحلية في التنمية السياحية

-دراسة حالة بلدية دلس-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد:

الطالبة: نهلة رويبط

إشراف:

الدكتور/ ياسين بولالوة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ د. أحسن بشاني	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
أ د. ياسين بولالوة	المدرسة الوطنية العليا لعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ د. أحمد طالب أحمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علينا من نعم لا تعد ولا تحصى، فلولا فضل الله تعالى لما كان هذا العمل ليرى النور، فلك الحمد اللهم وحدك لا شريك لك والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خير الأنام.

فبعد أن أنهيت هذه المذكرة لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور "ياسين بولالوة المشرف" على تكويني طيلة فترة إعداد المذكرة، فأتقدم له بخالص الشكر والامتنان لقبوله الإشراف على المذكرة وتوجيهاته الحكيمة في تصويب مسار البحث، وملاحظاته القيمة فنسأل الله العلي القدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون لإنجاز هذا العمل ولجميع الأساتذة والطاقم الإداري الذين أشرفوا على تكوين الدفعة الثانية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية لماستر سياسات عامة، والشكر موصول لكل عمال المكتبة، ولا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة على مناقشة المذكرة.

إهداء

بأنامل تحاط بقلم أعياه التعب والأرق ولا يقوى على الحراك ... يتكئ على قطرات حبر مملوء بالحزن والفرح في آن واحد؛ حزن يشوبه الفراق بعد التجمع ... وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي وهو يوم تخرجي الذي أتطلع فيه لما هو آت من همسات الدنيا المليئة بالأمل المشرق ....

ها أنا أقف اليوم لحصاد إحدى الثمرات التي ينعت لي وهي تخرجي بانتظار قطف المزيد بإذن الله تعالى.

هنا سأقدم كلمة لكل من ترك بصمة في حياتي وتوسيع مداركي العلمية والعقلية.. إهدائي لي:

إلى أحب خلق الله بعد رسوله صلى الله عليه وسلم إلى من قال فيهما تعالى: "وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى أمي رمز السبيل والعطاء، نبع الحنان والعطف إلى من سهرت من أجل راحتي وتألمت لآلامي وفرحت لفرحتي إلى من ترتاح لها نفسي بعد العناء وتأمن لها روحي بعد الوجل...

إلى أمي العزيزة "آسيا"

إلى الرجل الذي رباني على الفضيلة والأخلاق، وتحمل عبء الحياة لكي أعيش سعيدة، إلى ساعدي ومساعدي الذي مهما قلت فيه لن أفيه حقه...

إلى والدي العزيز حفظه الله ورعاه "محمد".

إلى أخي أيوب وأخواتي الأعزاء سارة وزهرة حفظهم الله

إلى جدتي الغالية "زهور" أدام الله عمرك

إلى خطيبي الذي ساندني طوال فترة دراستي

إلى جميع الأهل والأحباب

ملخص الدراسة

ملخص:

أصبح قطاع السياحة من أبرز قطاعات التنمية على المستوى الدولي، إذ يعد من أهم الظواهر المثيرة للاهتمام والدراسة، بالنظر للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في تطوير اقتصاد الدولة وتوفير مصادر مهمة للدخل وتحقيق التنمية الشاملة. والجزائر على غرار العديد من الدول تحاول إعطاء مكانة متزايدة لقطاع السياحة في سياسة التنمية، ولأجل ضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر لابد من إشراك جميع الفواعل، وتحقيق تكامل للأدوار بينها ومن بين تلك الفواعل المهمة نجد الجماعات المحلية والتي يمكن أن تساهم بشكل مهم وفعال في ترقية السياحة في الجزائر وتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

وبذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص لدور الجماعات المحلية في تنمية السياحة المحلية ببلدية دلس، وآليات تفعيل هذا الدور لتحقيق تنمية محلية مستدامة في الجزائر عامة ودلس خاصة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الجماعات المحلية، التنمية السياحية.

Abstract:

The tourism sector has become one of the most prominent development sectors at the international level, as it is considered one of the most important phenomena of interest and study, given the significant role it can play in developing the country's economy, providing important sources of income, and achieving comprehensive development. Algeria, like many countries, is trying to give an increasing place to the tourism sector in development policy, and to ensure the achievement of sustainable tourism development in Algeria, it is necessary to involve all actors, and achieve integration of the roles between them. Among these important actors, we find local groups that can contribute significantly and effectively to Promote tourism in Algeria and achieve sustainable tourism development.

Thus, we will try, through this study, to diagnose the role of local communities in the development of local tourism in the municipality of Dellys, and the mechanisms of activating this role to achieve sustainable local development in Algeria in general and Dellys in particular.

Key Words: Tourism, local communities, tourism development.

مقدمة

تمهيد:

احتل موضـــوع اللامركزية دورا هاما في أنظمة الحكم لكثير من الدول نظرا لما تقوم به هذه الأخيرة من دور فعال في تحقيق التنمية على المسـتوى المحلى لتصبح بعد ذلك على المسـتوى القومي، وعليه نجد أن الدولة الجزائرية في أحكام دسـاتيرها ومختلف قوانينها على إثر انتهاج التعددية السـياسـية الذي سـاهم في تسـريع الخطى نحو النظام الديمقراطي، نصت على ضرورة الأخذ بنظام الجماعات المحلية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الجزائر وقد تبنت الجزائر هذا النظام منذ الاسـتقلال وقد ترجم ذلك دسـتور 1963 الذي أقر أن الجماعات المحلية هي البلدية كجماعة قاعدية ترابية والولاية كمستوى ثاني لتصدر القوانين ذات الصلة بالجماعات المحلية.

لقد أكدت الدسـاتير المتعاقبة وما نصـت عليه من قوانين متعلقة بالجماعات الإقليمية على منح كل من الولاية والبلدية جملة من الصلاحيات باعتبارهما مجموعة محلية، وكذلك قصد إشراكها مع الدولة في تلبية حاجيات المواطنين، حيث تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في حياة المجتمع المحلي وتسـيير شـؤونه وفرت الدولة لها إمكانيات مادية وبشـرية للقيام بذلك لكي تحقق الجماعات المحلية استقلاليتها على الحكومة المركزية في التسيير وتخرج من وطأة الرقابة الشديدة والتحكم في قراراتها وتنفيذها.

كما تعتبر الجماعات المحلية الفاعل الأساسي لتفعيل التنمية المحلية، وتنشيط الاقتصاد المحلي إذ خص قانون البلدية والولاية مجموعة من الصلاحيات التي تسمح لها بتفعيل التنمية المحلية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، حيث لا يمكن تصور تحقيق تنمية سياحية مستدامة دون مشاركة الجماعات المحلية كشريك أساسي للدولة لترقية السـياحة المحلية في الجزائر. فنجد أن الدولة الحديثة تعتمد على السـياحة كمصـدر هام لتنمية مداخلها، وقد حاولت الإدارة الجزائرية إعطاء أهمية للمرافق العامة المعنية بالسـياحة، فأصـبح من اختصـاص المجالس المحلية بالولايات العمل على تسهيل انطلاق السياحة، حيث تقوم بمراقبة كل المؤسسات والمرافق العامة ذات الطابع السياحي.

لذلك تعمل الجماعات المحلية على إيجاد مصـادر تمويل جديدة ومن هذه المصـادر العمل على ترقية وتنمية الجانب السـياحي كالاهتمام بالمناطق السـياحية وتنميتها. وتؤكد الدراسـات الحديثة أن صـناعة السـياحة من أسـرع الصناعات من حيث معدلات النمو، لذا نجد العديد من الدول تسعى إلى تطوير قطاعها السياحي وتدعيمه بالتشريعات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، فقد أصبح قطاع السياحة من أبرز قطاعات التنمية على المستوى الدولي، إذ يعد من أهم الظواهر المثيرة للاهتمام والدراسـة، بالنظر للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في تطوير اقتصـاد الدولة وتوفير مصادر مهمة للدخل وتحقيق التنمية الشاملة

وتسـعى الجزائر على غرار العديد من الدول إعطاء مكانة متزايدة لقطاع السـياحة في سـياسـة التنمية، ولأجل ضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر لابد من إشراك جميع الفواعل وتحقيق تكامل للأدوار بينها، ومن بين تلك الفواعل المهمة نجد الجماعات المحلية والتي يمكن أن تسـاهم بشـكل مهم وفعال في ترقية السـياحة في الجزائر وتحقيق تنمية سـياحية مسـتدامة. حيث سـعت الجزائر إلى تحقيق ذلك من خلال توكيلها مهمة التنمية السـياحية على

مستوى أقاليمها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة لتحقيق تنمية مستدامة تسمح للأجيال الأخرى من التعرف على نفس الإرث وضمان نفس المداخيل أو أفضل.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الواقع السياحي ببلدية دلس وذلك من خلال إبراز أهمية الآليات التي تساهم بها الجماعات المحلية وتساعد على تفعيل السياحة الداخلية بالبلدية في ظل وجود إمكانيات ومقومات سياحية عديدة ومتنوعة تمكنها أن تكون وجهة سياحية أساسية وطنيا.

محاولة إثراء الدراسات السابقة المتعلقة بالتنمية السياحية كون هذه الدراسة ستحاول دراسة التنمية السياحية من زاوية كل من البلدية والجماعات المحلية، باعتبارهما هيئات محلية تسعى إلى تحقيق سياحة محلية هذا من جهة ومن جهة أخرى الاسهام في الدراسات الأخرى التي تتداخل معها في الموضوع وخصوصا أن لهذه الدراسات شقين تطبيقي يتعلق بدراسة بلدية دلس من أجل ربطه بالإطار النظري.

- **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال بحثنا للوصول إلى عدة نقاط:

- تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية السياحية
- الوقوف على مدى استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المحلية بخصوص القطاع السياحي بعيدا عن الرقابة الوصية
- التعرف على واقع القطاع السياحي بالجزائر عموما وببلدية دلس خصوصا
- كشف الأسباب التب تحول دون تنمية هذا القطاع
- التطلع إلى معرفة كيفية مساهمة الجماعات المحلية في النهوض بالقطاع السياحي وبالتالي تحقيق تنمية سياحية محلية
- التوصل إلى وجود مناطق سياحية ذات طابع عالمي.

- **دو افع الدراسة:**

هناك دوافع وأسباب تقودنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية، فضلا عن أهميته هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

الأسباب الموضوعية:

- الاهتمام المتزايد بالسـياحة العالمية من قبل مختلف البلدان في ظل التحولات الاقتصـادية الراهنة. وذلك بتسـليط الضـوء على احدى الظواهر الاجتماعية والاقتصـادية الحيوية خاصـة بالنسـبة للجزائر التي تسـعى لتحقيق الطموحات الواسعة نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- القفزة النوعية والتطور التي شهدتها الجماعات المحلية ودورها التنموي في جميع مجالاتها.
- إبراز أهم المعوقات التي تواجهها بلدية دلس لتحقيق تنمية السياحية فعالة وذو مردودية.
- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي وإعادة بعثه.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشـخصـية في دراسـة هذا الموضـوع من خلال تقديم دراسـة علمية أكاديمية حول قضـية من قضـايا الساعة، مما يسمح لنا بالاطلاع والتعمق والتحليل وبالتالي التخصص البحثي ومواصلة المساهمة في إثراء البحث العلمي فيما يخص السياحة والتنمية السياحية بالقدر الكفي.
- ميل الباحث إلى البحث في موضـوع التنمية السـياحية بمدينة دلس، بغية التعريف بها ومحاولة تسـليط الضـوء عليها لأنها مدينة مهمشـة حتى أنها أصـبحت تلقب بالجوهرة المنسـية ومحاولة معرفة الأسـباب الحقيقية وراء عدم الاهتمام بهذه المدينة العريقة بالأخص ما تزخر به من إمكانيات سـياحية وموقعها الممتاز على ضـفة البحر الأبيض المتوسط، ولاحتوائها على أقدم قصبة بالجزائر.
- الإرادة الفعلية النابعة من صميم القلب لتقديم عمل متواضع يفتح آفاق النقاش الواسع في المستقبل.
- انسجام الموضوع مع التخصص مما يدعم عملية البحث.

- **الدراسات السابقة:**

تميز موضـــوع الجماعات المحلية ودورها في التنمية اهتمام العديد من الباحثين وهذا من خلال تناوله من عدة جوانب اجتماعية واقتصادية ومالية وبالرغم من تعدد الدراسات حول هذا الموضوع إلا أنها لم تتطرق بكثرة وتحديدا إلى موضـوع دور الجماعات المحلية في التنمية السـياحية بشـكل مباشـر لكن بالرغم من حداثة الموضـوع وقلة الدراسـات فيه إلا أننا نعتبرها وبكل تواضع حلقة من سلسلة البحوث التي سبقتنا نوجز منها بعض الدراسات كما يلي:

- **الدراسة الأولى:**

دراســة بوفنيزة "نصــر الدين" بعنوان **الإمكانيات الطبيعية ودورها في التنمية الســياحية حالة ولاية جيجل** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي بن مهيدي 2016 والتي عالجت الإشكالية التالية:

لماذا لم ترتق السياحة في ولاية جيجل ’إلى المستوى المرغوب رغم الإمكانات الهائلة التي تزخر بها المنطقة؟

وقد تناولت هذه الدراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالسياحة وتاريخ السياحة في العالم والجزائر في الفصل الأول ثم دراسة المؤهلات السياحية لولاية جيجل والمكانة الهامة للولاية في القطاع السياحي على المستوى الوطني والمحلي واستنتاج مدى مساهمتها في تنمية القطاع إن تم استغلالها بطريقة صحيحة

- **الدراسة الثانية:**

دراسة "لعريجة أحمد" بعنوان **تحديات التنمية السياحية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر** دراسة حالة ولاية قالمة مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل 2014

تناول في هذه الدراسة إشكالية تتمحور حول تحديات التنمية السياحية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر بحيث أبرز خلال دراسته العوامل الأساسية التي أدت إلى عدم تنمية السياحة في الجزائر، وتطرق إلى أهم التحديات الحالية والمستقبلية قصد التوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لجعل هذا القطاع يحتل مكانة معتبرة في الاقتصاد الوطني.

- **الدراسة الثالثة:**

دراسة "تلي محمد إسلام" بعنوان **دور السياحة في التنمية المحلية** دراسة حالة ولاية غرداية مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، والتي عالجت الإشكالية التالية:

كيف يمكن للسياحة أن تساهم في التنمية المحلية بولاية غرداية؟

تناول في هذه الدراسة مفاهيم حول السياحة والتنمية المحلية في الفصل الأول أما في الفصل الثاني تم تحليل السوق السياحي بالجزائر وغرداية وتوصل إلى نتائج متمثلة في تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية السياحية من خلال تشجيع الدواوين السياحية والجمعيات السياحية لتنشيط التظاهرات المحلية بالولاية وتخصيص مناطق التوسع السياحي وتشديد الحرص على المؤسسات السياحية لتطبيق مخطط الجودة السياحية الذي سوف يكون بمثابة أداة تحسن من جودة الخدمات السياحية وتحسين صورتها

- **الدراسة الرابعة:**

دراسة "العوبي عبد العزيز"، "زلماطي محمد شريف" بعنوان **واقع التنمية السياحية في الجزائر** دراسة حالة ولاية بومرداس مذكرة النيل شهادة الماستر، جامعة أحمد بوقرة 2019 والتي عالجت الإشكالية التالية:

لماذا لم يحقق القطاع السياحي الإقلاع الاقتصادي بالولاية رغم توفر العوامل المساعدة على ذلك، وما هي الأسباب الحقيقية لهذا الركود؟

توصل الباحث في الدراسة الميدانية ان ولاية بومرداس تزخر بمؤهلات سياحية أكيدة ومتنوعة تسمح لها بتطوير العديد من أشكال السياحة إلا أن تحليل مؤشرات النشاط السياحي أظهر ضعفا في هذا النشاط وعدم توزعه بصفة متوازنة في المكان والزمان فهو يرتكز في معظمه في الشمال أين يكثر النشاط خلال موسم الاصطياف ويكاد ينعدم

في الفصـول الأخرى كما اسـتنتج الباحث أن القطاع السـياحي على شـاكلة باقي مناطق الوطن لا يسـاهم بصـفة فعالة في التنمية المحلية بالولاية حيث كانت عائداته متواضعة ومساهمته في إنشاء مناصب الشغل ضئيلة.

- **الدراسة الخامسة:**

حميدي مريم، بعنوان **دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2014-2015 والتي عالجت الإشكالية التالية:

هل توفر الجماعات المحلية مجالا فعلا لممارسة الديمقراطية تشاركية تعبر عن المبادئ المجسدة في الدستور وفي قوانين البلدية والولاية وهل التشريع الجزائري أعطى للجماعات المحلية دورا في تكريس الديمقراطية التشاركية؟

ومن النتائج المتوصل إليها اتضح لنا جليا مدى اهتمام المشرع وحرصه على سن نصوص قانونية تتلاءم مع التحولات الجذرية والعميقة التي شهدتها الإدارة المحلية في العالم، خصوصا في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة بصفة عامة والجماعات المحلية من خلال مجالسها المنتخبة خصوصا، ومن خلال توفير فرص متساوية للمواطنين وجميع الفاعلين في المجتمع للمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي بكل أبعاده.

العلاقة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية:

وتشترك هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات السابقة في التطرق للأطر المفاهيمية الخاصة بالتنمية السياحية والجماعات المحلية والديمقراطية التشاركية وإلى واقع ومحتوى القطاع السياحي في الجزائر وأهم السياسات السياحة التي طبقت للنهوض بالقطاع السياحي وما يمكن الاختلاف فيه هو أن دراستنا جاءت بدراسة ميدانية جديدة تعلقت بدراسة بلدية دلس على عكس الدراسات السابقة التي لم تعالج ولم تتطرق في دراستها الميدانية إلى هذه البلدية في الجانب السياحي وهذا هو الجانب الذي حاولنا من خلال دراستنا التطرق إليه لإثراء البحث العلمي بأفكار علمية جديدة.

- **إشكالية الدراسة:**

وبناءا على ما سبق سنحاول من خلال هذه المداخلة تشخيص لدور الجماعات المحلية في تنمية السياحة المحلية، وآليات تفعيل هذا الدور لتحقيق تنمية محلية مستدامة في الجزائر من خلال تسليط الضوء على مدينة دلس التي تعتبر من بين أكثر المدن استقطابا نظرا للمكانة الطبيعية التي تختص بها المنطقة واحتواءها على أقدم قصبة خاصة مما يجعلها تحتل الصدارة الأولى وطنيا. ولمعالجة موضوع بحثنا ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الجماعات المحلية في التنمية السياحية في بلدية دلس؟

- **الأسئلة الفرعية:**

وللإجابة على هذه الإشكالية من الضروري التوصل لإجابات على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تملك الجزائر المقومات اللازمة لتنمية سياحتها؟

- ما هو واقع التنمية السياحية في بلدية دلس وماهي أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجهها؟
- ما هي البرامج المسطرة من قبل الجماعات المحلية ببلدية دلس لتحقيق تنمية سياحية فعالة وهادفة؟

- **الفرضيات:**

تتفرع الفرضية إلى:

1. تمتلك الجزائر المقومات الطبيعية والثقافية لتنمية القطاع السياحي.
2. إن عدم تحقيق تنمية سـياحية متكاملة ببلدية دلس رغم المؤهلات السـياحية الهائلة راجع إلى جملة من العوائق التي تقف حاجزا أمام التنمية السياحية في المنطقة.
3. ستعمل البرامج التنموية في قطاع السياحة ببلدية دلس على تحقيق تنمية فعالة وهادفة.

- **حدود الدراسة:**

تتطلب منهجية البحث العلمي ضـرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة الدارسـة ومحاولة وضـع حدود للإشكالية المطروحة، وهذا بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى نتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها.

- **الحدود الموضوعية:** حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية السياحية والجماعات المحلية نظريا، من خلال إبراز نظام الجماعات المحلية في الجزائر كما تطرقنا إلى أهم المراحل التي مر بها القطاع السياحي في الجزائر وأهم العراقيل التي تواجه التنمية في الجزائر مع إبراز المتطلبات اللازمة لتنمية السياحة فيها.
- أما الدراسـة الميدانية فتتمثل في التعريف بمدينة دلس العريقة من خلال ابراز مقوماتها السـياحية، وتحليل المعطيات المتوفرة حول السـياحة، كما تطرقنا إلى واقع السـياحة بقصـبة دلس مع إبراز أهم الآليات لتنمية وتطوير السياحة بمدينة دلس.
- **الحدود الزمانية:** تم تحديد مجال الدراسـة في الفترة 2008إلى 2022 حيث حظيت هذه الفترة باهتمام كبير من السلطات العمومية وذلك لسعيها للنهوض بالسياحة الجزائرية.
- **الحدود المكانية:** تنحصـر الحدود المكانية لهذه الدراسـة في بلدية دلس من خلال دراسـة واقع التنمية السـياحية بالبلدية، وقد اعتمدنا على المعلومات التي قدمتها لنا مديرية السـياحة والصـناعة التقليدية وبلدية دلس، واختيارنا لبلدية دلس كونها من الولايات الساحلية التي تشتهر بأقدم قصبة في الجزائر.

- **منهج الدراسة:**

للإجابة عن إشـكاليات البحث واختبار صـحة الفرضـيات، اعتمدنا على منهج دراسـة الحالة، لأن هذا المنهج يسـتند على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للدراسـة وبين الواقع التطبيقي لها، كما يهدف هذا المنهج إلى التعرف على واقع السياحة ببلدية دلس من خلال الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية، ولأنه الأنسب لجمع البيانات التي تتسم بانتقائها بعناية وذلك اعتمادا على:

الســجلات والوثائق: بحيث اعتمدنا على بعض الســجلات والوثائق الإدارية التي حصــلنا عليها من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس وبلدية دلس وذلك لتشخيص حالة السياحة في مدينة دلس وأهم المشاريع والبرامج المنجزة فيها.

المقابلة: تجدر الإشــارة إلى أن طبيعة البحث تقتضــي الاســتعانة بالمقابلة لتوضــيح بعض الجوانب المتعلقة بالموضــوع والتي ثرتنا ببعض الحقائق والجوانب الخاصــة بمجال الدراســة، حيث مكنتنا من جمع المعلومات من مختلف المسؤولين المحليين الذين جرت معهم المقابلة.

مرجعية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على مصادر متنوعة لجمع البيانات بهدف الالمام بجميع جوانب الموضوع قيد الدراسة في الجانب النظري والمفاهيم في الجانب التطبيقي وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

الكتب الأساسية التي تناولت الموضوع.

- المذكرات والرسائل العلمية.
- الاتصال ببعص الهيئات الإدارية.
- المعلومات الآلية الواردة على شبكة الأنترنت.
- المقالات الواردة في المجلات.

- **المقاربات:**

تم الاعتماد في دراسة موضوعنا على مقاربتين:

- **الاقتراب القانوني:**

إن أول اقتراب اســتعمل في دراســة النظم الســياســية هو الاقتراب القانوني، وذلك من خلال دراســة صــلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشــطة الحكومية والرسـمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظار المشروعية القانونية للسلوك الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونيا. لذلك تمت الاســتعانة بالاقتراب القانوني في دراســتنا للرجوع إلى النصــوص القانونية والدســتورية المتعلقة بنظام إدارة الجماعات المحلية لبيان أدوارها ومهامها وهذا بالنظر إلى تطابقها مع الواقع.

- **الاقتراب المؤسسي:**

يعتبر الاقتراب المؤسـسـي أن المؤسـسـة هي الوحدة الأسـاسـية للتحليل، حيث يسـتخدم في تحليل الدراسـات السـياسـية وذلك بوصـفه للمؤسـسـات السـياسـية للدولة والهدف من تكوينها ومراحل تطورها، حيث أنه يولي أهمية كبيرة للأبنية والهياكل ويعتبر هذا الاقتراب أن المؤسسة متغير مستقل يشكل البنية السياسية ويؤثر فيها وأن لها دور كبير في البناء الســياســي، لذلك تم الاعتماد عليه لأنه يهتم بدراســة الجماعات المحلية من جانبها المؤســســاتي ويوضـح علاقتها بالجهة الرسمية والجهاز الإداري.

وعموماً فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية

- **تحديد المفاهيم:**

- **السياحة:** ظاهرة تقوم أساسا على ضرورة انتقال الانسان من موطنه إلى دولة أو منطقة أخرى وذلك للانتفاع بوقت فراغه وذلك لمدة معينة وليس لفترة دائمة، وتشمل عده قطاعات كالترفيه، الراحة، العلاج، الأعمال، وتتأثر دائما بمحيطها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، البيئي والتكنولوجي.
- **الجماعات المحلية:** وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية من خلال التنفيذ والتشريع والقضاء.
- **التنمية السياحية:** هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

- **تقسيم الدراسة:**

لمعالجة هذا الموضوع ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعلمية للدراسة وإضافة إلى المقدمة والخاتمة فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول جاء بعنوان دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية والذي ضم ثلاث مباحث وقد تم في المبحث الأول التطرق إلى فلسفة الحوكمة المحلية من خلال التعرض لمفهوم الجماعات المحلية والتنمية المحلية والديمقراطية التشاركية أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى نظام الجماعات المحلية في الجزائر من خلال التطرق لنشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر و تقديم البلدية والولاية ، في حين تناول المبحث الثالث واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال عرض تطور التنمية المحلية في الجزائر وإصلاح الجباية المحلية بالإضافة إلى معوقات وعوامل نجاح التنمية المحلية.

أما الفصل الثاني فكان عنوانه التنمية السياحية في الجزائر وقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول مفهوم السياحة ودورها في التنمية المبحث الثاني التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمبحث الثالث واقع وآفاق التنمية السياحية في الجزائر من خلال عرض المقومات السياحية في الجزائر والمراحل التي مر بها القطاع السياحي ومعوقاته وآفاقه.

ليأتي الفصل الثالث الموسوم بدراسة ميدانية لبلدية دلس فهو الجانب التطبيقي وهو صلب الدراسة فقد نظم المنهج المتبع والتقسيمات المنهجية في جمع المعلومات وقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دلس تاريخ ومقدرات من خلال التعريف بمدينة دلس وعرض مقوماتها الطبيعية أما المبحث الثاني فتناول المشاريع السياحية في بلدية دلس من خلال دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلدية وعرض مخطط التهيئة السياحية بالبلدية في حين تناول المبحث الثالث: سبل تفعيل السياحة بقصبة دلس عبر دراسة واقع السياحية

بقصـبة دلس وأهم الآليات المعتمدة لتفعيل السـياحة بالقصـبة ومعوقات أداء الجماعات المحلية في ترقية السـياحة بمدينة دلس.

- **صعوبات الدراسة:**

مثل باقي البحوث لم يخل مسارنا في إعداد هذا البحث من بعض الصعوبات والتي نذكر منها فيما يلي:

- قلة المراجع التي تعالج بدقة العلاقة بين المتغيرين التابع (التنمية السـياحية) والمسـتقل (الجماعات المحلية) وخاصة المراجع المتعلقة ببلدية دلس.
- غياب إحصائيات دقيقة حول القاع السياحي خاصة في الفترة الحالية وبالتالي صعوبة معالجة الموضوع بصفة معمقة.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور الجماعات المحلية في التنمية السياحية.
- عدم توفر كافة المعطيات اللازمة لمعاجلة الموضوع بصفة معمقة.
- تلقي بعض الصـعوبات من الجهات الوصـية أثناء جمع المعلومات الميدانية حيث امتنع بعض الإداريين والمسؤولين عن تزويدنا بالمعلومات والمخططات اللازمة

الفصل الأول

الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر الجماعات المحلية الهيئة الأساسية للتنظيم الإداري في كل دولة وذلك في حدود صلاحياتها التي حددها لها الدستور، حيث تسعى بدورها إلى تحقيق الأهداف وذلك بإشباع الحاجات العامة وتوفير حاجيات المواطنين على مستوى إقليمها، إذ تعتبر المحرك الأساسي لمختلف النشاطات وفي مختلف المجالات وخاصة مجال التنمية المحلية، فهي تعتبر بمثابة أقطاب قاعدية تدفع بعجلة التنمية المحلية، وبالتالي أساس تقدم ورقي المجتمع المحلي، كونها تعمل على تحقيق مطالب الأفراد وتحسين حياتهم.

المبحث الأول: فلسفة الحوكمة المحلية

تعد مقاربة الحوكمة المحلية الرشـيدة رؤية فلسـفية جديدة للتغيير، لها مضـمون اقتصـادي مالي اجتماعي وسـياسـي، باعتبارها النهج الأكثر نجاعة لتدبير وإدارة الشـأن العام والمحلي، بما يسـمح بتعبئة الطاقات والموارد وترشـيد اسـتثمارها لتأمين شـروط تدبير وإدارة جيدة وفق رؤية تشـاركية تفتح مجالاً واسـعًا أمام المجتمع المدني المحلي، وتمكن القطاع الخاص من أداء دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية

أولا: تعريف الجماعات المحلية:

تعتبر الجماعات المحلية أسـلوبا من أسـاليب التنظيم الإداري، وتأخذ مكانة مهمة في الأنظمة الداخلية لمختلف الدول، ويرجع ذلك للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية في مختلف الميادين. ويختلف تعريف الجماعات المحلية من باحث لأخر، وهذا راجع لاختلاف تسميتها، فهناك من يطلق عليها اسم الإدارة المحلية وهناك من يطلق عليها اسم الحكم المحلي، لذلك اختلف آراء الفقهاء في تحديد مفهوم الهيئات المحلية، ولم يتفقوا على تعريف موحد، فكل منهم تعريف يعبر عن رأيه وفقا للنظام السياسي السائد.

فالاتجاه الإنجليزي يعرف الإدارة المحلية على أنها **"مجلس منتخب ترتكز فيه السلطات المحلية ويكون مسؤول سياسيا أمام الناخبين المحليين ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة، كما يعرفها بأنها " ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة أو مكان معين إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة المركزية"**[1].

إذن فوجود هيئات محلية ضرورية للتكفل بمسائل تختص فقط بمنطقة دون أخرى، هذه الهيئات تشكل تابعا ومكملا لدور الحكومة المركزية فيها.

كما نجد تعريف الجماعة المحلية عند بعض المفكرين الفرنسـيين ومنهم رونالد الذي عرفها **"بأنها مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي"**[2].

ويعرفها **الدكتور محمد أحمد إسماعيل**: "بأنها اتحاد ينتمي اليه ذوي الشأن بصفتهم أعضاء، تكون شخصا قانونيا عاما والذي يكون مكلف بتسـيير شـؤونه الخاصـة بغية انجاز المصـالح العامة المحلية مسـتخدما وسـائل السـلطة العامة تحت شروط ورقابة محددة قانونا"[3].

كما تعرف الجماعات المحلية بأنها الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية بما يمكن الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني[4].

---

[1] د/ منير إبراهيم شلبي، **المرفق المحلي دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي 1997 ص 16،17،19.

[2] عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة، دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة، **مذكرة ماجستير**، قسم للتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 25.

[3] محمد أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 326.

[4] سمير محمد عبد الوهاب، **مقدمة في نظم الإدارة المحلية**، القاهرة: مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية،1996، ص 71.

ويعرفها عمر صدوق: **"بأنها مجموع الأجهزة والوحدات الإدارية الموجودة في الدولة والتي تكون في مستوى أقل من الحكومة الوطنية في الدولة الموحدة"**[1].

وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، حيث يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه "يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات، التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي. ويتطلب ذلك شراكة بين كل مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك، والشفافية والمساءلة، والانصاف. ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد، وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة، ومسؤولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة"[2].

ويمكن التفريق بين مصطلحي الجماعات المحلية والحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما الجماعات المحلية لا شأن لها بالتشريع ولا القضاء، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي[3].

ومن هذه التعريفات نستنتج أن الجماعات المحلية ليس لها تعريف جامع مانع لكنها تشترك في عناصر يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

1. وجود مصالح محلية متميزة.
2. وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية.
3. خضوع المجالس المنتخبة لرقابة الحكومة المركزية.

ومنه يمكن تقديم تعريف إجرائي للجماعات المحلية من خلال التعريفات السابقة حيث يمكن أن نعرفها على أنها: هيئات إدارية محلية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تتولى بالتكفل بجميع انشغالات وحاجيات المواطنين المحليين، وهي بمثابة همزة وصل بين الإدارة المركزية والمجتمع المحلي، وتكون تحت رقابة السلطة المركزية.

ولشرح الجماعات المحلية أكثر نتطرق إلى خصائصها:

تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلال المالي، وبالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري، أي أن لها ذمة مالية مستقلة تمكنها من القيام بالواجبات الموكلة اليها، واشباع حاجات المواطنين من خلال تسييرها لمصالحها بإدارة ميزانيته بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة[4].وتتمثل خصائصها في:

---

[1] عمر صدوق، **دروس في الهيئات المحلية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص16.

[2] حنان بلعيد، واقع وآفاق اتصال الجماعات المحلية في الجزائر ولاية وهران نموذجا، **مذكرة ماستر** في العلوم السياسية تخصص: اتصال عولمة وضبط النزاعات، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2011، ص 11.

[3] لخضر مرغاد، "الارادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، 2005، ص.02.

[4] بوعمران عادل، **البلدية في التشريع الجزائري**، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، ص.26.

- **الاستقلال ا الإداري**: الاستقلال الإداري معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات للازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية[1]، وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها[2]:
- تخفيف العبء على الإدارة المركزية نظرا لتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.
- إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية بهدف تربيته تربية سياسية وزيادة وعيه السياسي وتحضيره للمناصب السياسية الوطنية، وكذا بهدف التوسع في الأخذ بمبادئ الديمقراطية[3].
- التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية وضمان فعاليتها فيما يخص استفادة كل المواطنين دون استثناء، وتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية في جانب توزيع الدخول المترتبة عن الضرائب وغيرها التي يحصل عليها المواطن بصفة أساسية[4].

الاستقلال المالي: ان تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي، أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني مبالغ أو موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها، واشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة[5].

ثانيا: أهمية الجماعات المحلية وأهدافها:

1) أهمية الجماعات المحلية:

تكتسي الجماعات المحلية أهمية بالغةفي تنظيم الدولة باعتبارها تعمل على تخفيف أعباء الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة، كما أنها تضمن سرعة الإنجاز بالكفاءة والفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات كما أن اكتساب الكوادر المحلية خبرة تعمل على تفعيل القرارات المتخذة من قبلهم كما تعمل الجماعات المحلية على تحسيس وتجويد الوظيفة الإدارية نظرا لإدارة وتسيير الشؤون اللامركزية من طرف أشخاص لهم مصالح مباشرة وحقيقية، مما يدفعهم إلى زيادة الاهتمام لتلبية الاحتياجات المحلية في صورة اللامركزية الإقليمية.[6]

---

[1] نور الدين يوسفي، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000 – 2008 دراسة حالة ولاية البويرة"، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة -بومرداس-،2009، ص.06.

[2] لخضر مرغاد، **مرجع سابق**، ص03.

[3] عبد القادر عكوشي، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2006، ص.55.

[4] **المرجع نفسه.**

[5] رتيبة زرقاوي، إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية، واقع وآفاق 1990-2015"، **مذكرة ماستر**، قسم العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2014-2015، ص.44.

[6] محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2004، ص33.32.

لا شك بأن الجماعات المحلية أدرى بحاجات إقليمها وكيفية إشباعها، أي تكملة ما ينقصها والعمل على توفير ذلك لأن هذه الهيئات توجد في ذلك الإقليم، على خلاف السلطة المركزية التي قد لا تدرك على وجه الدقة حاجات الأقاليم لبعدها ولعدم تفهمها تماما لتلك الاحتياجات الإقليمية الخاصة، كما أنها تساعد على تربية الناخبين وتعودهم على المساهمة في العمل الانتخابي وبالتالي تمكنهم من المساهمة في الشؤون العامة.[1]

2) أهداف الجماعات المحلية:

إن الجماعات المحلية أنشأت لغرض تحقيق التنمية المحلية، وتقريب الإدارة من المواطن، والمشاركة في الحكم على المستوى المحلي.

ولتحقيق الأهداف المسطرة يجب القيام بعدة وظائف أهمها[2]:

- حفظ الامن والنظام العام أي تسيير الشؤون المحلية وتنظيمها وتأطيرها، والسهر على راحة المواطنين وتفعيل الامن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على الأمن العام.
- تسير المصالح العامة المحلية مثل تنظيم الحالة المدنية وتسييرها وتطويرها وفق الأهداف التي رسمتها الدولة المتعلقة بالإصلاح الإداري وتطوير الخدمات للمواطنين وتحسينها باعتبارها أكثر قربا من المواطن وأكثر تمثيلا للدولة وأكثر تعاملا مع متطلبات المجتمع على المستوى المحلي.
- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن وتتم هذه العملية بإشراك المواطن في مجريات الحياة التنظيمية المحلية وأعلامه بما يجري بالإضافة إلى مهمة استقبال الزوار وتبسيط إجراءاتها وتنشيط الاتصال وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وإدارته.

تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة في شتى الميادين وهذا راجع إلى مكانتها المهمة باعتبارها أنها صورة من صور التضامن الاجتماعي، ويمكن إدراج هذه الأهداف كما يلي:

أ) **الأهداف السياسية:** ترتبط أساسا هذه الأهداف بمبدأ تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب وهو مبدأ أساسي للإدارة المحلية الذي يحقق أهدافا منها[3]:

- الديمقراطية: حيث تعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، هذه الديمقراطية قد تمثلت في المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الحكم والاجارة في هذه المجتمعات وتعتبر الإدارة المحلية جزأ لا يتجزأ إن لم تكن أساسا وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، والحقيقة أن إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدربهم على أصول العمل السياسي وينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية.
- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: ففي الدول التي لم تستطع أن تحقق وحدة سياسية قوية الأركان فإن نظام الإدارة المحلية المطبق فيها يجب أن يسعى إلى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية والقضاء على أي تسلط للقوى السياسية داخل الدولة.

---

[1] هاني علي الطهراوي، **قانون الإدارة المحلية، الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص 30،31..

[2] عبد القادر عكوشي، **مرجع سابق**، ص،51.

[3] خالد سمارة الزغبي، **تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية** دراسة مقارنة المملكة المتحدة فرنسا يوغسلافيا الأردن: الطبعة 3 الأردن، مكتبة دار الثقافة، 1993، ص64.

- فنظام الإدارة السـليم يجب ألا يؤدي إلى ظهور مثل هذه القوى القادرة على أن تنافس أو تعارض توجهات الحكومة المركزية أو لا تمتثل للسياسة العامة التي تضعها وتدرسها هذه الحكومة.
- أن نظام الإدارة المحلية يهدف إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدول في الداخل أو الخارج.

ب) الأهداف الإدارية:

إن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشـؤون المحلية يحقق السـرعة الدقة والكفاءة في الاسـتجابة للمتطلبات واحتياجات السـكان المحليين بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمة العامة لأنها بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بالخاصـية الحسـاسـة أي تأثيره بأدواره بأداء وانتقادات السـكان المحليين[1] ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية فيما يلي[2]:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.

إتاحة فرصة تجريبية نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق وحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة.

كما أنها تسـاهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصـة في النواحي الاقتصـادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشـأن المحلي، والقضـاء على البيروقراطية في الإدارات المركزية الحكومية، وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض.

ج) الأهداف الاقتصادية: تتجلى هذه الأهداف فيما يلي[3]:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.
- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.
- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصادي على المستوى المحلي.

---

[1] محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية بسكرة، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص، 22،23.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] محمد علي الخلايلة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن بريطانيا – فرنسا – مصر** دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1 عمان: دار الثقافة 2009، ص 62، 63.

د) **الأهداف الاجتماعية:** تتركز الأهداف الاجتماعية فيما يلي[1]:

- الإدارة المحلية وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية وبذلك يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية.
- إن الإدارة المحلية وسيلة لحصول الافراد على احتياجاتهم وذلك لإن إدارة المصالح المحلية تحقق حاجات المجتمع المحلي وميوله.
- تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه بمعنى معاملته ككائن اجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه وينتمي معهم إلى بيئة محلية معينة يؤثر فيها ويتأثر بها ورغبته في الإدارة وانتخاب من يمثله.

ومن خلال توضيح مفهوم الجماعات المحلية ننتقل إلى أهم أساليب التنظيم الإداري وهي:

1) **المركزية الإدارية:**

تعني ربط كل المرافق العمومية بمركز موحد ووحيد يتمثل في الدولة مع إمكانية تفويض القيام ببعضها الى ممثليها على مستوى الوحدات الترابية وبمعنى آخر السلطات الإدارية في يد ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخرى وحصر مختلف مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة في أيدي أعضاء الحكومة وتابعيهم في العاصمة أو في الأقاليم مع خضوعهم للرقابة الرئاسية التي يمارسها الوزير المختص[2].

وللمركزية الإدارية صورتان هما:

أ) **التركيز الإداري:**

وهي الصورة البدائية للمركزية الإدارية الاقدم في الظهور، والتي تضمن للدولة وحدتها وسلطتها من أجل القيام بوظائفها المختلفة، حيث يكون النشاط الإداري جميعه محصورا بالإدارة المركزية ولا يسمح للفروع في الأقاليم البت او الانفراد باتخاذ القرارات فيه، ولو شاركت هذه الفروع في التحضير والتمهيد في اتخاذ القرارات من خلال مت تجريه من دراسات أو تحقيقات أو تنسيبات[3].

ب) **عدم التركيز الإداري:** يعتبر عدم التركيز الإداري شكلا مخففا من أشكال المركزية، ويمكن تعريفه على أنه نقل بعض الصلاحيات والاختصاصات من المركز الى الفروع الوزارات في الأقاليم المختلفة، وهي مثال عن المركزية المخففة، ولا يمكن اعتبارها من الإدارة المحلية[4].

2) **اللامركزية الإدارية:**

تعني اللامركزية الإدارية قيام الحكومة بنقل صلاحياتها في شؤون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز الى الوحدات المحلية في الميدان. أو بعبارة أخرى، فإنها أسلوب من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية

---

[1] خالد سمارة الزغبي، **مرجع سابق**، ص47.

[2] مدوح أحمد، نجيمي عبد الرحمان، نجيمي نعاس، المركزية الإدارية وعلاقتها بالإدارة العامة، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 1، ص ص 194-195.

[3] أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، طبعة 1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص.26.

[4] الشيخلي عبد الرزاق، **الإدارة المحلية**، عمان: دار المسيرة، 2001، ص33.

وبين هيئات محلية قد تكون منتخبة أو معينة أو مزيجا منهما في جميع الحالات تحتفظ الحكومة المركزية بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه[1].

كما تعرف اللامركزية الإدارية بأنها تقسيم العمل الإداري والذي يرتكز على تعدد مراكز القرارات المستقلة، وأيضا يرتكز على تعدد التنظيمات التي تكون مخولة للشخصية المعنوية، ولكن من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية فإن هذا الاستقلال المعترف به للأجهزة غير المركزية يكون محلا للمراقبة[2].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

تحتل التنمية المحلية مكانا بارزا عند المفكرين وأصحاب الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث أن تطور الشعوب يبنى على التنمية في جميع مجالاتها، لأن عملية التنمية هي الخطة والبرنامج التي يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى الارتقاء والتقدم إلى ما هو أفضل وتحقيق التوازن بين مختلف الأقاليم.[3]

أولا: تعريف التنمية المحلية:

لقد حظي موضوع التنمية المحلية باهتمامات كبيرة من قبل باحثين ودارسين في الشؤون المحلية، نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، حيث هناك عدة تعاريف نذكر منها:

عرفها"Bruno JEAN": بأنها تنمية منطقة جغرافية ذات حدود تحتوي على موارد اقتصادية وبشرية واجتماعية من أجل تلبية احتياجات المواطنين.[4]

كما عرفها **محي الدين صابر: "بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، هذا الأسلوب يعمل على احداث تغيير في حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما وعلى أساس المشاركة والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".[5]**

كما تعرف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية

---

[1] عبد الغني بسيوني عبد الله، **التنظيم الإداري**. القاهرة: منشأة المعارف،2004، ص.5.

[2] محمد احمد إسماعيل، **مساهمة في النظرية القانونية للجماعات المحلية الإدارية- دراسة مقارنة لمختلف القوانين الوضعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص ص 101-102.

[3] جمال الدين مغوفل، **التنمية المحلية البلدية والولاية**، دار الخلدونية، ص15.

[4] **Bruno JEAN**, **Du développement régional au développement territorial durable** : vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux, Coloquio Internacional de Desenvovimento Territorial sustentavel, p02.

[5] الصالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية -دراسة ميدانية بولاية باتنة بلديات باتنة -قسديس -عين التوتة، نموذجا، **رسالة ماجستير**، جامعة باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،2007-2008، ص217.

والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة.[1]

وعموما يمكن تحديد مفهوم التنمية المحلية على أنه ذلك الجهد المشترك بين الجهود المحلية الذاتية من (البلديات، الدوائر، والولايات أو المحافظة) والجهود الحكومية (الوزارات ومختلف الهياكل الحكومية الأخرى) والمشاركة الشعبية فيها، عن طريق مجموعة العمليات والمشاريع لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمواطنين محليا، وإدماج هذه البرامج أو العمليات في برنامج التنمية الشاملة المستدامة لتكون فعالة على دفع عجلة النمو على المستوى الوطني.

من خلال هذا المفهوم نستخلص أن عملية التنمية المحلية تتصف أو تتميز[2]:

- ✓ بأنها لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة، ولكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي.
- ✓ تتسم بالتكامل بين الريف والحضر، وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء بين الجوانب المادية والشمولية، حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وغيرها.

أهداف التنمية المحلية:

من الأهداف التي تسعى التنمية المحلية لتحقيقها هي[3]:

- زيادة الدخل المحلي: تعتبر الزيادة في الدخل من أولى أهداف التنمية المحلية فزيادة الدخل الحقيقي في أي مجتمع محلي تحكمه عوامل كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات المجتمع الفنية والمادية فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على الإمكانيات المادية والفنية للمجتمع المحلي، فكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما تحققت نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.
- رفع مستوى المعيشة: تسعى الدول النامية باستمرار من أجل رفع مستوى معيشة أفرادها لأنها أيقنت بأن الضرورة المادية للحياة، والمتعذرة تحقيقها ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان المجتمعات المحلية لهذا نجد أن هذا الهدف من بين أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية المحلية على تحقيقها لكافة أفراد المجتمع المحلي.
- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد من خلال إتاحة الفرصة للحصول على احتياجاتهم الأساسية[4].
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وإنجازها[5].

---

[1] نور الدين يوسفي، **مرجع سابق**، ص 48.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي**، الدار الجامعية عين شمس، مصر، 2001، ص15.

[3] ونية رابح أشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، **رسالة ماجستير**، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، 1998-1999، ص30.

[4] أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، عمان: دار وائل للنشر،2004، ص 139.

[5] **المرجع نفسه.**

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الابداع، أي الاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها[1].
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة بمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح للأبناء مزيدا من فرص العمل[2].

مبادئ التنمية المحلية ومجالاتها:

1) **مبادئ التنمية المحلية[3]:**

مبدأ لامركزية السلطة والتفويض: من الضروري أن تتحقق تدريجيا لا مركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن حيث تنتقل الاختصاصات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية. ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق الأهداف.

مبدأ تحقيق العدالة بين الأجيال: يدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع. علما بأن عدم الانصاف الاجتماعي داخل هذا الجيل يمكن أن يؤدي الى الإحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.

مبدأ المسؤولية المشتركة: يحتاج تحقيق التنمية المحلية إلى شعور المنتفعين بمسؤوليتهم المشتركة اتجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.

تقتضي التنمية المحلية الاعتماد على الموارد المحلية، وخلق حركة دائمة ونشاط متجدد، يستفيد منه كافة المجتمعات المحلية وتعود بالنفع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كما تدعو لترشيد استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي[4].

إن المشاريع التي تقترحها الحكومة المركزية كثيرا ما تكون عكس ما يرغبه المجتمع المحلي، فهي تؤدي إلى هدر المال وتضييع الوقت بدلا من جعل المواطن يختار الطريقة التي تناسبه لحل مشاكله وتحقيق التنمية التي يطمح إليها[5].

مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي: يعتبر التخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي أداة رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي وتخصيص الموارد مع الاخذ في الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية وصحة ورفاهية المجتمعات الريفية والحضرية[6].

---

[1] خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، **رسالة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2010-2011، ص 28.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] وائل عمران علي، دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة، **المجلة العربية للإدارة**، جامعة الدول العربية، 2013، ص 25،26.

[4] وائل عمران علي، **مرجع سابق**، ص 28.

[5] **المرجع نفسه.**

[6] **المرجع نفسه.**

1) مجالات التنمية المحلية:

التنمية السياسية: بما أن التنمية السياسية متعددة الغيات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية،[1] فإنها تعمل على اشراك المواطن في الانتخابات المحلية لاختيار ممثليهم وكسب ثقتهم ما يؤدي إلى دعم مسيرة التنمية السياسية والمشاركة في اقتراح مشاريع تنموية تساهم في تحقق التنمية المحلية.

- **التنمية الاقتصادية:** تستهدف التنمية الاقتصادية وضع مخططات لتطوير الوضع الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، من خلال الزيادة في معدل الدخل الفردي والإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل يفوق الزيادة في عدد السكان، بالإضافة إلى تحسين المجتمعات وتطوير المهارات التكنولوجية للأفراد وخلق فرص العمل والاستخدام الأمثل للموارد[2].
- **التنمية الاجتماعية:** هي عملية ديناميكية تتحدد في اعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الافراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والسكن والصحة[3]،وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما تهتم بالجانب الإنساني وتطوره وتسعى لتكييفه مع البيئة وجعله يشعر بانتمائه للمجتمع.
- **التنمية الإدارية:** تتمثل في تطوير الوسائل والأساليب الإدارية للتنمية الوطنية وتختص بعمليات تطوير الجهاز الإداري وتحدد الكيفية والأساليب التي تؤدي إلى تطوير القدرات الإدارية.[4]

وبالتالي فهي تساهم في تحقيق التنمية من خلال مدى قدرة الإدارة في التسيير والتنظيم وتطوير القدرات البشرية لتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهارتها وقدرتها على حل المشاكل التي تواجهها على المستوى المحلي، وتقديم خدمات إدارية للمواطنين وتسهيل معاملاتهم.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية المستدامة:

1) تعريف التنمية المستدامة:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة على أنها: **" تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الاخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".**[5]

---

[1] عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، **مذكرة ماجستير**، العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 23.

[2] ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي**، مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة، حلوان: المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 190.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر،2001-2011، **مذكرة ماجستير**، العلوم السياسية جامعة تيزي وزو، 2010-2011، ص 24.

[5] Alain Beitone et d'autre ; **Economie** ; 1ére édition, Dalloz ; paris ; 2001 ; p27.

كما تعرف بأنها عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، التي تضمن ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزايد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية[1].

تشترك التعاريف السابقة في أن جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

2) تعريف التنمية المحلية المستدامة:

هناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلية.[2]

كما تعرف على أنها تغييرا اجتماعيا شامل ومتكامل في أبعاده، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية غبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطورها.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة على أنها تلك العملية التي يتمكن من خلالها المجتمع المحلي تلبية حاجاته وأهدافه وفقا لأولوياته، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة.

وتسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي تأتي في مقدمتها زيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر وتوسيع هامش المشاركة السياسية، تحقيق درجة أعلى من العدالة والمساواة وتحسين نوعية الحياة خاصة من الجوانب الصحية والتعليمية والبيئية[4].

3) أبعاد التنمية المحلية المستدامة:

ترتكز التنمية المحلية المستدامة على ثلاث أبعاد مترابطة ومتكاملة، تتمثل في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعا بنفس المستوى والأهمية، وهي كما يلي:

أ) البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية المستدامة البعد الاقتصادي نت أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو

---

[1] د. غدير أحمد خليل، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، العدد04، 2014، ص ص 30-34.

[2] مولفرعة فاطمة الزهراء، مختاري علماني، دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، 2001-2014، **مجلة البشائر الاقتصادية**، جامعة سطيف1، العدد01، سبتمبر2014، ص ص 120-139.

[3] العيفة محمد، دور الشراكة المجتمعية في تمويل التنمية المحلية المستدامة، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 12، عدد 4، أكتوبر 2020، ص ص.201-210.

[4] عبد النور ناجي، نحو تجسيد لا مركزية الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، في كتاب **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الو اقع ومقتضيات التطور**، تحرير بومدين طاشمة، ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ص 672.

الخرفي، وذلك من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي من أجل امتصاص البطالة، بالإضافة إلى بناء هياكل قاعدية محلية تستقطب أصحاب رؤوس الأموال من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[1].

ب) البعد الاجتماعي:

يعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الإنساني فهو يركز على الانسان كغاية ووسيلة للتنمية المحلية المستدامة وهو رأس مال أساسي في عملية التنمية الذي يدفع بعمله إلى النمو ويتم ذلك من خلال تحسين مستوى معيشته ومكافحة الفقر، وتحقيق أقصى استثمار للطاقات البشرية الموجودة في المجتمع مع توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع المحلي، وتحقيق العدالة الاجتماعية بينهم وبين أفراد الجيل المستقبلي[2].

ج) البعد البيئي:

يهدف البعد البيئي إلى تحقيق العدالة في توزيع واستغلال الموارد المحلية للإقليم لصالح الأجيال الحالية والقادمة، من خلال الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الأمثل لها، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية[3].بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.، وفي حالة تجاوزها سيؤدي ذلك إلى التدهور البيئي.

2) الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية المستدامة:

الانطلاق في تطبيق التنمية المحلية المستدامة يحتاج إلى خطوة عملية على طريق تجنيد الأطراف ذات المصلحة، والمتمثلة في أربعة أطراف: الدولة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني[4].

أ) الدولة:

تمثل الدولة المؤسسة الأم التي تحتضن جميع فعاليات التنمية فهي المسؤول الأول عن وضع الأطراف السياسية، القانونية والإدارية للعملية التنموية، وهذا أحد مقومات التنمية الأساسية من جهة. ومن جهة أخرى فإن الدولة هي القائمة على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية عبر تحديد الخطوط العريضة التي تمثل محاور مرجعية للوحدات الإقليمية والمحلية فيما بعد عند إعداد خططها وبرامجها للتنمية المحلية[5].

ب) الجماعات المحلية:

ممثلة في الإدارة المحلية التي تتولى تدبير الشؤون العامة ذات الطابع المحلي، وهي تمثيل للدولة والسلطة المركزية على هذا المستوى، وهنا لا مناص من التأكيد على البلدية كقطب قاعدي رئيس للتنمية المحلية، يتولى احتواء وتنسيق ثم

---

[1] غربي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد 04، أكتوبر 201.، ص ص. 7-9.

[2] ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص 40.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] برابح محمد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد11، ص ص 54-72.

[5] **المرجع نفسه.**

تفعيل المبادرات الشـعبية وتبني البرامج التنموية. ويبقى أحد الأوجه الرئيسـية لتدخل الجماعة هو مسـاعدة القطاع الخاص بشكل مباشر على الاستثمار بواسطة تقديم مساعدات مادية للمقاولات، أو بشكل غير مباشر بإعداد المناطق الصناعية لاستقطاب القطاع الخاص، ومنح ضمانات ضرورية لتحصيل القروض[1]. فالجماعة لابد أن تلعب دور المنعش المحلي، ولابد أن يكون مجهودها محركا لدور الفعاليات الاقتصـادية الأخرى، كما يجب عليها تقديم مسـاعدات نوعية للمقاولات التي تعرف صعوبات خاصة إذا كانت توفر خدمات ذات أهمية إستراتيجية للسكان المحليين، ولاعتبار المصلحة العامة المحلية.[2]

ج) القطاع الخاص:

يشكل القطاع الخاص فاعلا رئيسيا في بلوغ أهداف التنمية المحلية والمستدامة، حيث يتميز هذا الأخير بقدرته على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة وبأقل تكلفة، لذلك ينسب للقطاع الخاص دور وفضل كبير في رفع مسـتوى المعيشـة ونوعية الخدمات، هذا ما دفع بالجماعات المحلية إلى البحث عن أسـلوب جديد يزيد من إنتاجية المرافق العامة المحلية وتحديثها، كون هذا الأسـلوب يجعل الجماعة تتوفر على مرافق في مسـتوى تلك التي تتوفر عليها المدن العالمية، مع تقوية تنافسيتها في جلب الاستثمارات، السياحة وتحسين جودة الخدمات.[3]

د) المجتمع المدني:

يكتسـب المجتمع المدني أهمية بالغة بالنظر إلى دوره في التنمية المحلية، وهو ما أكدته الأمم المتحدة بإدراجها لدور منظمات المجتمع المدني كأحد أهم العوامل لقياس التنمية، حيث تأخذ هذه المنظمات على عاتقها تقديم خدمات ذات بعد اجتماعي وإنسـاني لفئات المجتمع وتوجيه مشـاركة المواطنين في الأنشـطة الاقتصـادية والاجتماعية من خلال تعبئة الجهود والطاقات وتبني المبادرات لتشكل قوة تأثير على السياسات العامة[4].

[1] Luc saidj ; **Les moyens d'intervention des collectivités locales** : l'intervention par les aides directes ; 2002 Libraire générale De jurisprudence E.J.A PARIS. P65.

[2] Françoisrobbe, **interventionnisme et libre administration des collectivités territoriales,**2002, Librairie Générale De Droit Et De Jurisprudence. E.J.A. PARIS.P36.

[3] برابح محمد، **مرجع سابق**، ص ص 54-72.

[4] **المرجع نفسه**.

المطلب الثالث: الديمقراطية التشاركية:

لقد أبانت التحولات السياسية التي عرفها العالم على قصور الديمقراطية التمثيلية في تحقيق التنمية المحلية، الأمر الذي أدى إلى ظهور المقاربة التشاركية كآلية لتفعيل مؤشرات الحكومة المحلية، وكصورة جديدة للديمقراطية . ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه نظام الجماعات المحلية في كل الدول، كان لتكريس هذه الديمقراطية التشاركية واقع إيجابي في تحقيق مشاركة المواطنين فاتخاذ القرار بالنسبة للشؤون المحلية وتسييرها بما يتماشى مع انشغالاتهم، تحقيقا للتنمية المحلية، وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في التسيير العمومي[1].

أولا: تعريف الديمقراطية التشاركية:

تعددت تعاريف الديمقراطية التشاركية حسب الباحثين والمفكرين باختلاف تخصصاتهم العلمية إلا أن هذه التعريفات اجتمعت في قالب واحد باعتبار المواطن هو الحلقة الأساسية في مساهمة صنع واتخاذ القرار ومن هنا يمكن عرض أهم تعريفات الديمقراطية التشاركية.

تعرف الديمقراطية التشاركية على أنهامشاركة المواطنين في القرارات والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على الأعضاء المنتخبين، وبالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل بين الجماهير أكبر[2].

وعرفها الباحث الجزائري الأمين شريط بأنها شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشأن العام واتخاذ القرارات المتعلقة بهم وهذا ما يعرف بتوسيع السلطة للمواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرارات المناسبة[3].

وهناك من يعرفها بأنها مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة، وتبعا لذلك لا يتم تعريف الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها أي بوصفها مفهوما، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعة على ذمتها وذلك في علاقة بالهدف المقصود من تكريسها وتسد الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحاها أي ن الديمقراطية التشاركية تقوم بعملية دمقرطة الديمقراطية[4].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الديمقراطية التشاركية جاءت مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها، ويتضح ذلك من خلال الدور الذي تمنحه للمواطنين في رسم السياسات العامة وصنع القرارات التي يرونها

---

[1] ميمونة سعاد، علي محمد، طبيعة العلاقة بين نظام الجماعات المحلية والديمقراطية التشاركية، **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 20، العدد 02، 2021، ص01.

[2] James brown, '' What is participatory democracy ? it means you get involved '' ,Daily times, March 1,2010, p.26, Available on the link : http://glasgowdailytimes.com/opinion/x1834679394/What-is-participatorydemocracy:28/02/2023

[3] الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية الأسس والأفاق، ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية، **مجلة الوسيط الجزائر**، وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد06، 2008، ص 46.

[4] سعدي محمد، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016-2017، ص 20، 21.

مناسبة لمصالحهم، ومتابعة المشاريع المحققة وتقييمها على المستوى المحلي، بهدف توسيع دائرة المشاركة وإعطاء فرصة للتعبير عن آرائهم.

ثانيا: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية:

1) خصائص الديمقراطية التشاركية:

تمتاز الديمقراطية التشاركية بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين والمسؤولين.
- ✓ تعتبر الديمقراطية التشاركية طريقة لصيانة النظام وذلك من خلال شعور الكل أنه جزء من النظام وبالتالي تبرز الجهود المبذولة في إطار العمل التشاركي لضمان تحقيق المصالح المشتركة.
- ✓ تعمل الديمقراطية التشاركية بإتاحة التعاون بين النخب السياسية عكس الديمقراطية التمثيلية التي يمكن أن تتصارع وتتباعد فيما بينها من خلال التصويت العادي، وهنا تتصف الديمقراطية التشاركية بأنها الإطار الذي يسمح بتظافر الجهود وخلق روح التعاون التشاركي في المجتمع.
- ✓ تسعى الديمقراطية التشاركية إلى بناء الدولة من القاعدة إلى الأعلى فهي تحاول تشجيع وإشراك المواطنين في صناعة القرارات وبناء السياسة العامة للبلاد.

2) أهداف الديمقراطية التشاركية:

يتمثل الهدف الأساسي من الديمقراطية التشاركية في الأهمية الاقتصادية والثقافية المنتظرة من اشراك المواطن مباشرة في تقديم المقترحات والتشاور في القرارات وصياغة السياسات العامة خاصة على المستوى المحلي بهدف تحريك عجلة التنمية التي تتماشى مع مطالب المجتمع[2].

ولتحقيق مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي يمكن استعراض أهم الأهداف فيما يلي[3]:

- ✓ دمقرطة الديمقراطية: له معنى سياسي، غايته توسيع مجال الديمقراطية بحيث لا تبقى محصورة في السلطات التمثيلية وإنما تتوسع للتشارك كون القرار المشترك يغير العلاقة بين الادارة العمومية والمواطنين. مما يسمح لتسيير الشأن العام في مستوى أفقي وليس عمودي هرمي.
- ✓ بناء الرابط الاجتماعي: إنشاء علاقات اجتماعية تعاونية للمواطنين فيما بينهم بالإضافة إلى علاقتهم مع إدارتهم العمومية التي تعزز الحوار بينهم.

---

[1] نبيل دريس، **الديمقراطية التشاركية: مقاربات في المشاركة السياسية**، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2017، ص 61.

[2] ناوي اكرام، تقييم الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي-تونس-المغرب-الجزائر، لتعزيز التنمية، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد11، العدد01، 2021، ص 364-373.

[3] **المرجع نفسه**.

- ✓ تؤدي الديمقراطية التشاركية إلى ترشيد وعقلنة السياسات وعمل الإدارة المحلية من خلال تعديل سياساتها وبرامجها بحيث تجعلها تتخلى عن بعض الإجراءات التقليدية وذلك بسبب مشاركة المواطنين وكتابعتهم للخطوات المنتهجة في سير البرامج[1].
- ✓ تهدف الديمقراطية التشاركية إلى تعميق مفهوم المواطنة من خلال شعور المواطن بالمسؤولية اتجاه وطنه وتمكينه من المشاركة في فعاليات الحياة السياسية[2].

ثالثا: مزاياالديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي:

إن اعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، قد تساهم بالفعل في خلق فرص لتخفيف عبء الوصاية المركزية لصالح المجالس المنتخبة للجماعات المحلية، ما ينتج عنها[3]:

❖ **التخلص من الانسداد التنموي:**

إن التشاركية في العملية التخطيطية لها دور هام، يساعد في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة الساكنة، مما يسهل في رسم السياسات لمعالجة المشكلات والصعوبات، وزيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية. كما تساهم في تدعيم مفهوم الديمقراطية بالمجتمع، بالإضافة إلى تعزيز الشعور بالمسؤولية وزيادة الانتماء للوطن بشكل عام، وبمؤسساته المختلفة والمحلية على وجه الخصوص، والعمل على خفض التكاليف اللازمة لبناء واستكمال الخطوات الضرورية لإعداد الخطط التنموية وإدراك الحاجات.

إن اعتماد الديمقراطية التشاركية، جاء بغرض عزل التعقيدات المعرقلة للأهداف التنموية، والتي حالت دون تحقيق الحركية، التي تضمن التوزيع العادل للثروة، والعدالة الاجتماعية وبالتالي تحاول مقاربة الديمقراطية التشاركية أن ترمم العجز، الذي تفرضه نتائج العملية الانتخابية[4].

❖ **بناء قدرات المجتمع المحلي:**

إن بناء القدرات من شأنه تقوية الهيئات المحلية القائمة، حتى تتمكن من استيعاب الموارد الجديدة واستخدامها، فهي تهدف إلى تحقيق استمرارية في جهود التنمية، من خلال القدرة على إدارة التغييرات المطلوبة وتخطيط وتنفيذ تغيرات جديدة، ولذلك فمن الخطر ان تبقى إستراتيجية التنمية مبنية على التخطيط المركزي، فتنتهي بعلاقات تبعية وتظل تعاني من نفس المشكلات التي عانت منها إستراتيجيةالتنمية التقليدية.[5] لذلك فعمليات التنمية لا يجب أن

---

[1] عبد المجيد برباح، الديمقراطية التشاركية، **مجلة القانون**، العدد01، أفريل 2011، ص 105.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] منال عرسان سعيد قرارية، آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة العربية، **الماجستير** في التخطيط الحضري والإقليمي، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004، ص 13.

[4] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي- حالة الجزائر والمغرب- دور المواطن المجتمع المدني، والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي، مأخوذ من كتاب **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**- دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب نموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 4.

[5] حرحوز عبد الحفيظ، تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية المسيلة، **أطروحة دكتوراه**، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020، ص 106.

تتوجه أساسا إلى الأبنية الرسمية للمنظمات، بل إلى الناس والعمليات وإلى التغير نفسه من أجل تحسين الأداء، وزيادة القدرة وتوسيعها وزيادة الفعالية[1].

المبحث الثاني: نظام الجماعات المحلية في الجزائر

تعد الجماعات المحلية في الجزائر الهيئات المركزية للدولة، إذ أسند لها دور مهم في تلبية حاجات المواطن على المستوى المحلي لاسيما دور البلدية التي تعتبر الخلية الأولىوالأساسية للجماعات المحلية، والتي لها احتكاك مباشر بالمواطن.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر

أولا: نشأة نظام الجماعات المحلية:

تعود نشأة الجماعات المحلية إلى تلك الأسر البدائية التي كان الرجل فيها يتحمل أعباء أسرته للتكفل بهم وضمان لقمة العيش لهم، وتكونت وتجمعت هذه الاسر لتصبح قبائل وعشائر ومجموعات بقصد إشباع حاجاتها الاقتصادية والأمنية، وكان صاحب السلطة في القبيلة هو أقواها عائليا وماديا، ثم نشأت بين هذه الجماعات علاقات نتيجة تشاركهم في اللغة والمصير ولها قانون وتنظيم مستوحى من عادتهم وتقاليدهم. فهي إذا مجموعة من الافراد اجتمعت في مكان محدد وإقليم جغرافي معين وشكلت ما يسمى بالقبيلة أو العشيرة لها لغة ودين وتربطهم عادات وتقاليد خاصة بهم. وبعد تراجع النظام القبلي ظهر مفهوم الدولة وأصبحت هذه المجتمعات المحلية هي النواة الأساسية في الدولة الحديثة، حيث انتقلت السلطة من رئيس القبيلة إلى حكومة وطنية وقوانين جمهورية[2].

إن تدخل الدولة في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتنظيم حركة المجتمع على نحو يكفل نجاح تنفيذ جميع المخططات التنموية والبرامج، ترتب عنه زيادة الأعباء على أجهزة الدولة وأصبح الجهاز الإداري غير قادر على مواجهة التحديات وبالتالي تم إسناد تلك الوظائف والمهام إلى هيئات محلية إدارية بممثليهم وذلك حرصا على السرعة في الأداء والتنفيذ[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] بلاوي عبد العالي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية- بلدية بودة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021، ص 06.

[3] المرجع نفسه، ص 07.

ثانيا: التطور التاريخي للجماعات المحلية في الجز ائر

1) الجماعات المحلية في الفترة العثمانية:

يعد نظام الجماعات المحلية (الإدارة المحلية) في الجزائر من أقدم النظم المحلية، إذ يمكن إرجاعه إلى العهد العثماني في بداية القرن السادس عشر وبالتحديد في 1516، حيث قسمت البلاد من الناحية الإقليمية إلى أربعة مناطق وهي (البايلك) دار السلطان أي العاصمة وضواحيها، بايلك التيطري وعاصمته المدية، بايلك الغرب وعاصمته وهران، بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة[1].

كما يتكون البايلك من عدة مستويات وهي الباي، ديوان الباي، المجلس الاستشاري والمصالح الإدارية للبايلك، ويتكون البايلك من منظمات إقليمية إدارية أخرى أقل حجما من الأولى وهي البلدة (البلدية في وقتنا الحالي)، المنطقة (الدائرة)، الوطن (القبيلة)[2].

2) التنظيم المحلي في دولة الأمير عبد القادر:

بعد سقوط الدولة العثمانية خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي عام 1830، نظمت المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر الذي تم اختياره كرئيس للدولة الجزائرية في 1932/11/27. ولم يقتصر تنظيم الدولة على المستوى المركزي (حيث الأمير رئيس الدولة، مجلس الحكومة، السلطة التشريعية وكذلك المجلس الاستشاري، والسلطة القضائية، بل امتد إلى المؤسسات المحلية بحيث نظمت على غرار الهيئات المركزية وبنفس القواعد والمعايير الوطنية وتم تفويض خلفاء الأمير بالولايات. بسلطات كبيرة بحيث توسعت معها المركزية إلى مدى بعيد، وقسمت البلاد إقليميا إلى ثماني ولايات وعلى رأس كل ولاية خليفة يعتبر ممثل الدولة وخليفة الأمير[3].

3) المجالس المحلية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي:

لقد تميزت الإدارة المحلية الجزائرية في الفترة الاستعمارية بخاصيتين أساسيتين[4]:

- ✓ اتجاه مركزي تحركه خلفية فكرية سياسية تسعى لربط ودمج البلاد بفرنسا.
- ✓ اتجاه لامركزي يظهر بوجود مؤسسات خاصة بالجزائر كان الحاكم العام أكثر تمثيلا حيث استحدثت سنة 1835.

---

[1] سكينة عاشوري، الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص09.

[2] فيلاي خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية بوسعادة-، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر**، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص32.

[3] محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجز ائر-الولاية، البلدية 1516-1962**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006، ص ص 94.93.

[4] أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، الطبعة 5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، ص124.

اعتمدت السلطات الفرنسية في إدارتها المحلية للجزائر، سياسات متعددة، فقد كانت تلجأ إلى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من المواطنين، وأحيانا تلجأ إلى الاستفادة من النظم التي كانت سائدة. ففي السنوات الأولى 1830-1887 من احتلال الجزائر قسمت البلاد إلى ثلاثة مناطق في إدارتها[1]:

- أقاليم مدنية يقيم فيها الأوربيون وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا.
- مناطق عسكرية يسكنها الجزائريون وتخضع للإدارة العسكرية.
- مناطق مختلطة وتحتوي على العنصر الأوربي وعدد قليل من السكان الجزائريين، يخضع الأوروبي للإدارة المدنية، ولجزائري للإدارة العسكرية.

وأنشأت في هذه المرحلة المكاتب العربية عام 1844 لتسهيل الاتصال بين الإدارة الفرنسية والجزائريين[2].

ثم بعد ذلك اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا وقسمت البلاد إلى ثلاث ولايات: الجزائر، وهران، قسنطينة، ويرأس كل منها والي ومجلس ولاية، ثم قسمت الولايات إلى بلديات حسب تواجد العنصر الأوروبي[3]:

- **البلديات كاملة الاختصاص:** يوجد فيها أوربيون بأغلبية ساحقة في شمال الجزائر ولها نفس الاختصاصات التي تمارسها في فرنسا.
- **البلديات المختلطة:** حيث بها أقلية أوربية وأغلبية جزائرية حيث يكون نفس الأعضاء في المجالس البلدية من الأوربيين والنصف الاخر من السكان الأصليين.
- **البلديات الأهلية:** توجد في مناطق الجنوب (الصحراء) وبعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال، وتميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري.

أما التقسيم بعد ثورة التحرير سنة 1954 فكان أول إجراء اتخذ بعد الثورة هو حل الجمعية الجزائرية وتقسيم الجزائر إلى خمسة أقاليم على رأس كل منها السلطات التالية:ممثل السلطة المركزية، جمعية إقليمية منتخبة، حكومة إقليمية ومجلس إقليمي.وعلى رأس كل هذه السلطات مجلس اتحادي ومحكمة اتحادية، وكان الهدف من هذا البناء التأسيسي هو حل المشاكل التي تواجهها السلطات الاستعمارية، وهذا ما أعجز الجمهورية الرابعة عن مواجهة الحرب الجزائرية، أما السلطات المركزية فكانت ممثلة بمندوب حكومة الجمهورية في الجزائر والمحافظين والنواب ورؤساء الشعب الإدارية والمدنية[4].

كذلك نجد في هذا الصدد التقسيم الذي جاء به مؤتمر الصومام سنة 1956 لتنظيم وهيكلة الثورة، ومن القرارات الهامة التي جاء بها المؤتمر هو إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد، وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية، حيث قسمت

[1] جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية**، الطبعة 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 43.

[2] **المرجع نفسه**، ص43.

[3] **المرجع نفسه**، ص 43،44.

[4] أحمد محيو، **مرجع سابق**، ص131.

الجزائر إلى ست ولايات، وبدورها الولاية قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى قسمات، وبذلك تجسد السلطة المحلية[1].

تأسس التنظيم الإداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية من خلال إنشاء مجلس للولاية مهامه موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والاتصال والاخبار، وهو مؤطر بهياكل ومكاتب وأجهزة إدارية[2].

أما المجالس الشعبية البلدية فقد أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بجيش جبهة التحرير الوطني[3].

لقد غطت المجالس الشعبية أثناء الثورة كل الأرياف والقرى، أصبحت تسيرها هيئة جماعية منتخبة يقودها رئيس يسمى شيخ البلدية يساعده مجلس بلدي، تنوعت اختصاصات المجلس الشعبي البلدي من الإشراف على التعليم ومحو الأمية والشؤون الدينية، إلى الشؤون المالية والتمويل وتنظيم شبكة الاستعلامات داخل القرى والأحياء، وأصبحت إدارة البلدية موازية للإدارة الاستعمارية[4].

3) المجالس المحلية في الجزائر بعد الاستقلال:

بعد خروج المستدمر ورثت الجزائر نظام محلي غير متوازن حيث خرجت بعدد كبير من البلديات العاجزة وهو ما وضع الجزائر أمام وضع صعب خاصة تلك الفترة التي عاشتها من هشاشة البنية الاقتصادية وانتشار العديد من المشاكل كالأمراض، الفقر، الجهل والبطالة نتيجة السياسة الاستعمارية، ولتجاوز هذه الوضعية عمدت السلطات العامة على اتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى التأطير والتنظيم الإداري المحلي والتشريع من اتجاه الإصلاح الإداري، لتخفيض عدد البلديات عام 1963 عن طريق دمج عدة بلديات معا لإمكانية إدارتها وتفسيرها فأصبح بذلك 632 بلدية بعدما كان 1578 بلدية ليصبح منذ عام 1984 إلى 1541 بلدية[5].

أما الإصلاح في المجال التشريعي فقد كرس دستور 1963 حيث اعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وهو التوجه الذي أكده ميثاق الجزائر لسنة 1964 بضرورة أعضاء الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذرية هدفها جعل مجلس البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعيللبلاد، ثم صدر أول نص قانوني ينظم الجماعات المحلية تمثل في الأمر رقم 24/67 الصادر في 18 جانفي

[1] لعباني عزيز، واقع الإدارة المحلية في الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017-2018، ص17.

[2] لعباني عزيز، واقع الإدارة المحلية في الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017-2018، ص17.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**.

[5] فيلالي خديجة، **مرجع سابق**، ص35.

1967 والمتضمن قانون البلدية، ثم صدور الأمر 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 والمتضمن قانون الولاية، وبموجبها أوكلت للبلدية والولاية عدة مهام سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية[1].

وفي ســـنة 1976 ارتفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وبلغ عدد الدوائر 160 دائرة، فيما كان عدد البلديات 704 بلدية، حيث كان تقسيما مدروسا فمن حيث دوافع هذا التقسيم نجد[2]:

- ✓ المساحة الشاسعة للبلاد.
- ✓ صعوبة التحكم في حاجات المواطنين.
- ✓ توحيد عمل الجماعات المحلية وجعلها تعمل موحدة.
- ✓ إيصال خدمة المواطنين وتقريب الإدارة من المواطن وتطوي ر البينية التحتية.

وفي عام 1989 عرفت هذه المرحلة تطورات في تســيير الإدارة المحلية حيث تم إصــدار دســتور عام 1989 الذي أخذ بنظام التعددية الســياســية الحزبية وتجاوز نظام الحزب الواحد لتمثيل الإدارة الشــعبية على المســتوى المحلي[3]، ومن مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر هو تبقي مبدأ التعددية الحزبية واللامركزية الإدارية، ومبدأ الانتخاب التعددي لتمثيل الإدارة الشــعبية على المســتوى المحلي حيث اعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية الإدارية ومبدأ الانتخاب التعددي لتمثيل الإدارة الشــعبية على المســتوى المحلي، حيث اعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان لمشــاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وهذا يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي والسلطات المحلية، في اتخاذ القرار وســلطة التنفيذ، وتماشــيا مع الإصــلاحات الســياســية والإدارية جاء القانون البلدي رقم 08/1990 وقانون الولاية رقم 09/1990 ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي[4].

المطلب الثاني: البلدية في التنظيم الإداري

تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن، وقد وضعت أساسابهدف تسيير شؤون الأشخاص وتحسين وضعية حياتهم في الوسط الحضري والريفي، على جميع المستويات (الاجتماعية، الاقتصادية...)، وقد خولت الدولة الســلطات إلى البلدية بإتباع نظام اللامركزية من أجل التخفيف من حدة صــعوبات الحياة ومحاولة تذليل عقباتها كل ما أمكن ذلك لترقية الوسط المعيشي للمواطن على مستوى البلدية[5].

---

[1] سكينة عاشوري، **مرجع سابق**، ص13.

[2] علي زغدود، **نظام الأحزاب السياسية في الجز ائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص09.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] فيلالي خديجة، **مرجع سابق**، ص18.

[5] شويح بن عثمان، **مرجع سابق**، ص15.

أولا: تعريف البلدية:

لقد عرف المشـــرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من قانون 08/90 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية على أن"**البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون**"[1].

كما عرفت المادة 15 من الدستور المعدل لسنة 1989 ،والمادة 15 من الدستور المعدل لسنة 1996 ،والمادة 16 من الدستور المعدل لسنة 2016 على اعتبار الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية، كما نصت المادة 16 من نفس الدستورينالمعدلين 1989 -1996 والمادة 17 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على ما يلي: "يمثل المجلس المنتخب القاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة"[2] ، ويعرف قانون البلدية لعام 1967 البلدية بأنها الجماعة الإقليميةوالسياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافيةالأساسية، وبهذا المفهوم للبلدية اســم ومركز يديره مجلس منتخب هو المجلس الشــعبي البلدي المكون من نواب بلديين، وتعد البلدية الخلية الأساسية في تنظيمإقليمها، وذلك على أساس قربها جدا من المواطنين في حياتهم الاجتماعية، وفي أعمالهم بحيث تشكل القاعدة النموذجيةللهيكل الإداري في البلاد، بحيث تكون قادرة بصفة خاصة على القيام بالإنجازات التي يجب أن تلبي الحاجات الأساسية للسكان[3].

أما بخصــوص قانون البلدية الجديد رقم 11-10 المؤرخ في 20 جوان 2011، فقد عرف البلدية بأنها جماعة إقليميةقاعدية للدولة، تتمتع بالشــخصــيةالمعنوية والذمة المالية المســتقلة، وتحدث بموجب القانون، وبهذا المفهوم فالبلدية تساهم في تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري، مع وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطن، وحثهم على المشاركة في حل المشاكل بشكل تعاوني[4].

وكتعريف إجرائي للبلدية يمكن أن نعرفها على أنها جماعة قاعدية أساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بالتكفل بالحاجيات المحلية.

ومن خصائص البلدية[5]:

- ✓ البلدية عبارة عن جماعة إقليمية، يوجد بين مواطنها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية واجتماعية.
- ✓ وهي عبارة عن مقاطعة إدارية مهمتها ضمان السير الحسنللمرافق العمومية.

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 15، السنة 1990.

[2] الدستور المعدل لسنة 1989 والدستور المعدل لسنة 1996 المواد 15-16 والمادة 17 من التعديل الدستوري 2016.

[3] حرحوز عبد الحفيظ، **مرجع سابق**، ص 39.

[4] **المرجع نفسه**، ص40.

[5] زروخي عباس، لشهب حمزة، النظام القانوني للأمين العام للبلدية، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2019، ص13.

- ✓ وهي أيضا مجموعة لا مركزية تنشأ بموجب قانون وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- ✓ وقد جاء في المادة 07 من القانون 11-10 أن تغيير اسم البلدية أو تعيين مقرها أو تحويله يتم بموجب مرسوم يتخذ بناءا على تقرير يعده الوزير المكلف بالداخلية وهذا بعد استطلاع ر أي الوالي وبناءا على مداولة المجلس الشعبي البلدي المعني.
- ✓ تتمتع البلدية بالشخصية المعنوية التي هي مجموعة من الأشخاص والأموال تمكن البلدية من القيام بنشاطاتها المعتادة لتحقيق المنفعة العامة، كما تتمتع بالاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة التي تمكنها من القيام بمهامها بكل حرية واستقلالية [1].

ثانيا: هيئات تسيير البلدية:

تتشكل البلدية حسب المادة 15 من القانون 10/11 من:

- **هيئة تداولية تدعى المجلس الشعبي البلدي.**
- **هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.**
- **إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي.**

أ) المجلس الشعبي البلدي:

عرفه أحد الباحثين على أنه الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، كما يعتبر أقدم الأجهزة المعبرة عن المطالب المحلية [2].

هو هيئة تداولية ينتخب لمدة 05 سنوات، بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع تطبيق نظام الباقي للأقوى ويتراوح عدد أعضاءه من 07 إلى 33 عضو بحسب عدد التعداد السكاني لكل بلدية وفق ما نصت عليه المادة 97 من القانون العضوي رقم 07/97 المؤرخ في 9 مارس 1997 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم، القانون 01/04 المؤرخ في 7 فبراير 2004.

- **تسيير المجلس الشعبي البلدي:**
- **الدورات:**

يتمتع المجلس الشعبي البلدي لتسيير أعماله، حيث يعقد دورات عادية كما يمكنه أن يجتمع في دورات عادية، كما يمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية[3].

[1] بلاوي عبد العلي، **مرجع سابق**، ص43.

[2] حسين مصطفى، **الإدارة المحلية المقارنة**، الطبعة 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 73.

[3] نصر الدين بن شعيب، مصطفى شريف، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، محلية الباحث العدد 10، 2012، ص170.

الدورات العادية: يجب على المجلس أن يعقد دورة كل 3 أشهر أي 4 دورات عادية في السنة.

الدورات غير عادية: يمكن للمجلس أن ينعقد في دورة غير عادية، كما اقتضت ذلك شؤون البلدية، سواء بطلب من رئيسه، أو ثلث أعضائه، أو من الوالي.

- **المداولات:**

حدد القانون 11/10 طرق سير المداولات في المواد الواقعة بين المادة 52 والمادة 61 حيث أكد على ضرورة تحرير محاضر المداولات باللغة العربية، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عن التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً. تحرر هذه المداولات وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا بعد أن توقع أثناء الجلسة من طرف المنتخبين الحاضرين. وتصبح مداولات المجلس الشعبي البلدي عملية ومطبقة ضمنيا في حدود 21 يوما من تاريخ إيداعها لدى السلطة الوصية. إلا أن هناك مداولات لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها بصفة صريحة من قبل الوالي وهي تلك المتعلقة بالميزانيات والحسابات، قبول الهبات والوصايا الأجنبية اتفاقية التوأمة، التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية[1].

- **لجان المجلس الشعبي البلدي:**

للمجلس الشعبي البلدي الحق في تشكيل - عن طريق مداولات - لجانا دائمة وأخرى تشكيل مؤقتة يعهد إليها معالجة القضايا المختلفة التي تهم البلدية في الجانب الاجتماعي، الثقافي الشؤون الاقتصادية والمالية، وكذا التهيئة العمرانية والتعمير، على أن يراعى في تلك اللجان ضمان تمثيلا نسبيا يعكس المكونات السياسية للمجلس، غير أن الجديد الذي جاء به القانون تحديد عدد اللجان الدائمة المسموح به بالتوازي مع عدد سكان البلدية والذي حصر ما بين ثلاثة كحد أدنى وخمسة كأقصى حد[2].

صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:

فيما يخص صلاحيات المجلس الشعبي البلدي فإنها تشمل مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والرياضية، والتكريس الفعلي لها يكون مرهون بمدى توفر الموارد المالية الكافية، وأهم صلاحيات المجلس ما يلي[3]:

- **التهيئة والتنمية:** يقوم المجلس الشعبي البلدي خلال عهدته الانتخابية بإعداد برامجه السنوية والسهر على تنفيذها وذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنميةويسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء كما يعمل على المستدامة تشجيع الاستثمار وترقيته.

[1] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص96.

[2] **المرجع نفسه**، ص 98.

[3] القانون 10/11، **مرجع سابق**، المادة 107 إلى 110، ص ص 23،24.

- **التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:** حيث تتولى البلدية التزويد بكل وسائل التعمير إضافة لمهام أخرى تتولاها بمساعدة المصالح التقنية كالتأكيد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها. والمحافظة على النظافة العمومية.

ب) رئيس المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته (الهيئةالتنفيذية):

تتكون الهيئة التنفيذية من رئيس المجلس الشـعبي البلدي يسـاعده نواب حددت التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة ويكون ذلك من خلال تطوير مختلف الأنشطة. النظافة وحفظ الصحة وطرقات البلدية: حيث تسهر البلدية وتتكفل بحفظ الصحة[1].

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

تنص المادة 40 من قانون البلدية على أنه يتم تعيين رئيس المجلس الشـعبي من خلال الاقتراع السـري والمباشـر للقائمة التي نالت أغلبية المقاعد ويكون على رأس القائمة وينصب في مدة أقصاها 08 أيام من تاريخ إعلان الاقتراع، ويعين الرئيس لمدة انتخابية للمجلس الشـعبي البلدي 05 سـنوات على أن يعلن للعموم ويبلغ الوالي بذلك، وبعد تعيينه يقوم الرئيس بتشـكيل هيئة تنفيذية، وذلك بتعيينه لعدة نواب ما بين 2 نائبين و 6 نواب حسـب عدد أعضـاء المجلس الشـعبي البلدي، وتدوم مدة عهدة الرئيس 05 سـنوات، وتنتهي مهامه عند توافر أحد الأسـباب التالية: الاسـتقالة، الإقالة، الوفاة، الاقصاء[2].

- **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

يقوم رئيس المجلس الشـعبي البلدي بصـلاحيات متنوعة باعتباره رئيس الجهاز التنفيذي للبلدية والمسـير لمعالجتها والمدير لماليتها، ومنها ما يعود إليه باعتباره رئيس الهيئة المداولة، أي المجلس والمنظم لعمله والمنسـق لنشـاط لجانه والمشـرف على اجتماعاته وهو الذي يعرض عليه مشـروعات المداولات ويقترح عليه جدول أعمال الاجتماعات[3]، فرئيس المجلس الشـعبي البلدي يتمتع بالازدواجية في الاختصاصات حيث يمثل البلدية تارة ويعمل لحساب الدولة تارة أخرى [4].

1) صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة نذكر منها[5]:

---

[1] عبد الرزاق يعقوبي، **مرجع سابق**، ص 152.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] جلول شيتور، المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، دار الهدى للطباعة والنشر، أكتوبر 2002، ص ص 180،181.

[4] محمد الصغير بعلي، **مرجع سابق**، ص 88.

[5] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة 1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص 213،214.

- يمثل رئيس المجلس الشـعبي البلدي الدولة على مسـتوى إقليم البلدية. يتمتع رئيس المجلس الشـعبي البلدي بصـفة ضابط الحالة المدنية ومن ثم يعود إليه أمر إصغاء الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية ويجوز له أن يفوضه إمضاءه إلى المندوبين البلديين وإلى كل موظف بلدي ويبلغ النائب العام بذلك.

- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية.

- يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي عملية التصديق على الوثائق ويجوز له تفويض إمضاءه للمندوبين البلديين وإلى كل موظف بلدي وهذا تحت مسؤولية ورقابة الأمين العام. كما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي نشر القوانين والتنظيمات واتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنفيذها في حدود إقليم البلدية. ويتخذ رئيس المجلس الشـعبي البلدي كل الاحتياطات الضرورية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها كارثة أو حادث، وكذلك تفعيل مخطط الإسعافات لحماية الأشخاص والممتلكات

2) صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية:

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي التحضير لجلسات المجلس الشعبي البلدي فهو من يستدعي الأعضاء ويبلغهم بجدول الأعمال، ويتخذ كل الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ويقدم بين كل دورة وأخرى تقريرا يعد منه تنفيذ مداولات المجلس وحتى يتمكن رئيس المجلس من القيام بمهمة التنفيذ وفي آجال معقولة خول له المشـرع المادة 69 من قانون البلدية 10/11 الاسـتعانة بهيئة تنفيذية تتولى الإشـراف والمتابعة مداولات المجلس، وتضم الهيئة إلى جانب الرئيس نوابه ويتراوح عددهم من 2 إلى 6 تعداد أعضاء المجلس.

3) صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثل للبلدية:

يمثل البلدية في كل التظاهرات والاحتفالات الرسمية وفي كل الحياة المدنية والإدارية ويتقاضى بإسمها ولحسابها أمام القضاء سواء مدعى أو مدعى عليه، ويترأس المجلس الشعبي البلدي ويتولى تنفيذ مداولاته وذلك من خلال[1]:

- ✓ يستدعي المجلس للاجتماع 10 أيام قبل تاريخ افتتاح الدورة. - يحدد تاريخ دورات المجلس. يحضر مشروع جدول الأعمال - يترأس الاجتماعات.
- ✓ يتولى السهر على تنفيذ مداولات المجلس ويطلعه بذلك.
- ✓ يحافظ على الأملاك والحقوق المكونة لممتلكات البلدية من خلال:
- ✓ إدارة مداخيل البلدية والأمر بصرف النفقات.
- ✓ إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات، والإيجارات، وقبول الهبات، والوصايا.
- ✓ القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.
- ✓ تسيير الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكيا البلدية. المحافظة على أرشيف البلدية.

[1] عادل بوعمران، **البلدية في التشريع الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص83.

- ✓ اتخاذ المبادرات بتطوير مداخيل البلدية.
- ✓ ينفذ ميزانية البلدية باعتباره الأمر بالصرف.
- ✓ يسهر على وضع المصالح والمؤسسات البلدية وعلى حسن سيرها.

ثالثا: الهيئة الإدارية (إدارة البلدية)

إن إدارة البلدية توضع تحت سلطة المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية وهو الركيزة الأساسية للبلدية، ويعتبر المساعد الأساسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي وتجدر الإشارة إلى أن وظيفة الأمين العام للبلدية موجودة على مستوى جميع بلديات الجمهورية[1].

الأمين العام:

تعيينه: حسب المادة 127 من قانون البلدية 10/11 فإنه يتم تحديد كيفية وشروط تعيين الأمين العام عن طريق التنظيم، والمادة 128 تنص على أن حقوق الأمين العام وواجباته تحدد عن طريق التنظيم.

وعليه يمكن القول أن الأمين العام للبلدية يعتبر القناة أو الوسيط بين الهيئة البلدية المنتخبة والمصالح البلدية[2].

صلاحياته: حسب المادة 129 من قانون البلدية 10/11 يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بمجموعة من الصلاحيات تتمثل فيما يلي:

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس.
- تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلديات.
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط سير المستخدمين.
- إعداد محضر تسليم واستلام المهام.
- يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلديات باستثناء القرارات.

وتعقيبا على ما سبق عرضه من اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي، نلاحظ أن المشرع الجزائري، قد أحدث بعض التغيرات على هذه الاختصاصات، بالمقارنة مع قانون البلدية السابق08/90 وذلك في محاولة منه لزيادة تدعيم الدور اللامركزي لرئيس المجلس الشعبي البلدي، إذ تم استحداث اختصاصات جديدة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، خاصة في مجال التنمية المحلية ومخططاتها[3].

---

[1] زروخي عباس، **مرجع سابق**، ص16.

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد خشمون، **مرجع سابق**، ص 172.

المطلب الثالث: الولاية في التنظيم الإداري الجزائري

تعتبر الولاية في الجزائر آلية من آليات تجسيد نظام اللامركزية، وهي بدورها تمثل امتداد للسلطة المركزية على المستوى المحلي وبالتالي فهي همزة وصل بين البلدية والإدارة المركزية.

أولا: تعريف الولاية:

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث عرفها قانون الولاية القديم: " الولاية جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية[1].

عرف المشرع الجزائري الولاية وفقا للمادة الأولى من القانون 07/12 بأنها الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية، التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة[2].

كما تعرف على أنها وحدة إدارية من وحدات الدولة، وهي في الوقت نفسه شخص من أشخاص القانون الإداري، يتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية، تدار بواسطة المجلس الشعبي الولائي الذي يضم ممثليه الذين ينتخبهم سكان الولاية[3].

ومن خصائص الولاية[4]:

- ✓ أن الولاية هي وحدة إدارية لامركزية إقليمية وجغرافية وليست وحدة لامركزية مصلحية أو مرفقية، فقد وجدت ومنحت الاستقلال والشخصية المعنوية من سلطة الدولة على أساس إقليمي.
- ✓ تعد الولاية كوحدة إدارية همزة وصل بين الحجات والمصالح والمقتضيات المحلية المتميزة عن مصالح الدولة ككل وبين مصالح ومقتضيات واحتياجات المصلحة العامة في الدولة.
- ✓ تمتاز الولاية باعتبارها وحدة إدارية بأنها أوضح صورة لنظام اللامركزية الإدارية النسبة وليست وحدة أو مجموعة لامركزية إدارية مطلقة وذلك لأن أعضاء هيئة وجهاز تسييرها وإدارتها يختار بعضهم بالانتخاب العام بينما يعين الوالي من قبل السلطات إدارية مركزية بمرسوم.

---

[1] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة أبي بكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 37.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، القانون رقم 12 المؤرخ في 21-02-2012 المتعلق بالولاية، المادة 1-9.

[3] لعباني عزيز، **مرجع سابق**، ص 67.

[4] شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 46،47.

مراحل إنشاء الولاية: تمر بـ 3 مراحل[1]:

- مرحلة التقرير: وهي مرحلة انعقاد الإرادة والنية للسلطات العامة المختصة على إحداث وإنشاء الولاية وذلك بعد إجراء الدراسات والمناقشات والمداولات اللازمة لاتخاذ قرار إنشاء الولاية.
- مرحلة التحضير: وهي تنحصر في إعداد الوسائل القانونية والبشرية والمادية والإدارية اللازمة والضرورية لمرحلة تنفيذ قرار قانون إنشاء الولاية.
- مرحلة التنفيذ: أي الدخول فعلا في حيز التطبيق وتحويل مرحلة التقرير إلى عمل وواقع مطبق.

ثانيا: هيئات الولاية:

نصت المادة 02 من القانون 07/12 على أنه يوجد على مستوى الولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي والوالي فالأول منتخب والثاني معين وهما الهيئات المسيرة للولاية.

أ) المجلس الشعبي الولائي:

يعتبر المجلس الشعبي الولائي جهاز مداولة على مستوى الولاية ويمثل الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية، التي يمارس سكان الإقليم حقهم، في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه [2].

تشكيلته:

إن عدد مقاعد المجلس الشعبي الولائي طبقا للمادة 80 من القانون العضو رقم 12/01 المؤرخ في 12/01/2012 المتعلق بنظام الانتخابات يكون بالشكل التالي:

- 35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 200 ألف نسمة.
- 39 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 200 ألف إلى 650 ألف نسمة.
- 43 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 650 ألف إلى 950 ألف نسمة.
- 47 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 950 ألف إلى مليون و150 ألف نسمة 51 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من مليون و150ألف نسمة إلى مليون و250 ألف نسمة.
- 55 في الولايات التي يفوق عدد سكانها مليون و250 ألف نسمة.

2 - سير المجلس الشعبي الولائي:

- **الدورات:**

يعقد المجلس الشعبي الولائي، (04) دورات عادية في السنة، مدة كل دورة منها خمسة عشر (15) يوما على الأكثر، كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلث (3/1) أعضائه أو بطلب

[1] شويح بن عثمان، **مرجع سابق**، ص 39،40.

[2] عمار بوضياف، **مرجع سابق**، ص113.

من الوالي وتختتم الدورة غير العادية باستنفاد جدول أعمالها، ويجتمع المجلس الشعبي الولائي بقوة القانون في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية[1].

ترسل الاستدعاءات إلى دورات المجلس الشعبي الولائي مرفقة بمشروع جدول الأعمال من رئيسه أو ممثله الذي يعين من ضمن نواب الرئيس .وتدون في سجل مداولات المجلس الشعبي الولائي .ويحدد جدول أعمال الدورة وتاريخ انعقادها بمشاركة الوالي بعد مشاورة أعضاء المكتب[2].

لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي الولائي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين .وإذا لم يجتمع المجلس الشعبي الولائي بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، فإن المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (5) أيام كاملة على الأقل، تكون صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين[3].

- **المداولات:**

نصت المادة 22 من قانون الولاية 07/12 أن مداولات وأشغال المجلس الشعبي الولائي بما فيها مداولات وأشغال اللجان تجرى في المقرات المخصصة للمجلس الشعبي الولائي. في حالة القوة القاهرة المؤكدة التي تحول دون الدخول إلى المجلس الشعبي الولائي، ويمكن عقد مداولات وأشغال المجلس الشعبي الولائي في مكان آخر من إقليم الولاية بعد التشاور مع الوالي. وهذا طبقا للمادة 23 من قانون الولاية.

- **لجان المجلس الشعبي الولائي:**

نصت المادة 33 من قانون الولاية على أن المجلس الشعبي الولائي يشكل من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولا سيما المتعلقة بما يأتي:

- ✓ التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- ✓ الاقتصاد والمالية.
- ✓ الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- ✓ الاتصال وتكنولوجيات الإعلام.
- ✓ تهيئة الإقليم والنقل.
- ✓ التعمير والسكن.
- ✓ الري والفلاحة، والغابات، والصيد البحري، والسياحة.
- ✓ الشؤون الاجتماعية والثقافة والشؤون الدينية، والوقف، والرياضة، والشباب.
- ✓ التنمية المحلية.
- ✓ التجهيز والاستثمار والتشغيل .
- ✓ ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

[1] **القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية**، مدونة الجماعات المحلية، مرجع سابق، المادتين (15) (16)، ص30.

[2] المرجع نفسه، المادتين (16) (19)، ص 69.

[3] المرجع نفسه، المادتين (16) (19)، ص 69.

اختصاصاته:

إن الاختصاصات العامة للمجلس الشعبي الولائي تتجلى في صلاحيات والقواعد القانونية التي تجيز لهم التداول في كل أمر من الأمور المتصلة بنظام الولاية والحياة العامة لها، وله الصفة القانونية في نطاق اختصاصاته المحددة في النصوص القانونية في إبعاد الآراء والرغبات والتوصيات إلى السلطة الإدارية المركزية الوصية لمراعاتها وتنفيذها في مصالح المصلحة العامة على مستوى الولاية كما يندرج في نطاق صلاحيات ومسؤوليات المجلس الشعبي الولائي مسؤولية المشاركة في الأجهزة الإدارية الأخرى للولاية والهيئة التنفيذية للولاية (الوالي) في إدارة شؤون الولاية الاقتصادية وشؤون الولاية القانونية وكذا المشاركة في التنظيم وتسير وحماية أملاك الدولة على مستوى الولاية[1].

ويمكن حصر صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في الميادين المختلفة فيما يلي:

- يختص المجلس الشعبي للولاية بالعمل على ازدهار السياحة في الولاية وبحث وتوجيه وتنسيق المبادرات وأنشطة بلديات الولاية. كما أن المجلس الشعبي للولاية يملك صلاحيات من أجل تنمية وازدهار السياحة أن يسير ويدير ويراقب كل مؤسسات والوحدات ذات الطابع السياحي في حالة عجز الموارد وإمكانيات بلديات الولاية في القيام بها[2].
- يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية وإنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية ويتخذ كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة، كما يساهم المجلس الشعبي وبالاتصال مع البلديات في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة مخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والأعمال والوقاية من الأوبئة[3].
- يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية وحماية التراث التاريخي والثقافي والفني بالتشاور مع البلديات، وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات[4].
- يبادر به المجلس الشعبي الولائي ويدخل حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، كما يبادر بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها، كما يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري، ويساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير[5].
- يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنجاز برامج السكن كما يساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي[6].

---

[1] قنطري نصيرة، **مذكرة لنيل شهادة الليسانس حقوق**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2002-2003، ص 37.

[2] المادة 94-95 من **قانون الولاية 07/12** المؤرخ في 21-02-2012ص256.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**، المادة 97-98.

[5] **المرجع نفسه**، المادة 84-85-87

[6] **المرجع نفسه**، المادة 100-101.

- يعمل المجلس الشعبي الولائي على المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولاسيما تجاه الشباب، كما يساهم المجلس بالتنسيق مع البلديات في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى مساعدة الطفولة ومساعدة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين والمتشردين والمختلين عقليا[1].

وعموما لقد أعطى القانون للمجلس الشعبي الولائي الحق في اتخاذ كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب قدراتها ومميزاتها، وجعل من المجلس منبراً لتشجيع كل المبادرات الهادفة لبعث التنمية منسجمة ومتوازنة للولاية، كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يبادر إلى إنجاز التجهيزات تتجاوز من حيث حجمها وأهميتها قدرات البلدية[2].

ويستخلص أن حل المجلس الشعبي الولائي يتم بموجب مرسوم، يتخذ في مجلس الوزراء كما أنه لا يتم تحديد المرسوم بأداة الحل (تنفيذي أو رئاسي)[3].

ب) الوالي:

يعتبر الوالي ممثل السلطة المركزية على مستوى الولاية، حيث يعين بمرسوم وزاري ويعتبر ممثلا لكل الوزراء (الحكومة) ويكون مسؤولا بصورة مباشرة أمام وزير الداخلية.

صلاحيات الوالي:

لقد عهد المشرع للوالي بالقيام بصلاحيات متنوعة منها ما يعود إليه بصفته ممثلا للدولة ومنها ما يعود إليه بصفته ممثلا للدولة[4].

بصفته ممثلا للدولة:

نصت المادة 110 من قانون الولاية 12/07 على أن الوالي ممثل للدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة ويعتبر حلقة وصل ما بين الحكومة والولاية وبهذه الصفة فإنه:

- ✓ يكلف الوالي بالسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات.
- ✓ يقوم باختصاصات الضبط الإداري والذي يوضح فيه حق الإدارة في فرض القيود على الإفراد. ينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة.
- ✓ يلزم قانونا باتخاذ كل الإجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق هدف المحافظة على النظام العام والأمن والسلام والسكينة العمومية.
- ✓ يعاهد إليه تنفيذ تعليمات مختلف الوزارات على مستوى إقليمه.

بصفته ممثلا للولاية:

- ✓ يمثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية وكذا تمثيلها على مستوى القضاء.

---

[1] المادة 93- 96 من **قانون الولاية**.

[2] لعباني عزيز، **مرجع سابق**، ص 76.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] خالد يحياوي، فواز صناد، الإصلاح المحلي في الجزائر بين الإنجازات والاخفاقات، **مذكرة ماستر**، جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص 06.

- ✓ يمثل الولاية في مختلف التظاهرات الرسمية وذلك استنادا لما جاء في الفقرة الأولى من نص المادة 105 من القانون 12/07 يسهر بصفته ممثلا للولاية على التنظيم الهيكلي لهذه الأجهزة ويراقب أعمالها عن طريق سلطة التوجيه ومراقبة أعمال موظفيه عن طريق الأوامر والتعليمات والإرشادات.
- ✓ يعد أمر بالصرف على مستوى الولاية ويعد مشروع الميزانية ليعرضها على المجلس الشعبي الولائي ويتولى تنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الشعبي الولائي.
- ✓ يتولى الوالي تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وهذا ما نصت عليه المادة 102 والمادة 124 من قانون الولاية 12/07 ويلزم بتقديم تقرير في كل دورة يتضمن تنفيذ مداولة المجلس السابقة.
- ✓ يطلع المجلس سنويا على نشاط مصالح الدولة على مستوى الولاية ويزود المجلس بكافة الوثائق والمعلومات ويحسن سير أعماله ودوراته.
- ✓ يسهر على إشهار مداولات المجلس ويوجه التعليمات لمختلف المصالح بغرض تنفيذ ما تداول في المجلس الشعبي الولائي.

المبحث الثالث: و اقع التنمية المحلية في الجز ائر

الجماعات المحلية كفاعل أساسي في التنمية المحلية

إن الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) في الجزائر تسعى لتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال الصلاحيات المخولة لها في القانون الجزائري، حيث تعتبر هيئات كل من الولاية والبلدية هي المسير والمنفذ للمشاريع التنموية المحلية، ويتضح ذلك في المواد المنصوص عليها في كل من قانون الولاية والبلدية، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا من خلال تبيان دور كل منهما.

المطلب الأول: تطور التنمية المحلية في الجز ائر

بدأ الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال من خلال الاعتماد على نموذج تنموي يقوم على بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، ومع بداية الثمانينات حصلت تغييرات في سياسة التنمية في الجزائر والتي مست هيكلة الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي، وبذلك يمكن تقسيم تطور سياسة التنمية المحلية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما[1]:

أولا: مرحلة التخطيط (1967-1989):

عرفت هذه الفترة اهتماما بالتنمية المحلية من خلال مجمل المخططات التنموية التي تم اعتمادها والتي ركزت على تنمية القطاع الإنتاجي عموما والتصنيع بصفة خاصة، وقد تم اعتماد العمل بهذه المخططات لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت أساسا في حصر الإمكانات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة

[1] عادل إنزارن، التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 16، جوان 2017، ص369.

واستخدام الموارد المحصورة والمنجزة أفضل استخدام ممكن. كما تسعى لتحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها[1].

وقد عرفت هذه الفترة عدة مخططات هي:

1) المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر هذا المخطط التجربة الجزائرية الأولى في هذا المجال، حيث تحددت من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر فمعظم استثمارات هذه الخطة كانت مركزة في المجال الصناعي لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية، إذ حظيت بنسبة 49 % من مجمل الاستثمارات المخططة، ثم يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثانية بنسبة 17%، من هنا يتضح لنا الأسلوب الإنمائي الذي اختارته الجزائر وهو سياسية التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية ترتكز عليها المخططات التنموية اللاحقة [2].

2) المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

اتسمت هذه الخطة بالطموح حيث استهدفت تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9% وحجم استثمار قدر مبلغ 27 مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينار جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة، وسوء التشغيل في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي[3].

3) المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

وقد كان هذا المخطط تكملة للمخطط الرباعي الأول حيث جاء لاستكمال البرامج التي لم تكتمل خلال المخطط الرباعي الأول، حيث حاول توضيح أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. وقد شمل هذا المخطط مجموعة من العناصر وهي تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية وتطوير الهياكل القاعدية للمجتمع، واعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد مخططات التنمية للبلدية وإشراك المواطنين في التنمية المحلية. فقد تم على صعيد المؤسسات إشراك مختلف اتحادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال الخطة وبصورة خاصة إشراك مجالس عمال المؤسسات المنبثقة عن الهيئة الجديدة، وهي التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ولكن هذه المحاولة لم تنجح حيث أن إدارة المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الوحيدة التي أسهمت في الإعداد الفعلي للخطة، وذلك إما لعدم توفر المعلومات أو لحداثة هيئات التسيير الاشتراكي للمؤسسات[4].

4) المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

أولى المخطط الخماسي الأول اهتماما بالسكن والنقل ومعالجة البطالة وهي مشاكل أصبحت تطبع المناطق الحضرية، وقد أكد على مجموعة من التوصيات تتبلور حول إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان. وتنويع الاستثمارات

---

[1] **المرجع نفسه**، ص369.

[2] عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الاقتصادي 24، ص ص166،167.

[3] وليد بولغب، التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة إيليزا للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي إيليزي، العدد الثالث، 2018، ص 156.

[4] إسماعيل قيرة، علي غربي، **في سيكولوجية التنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 141.

لخلق سوق وطنية ولتحقيق الاستغلال الاقتصادي، وتفادي الاختلافات بين الإنجازات والهدف المحدد. كما يعمل هذا المخطط على تقوية العلاقات بين القطاعات وتطبيق سياسة تعليم وتكوين منسجمة مع حاجات التنمية في التشغيل. إضافة إلى تنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس التفاوت الجهوي الذي خلقته برامج التنمية الكبيرة[1].

5) المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

اتجهت سياسة التنمية من خلال هذا المخطط نحو دعم اللامركزية، وإلى تطبيق أسلوب إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى نظام استقلالية المؤسسات الاقتصادية مع نهاية سنة 1987 [2]، كما أكد هذا المخطط على ضرورة تدعيم نظام المخططات البلدية وهو يعلق أهمية كبرى على المخططات المحلية في تنظيم نشاط الاستثمار الخاص الوطني ودمجه في حركة التنمية المحلية للبلدية أو الولاية، وركز كذلك على سياسة أكثر شمولية من المخططات البلدية والولائية وهي المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، وقد تم تخصيص مبلغ بقيمة 550 مليار لتنمية قطاع الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية[3].

وفي الأخير يمكن القول أن مرحلة التخطيط رغم ما شملته من برامج ضخمة لأجل تحقيق تنمية محلية تقوم على أساس التكفل باحتياجات المواطنين، إلا أنه واجهتها العديد من الصعوبات تمحورت أساسا حول غياب الإطارات الفنية الكفأة وكذا المركزية الشديدة في عملية التخطيط التنموي وتهميش المشاركة الشعبية وبذلك دخلت الجزائر في سياسة اقتصاد السوق.

ثانيا: مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990):

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في صدور: دستور 1989م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1997م، شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء ولعل أبرز تلك البرامج هي[4]:

1) برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2001 - 2004) حول الأنشطة المختلفة والموجهة أساسا لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، حيث ارتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية. وكانت أولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة توزيع الثروة على المناطق المختلفة، ودفع التنمية الاقتصادية

[1] **المرجع نفسه**، ص 142.

[2] عرقوب نبيلة، **مرجع سابق**. ص 168.

[3] إسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص 142.

[4] عرقوب نبيلة، **مرجع سابق**. ص 177.

والاجتماعية. ولقد تم الاهتمام في هذا البرنامج بالإنجازات العامة مجال الصحة الموارد المائية، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية الاستثمارات وتنويعها، بالإضافة إلى تكريس الجهود للمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية[1].

كما يحدد البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. ويتضمن إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني، وفيما يخص المشاريع الخاصة بالطرق (بلدية وولائية) الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال فهي تعمل على تشجيع استقرار ورجوع السكان لاسيما منها المناطق التي عرفت ظروفا أمنية صعبة. ويستجيب هذا البرنامج الحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية[2].

ومن أهم نتائج هذا البرنامج نذكر[3]:

- استثمار حوالي 46 مليار دولار أمريكي من الانفاق العمومي.
- نمو اقتصادي مستمر بمعدل 3.8 % طيلة خمس سنوات.
- ساهم في إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.

ولأجل استكمال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتدعيمه تم إقرار برنامج النمو سنة 2005، وذلك لتدعيم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

2) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يمتد هذا البرنامج من (2005-2009)، ويبلغ - حجمه الاستثماري 9000 مليار دينار جزائري خصص منه 1908.5 مليار دينار جزائري للبرامج المحلية. وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف تتركز أساسا في استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص من تنظيمية شأنها أن تكمل قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي. ومواصلة تكييف الأدوات الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي. كما يسعى هذا البرنامج لإتباع سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع تعزيز للقدرات الوطنية. إضافة إلى أنه يهدف إلى تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة. إذن فهذا البرنامج يهدف إلى دعم عملية التنمية ومواصلة الإنجازات السابقة مما يحقق الفعالية والجودة مركزا على تحسين إطار الاستثمار وترقيته وعصرنة المنظومة المالية وتسوية مسألة العقار[4].

وفي الأخير يمكن القول أن مسار التنمية المحلية في الجزائر عرف عدة تطورات ميزتها نجاحات وإخفاقات أو سلبيات تستدعي معالجتها، والتنمية المحلية في الجزائر تسهر على تنفيذها قانونيا الجماعات المحلية، دون إغفال دور وتأثير الفواعل غير الرسمية في تجسيد التنمية المحلية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 177.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] عادل إنزارن، **مرجع سابق**، ص 372.

[4] **المرجع نفسه**.

المطلب الثاني: إصلاح الجباية المحلية:

مصـــادر التمويل المحلي: نصـــت المادة 170 من قانون البلدية على أن مصـــادر التمويل المتاحة أمام البلديات لتحقيق التوازن في ميزانياتها المالية تتكون مما يلي: حصيلة الجباية، مداخيل ممتلكاتها، مداخيل أملاك البلدية، الإعانات والمخصـــصـــات، ناتج الهبات والوصـــايا، القروض، ناتج مقابل الخدمات الخاصـــة التي تؤديها البلدية، ناتج حق الامتياز للفضـــاءات العمومية، بما فيها الفضـــاءات الإشـــهارية، الناتج المحصـــل مقابل مختلف الخدمات على ان تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم[1].

من خلال نص المادة الســـالفة الذكر يمكننا ملاحظة أن مصـــادر تمويل الهيئات المحلية في الجزائر تتوزع بين قسمين رئيسيين هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية.

أولا: الموارد المالية المحلية الذاتية:

قبل الخوض في طبيعة هذه الموارد وطرق تحصـيلها ومسـاهمتها في التنمية المحلية للبلدية، يجدر بنا ولو بإيجاز معرفة ميزانية البلدية.

تحتوي ميزانية البلدية على شـقين (فرعين هما: قسـم التسـيير وقسـم التجهيز والاسـتثمار)[2]، كل قسـم يحتوي على النفقات والإيرادات ويكون متوازنا إجباريا مع اقتطاع إجباري لا يقل عن نســبة 10% من إيرادات قســم التســيير مخصص لتمويل قسم التجهيز[3].

الإيرادات المحلية:

تتكون أملاك البلدية من أملاك منتجة للمداخيل وأملاك غير منتجة للمداخيل مســـطرة في ملحقين متميزين، وتتمثل إيرادات الأملاك المنتجة للمداخيل في ناتج كراء ممتلكات البلدية التالية[4]:

---

[1] القانون رقم 10/11 **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية العدد 37، المؤرخ في 03 جويلية 2011.

[2] المادة 151 من قانون البلدية 08/90، **مرجع سابق**.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 143/67، المؤرخ في 31 جويلية 1967، **المتعلق باقتطاع مبلغ من إيرادات قسم التسيير إلى قسم التجهيز**، ج ر ج ج العدد 93 لسنة 1967.

[4] شويح بن عثمان، **مرجع سابق**، ص 101.

- إيجار الأملاك العقارية (loyers des immeubles): المحلات ذات الاستعمال السكني، المحلات ذات الاستعمال التجاري. المذابح، مواقف السيارات، حقوق المكان داخل الأسواق، مداخيل المخيمات الصيفية، حقوق الحفلات، الحجز العمومي، كراء الأسواق الأسبوعية واليومية، مداخيل بيع المنتوجات البلدية[1].

إيجار الأملاك المنقولة (location matériels communal): العتاد (شاحنات، حافلات وغيرها..)، المعدات الكبيرة (تجهيزات الأشغال العمومية)[2].

يجب أن تتم كل العمليات المتعلقة بالإيجار، والتنازل عن الممتلكات العقارية والمنقولة بمداولة من المجلس الشعبي البلدي وعن طريق عقد أو دفتر الشروط المتضمن الالتزامات المفروضة على المستأجر. أما في حالة بيع ممتلكاتها، يتعين على البلدية التطبيق الصارم لمبدأ المناقصة العلانية لعمليات بيع أملاكها. يجب كذلك اللجوء دائما إلى المناقصة العلانية أو التسيير المباشر لتحصيل حقوق استعمال الطرق والأماكن العمومية والتوقف في الأسواق والمذابح، وفق دفتر شروط نموذجي[3].

ثانيا إيرادات الجباية والرسوم:

إن معظم المداخيل المالية لميزانية الهيئات المحلية هي ذات طابع جبائي يشترط لنجاعتها توفر الأنشطة الاقتصادية للمداخيل لتكون الوعاء الجبائي من جهة وكذلك تكاثف جهود الإدارة الجبائية والهيئات المحلية لتحسين مستوى الضرائب والرسوم، لأن المبالغ المحصلة فعلا هي التي يتم اعتمادها في الميزانية، تبعا لوثيقة بطاقة الحسابات المعمول بها في إعداد ميزانية البلدية[4].

إن ناتج تحصيل الإيرادات السابقة الذكر، يتم توجيه من طرف البلدية ومساهمة منها في التنمية المحلية، إلى صيانة المساجد والمدارس الابتدائية، وتشجيع مبادرات الشباب والرياضة، تصل إلى نسبة 7% من بعض إيرادات قسم التسيير من ميزانيتها[5].

إيرادات الجباية والرسوم:

إن معظم المداخيل المالية لميزانية الهيئات المحلية هي ذات طابع جبائي يشترط لنجاعتها توفر الأنشطة الاقتصادية للمداخيل لتكون الوعاء الجبائي من جهة وكذلك تكاثف جهود الإدارة الجبائية والهيئات المحلية لتحسين مستوى الضرائب والرسوم، لأن المبالغ المحصلة فعلا هي التي يتم اعتمادها في الميزانية، تبعا لوثيقة بطاقة الحسابات المعمول بها في إعداد ميزانية البلدية[6].

يوجد هناك رسوم موجهة كليا إلى ميزانية البلدية، ونذكر منها:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص 101.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص 102.

[5] المرجع نفسه.

[6] المرجع نفسه.

الرسم على النشاط المهني: ويشمل هذا الرسم الأشخاص الذين يعتمدون في أنشطتهم على العمل الذهبي الفردي كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين ... إلخ. ويستحق هذا الرسم سنويا من الإيرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر. استحدثت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1996، والذي خلف الرسم على النشاط الصناعي والتجاري ويتم تحصيل هذه الرسم بنسبة 2% من رقم الأعمال ويوزع بنسبة 1.30 %للبلدية.[1]

الرسم العقاري: يمثل ضريبة سنوية على الممتلكات العقارية، وقد تأسس بموجب الامر 83/67 المؤرخ في 02 جوان 1967، يؤسس هذا الرسم على الملكيات المبنية وغير المبنية[2].

رسم التطهير: ويمثل الرسم التطهيري كل من الرسم على رفع القمامات المنزلية وتفريغ الماء في المجاري ويحصل لفائدة الجماعات المحلية التي بها شبكات قنوات الصرف فقط، ويحسب دوريا باسم المستفيد من الصرف الصحي من قبل الهيئة أو المؤسسة المكلفة بتوزيع المياه الصالحة للشرب أو المياه الصناعية[3].

الرسم على القيمة المضافة: وتخضع جميع عمليات البيع والاشغال العقارية وتأدية الخدمات للرسم على القيمة المضافة، ويمثل الرسم على القيمة المضافة ضريبة النفقة، وبذلك يتحملها كليا المستهلك النهائي[4].

رسم الذبح: وهو رسم غير مباشر يستحق لصالح الجماعات المحلية التي تتوفر على المذابح، ويتميز بطابع الضريبة غير مباشرة لأنه يفرض على المنتجات الاستهلاكية[5].

إيرادات الضرائب:

الضريبة الجزافية الوحيدة: جاءت هذه الضريبة بموجب القانون 24/06 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 المتضمن قانون المالية 2007، وحلت هذه الضريبة مجل النظام الجزافي المعمول به قبل هذا التاريخ، حيث عوضت الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، ويخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الممارسون لأنشطة تجارية، صناعية وحرفية، وتستفيد منه ميزانية البلدية بنسبة 2%.

الضريبة على الممتلكات: يخضع لها الأشخاص الطبيعيون الذين اختاروا موطنهم الجبائي في الجزائر على اعتبار أملاكهم الموجودة بالجزائر وخارج الجزائر، توجه نسبة 20% منها إلى ميزانية البلدية[6].

قسيمة السيارات: يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة، وتتوزع حصيلة القسيمة بين الدولة بنسبة 20% ، والصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80%، من ضمنها جزء يصرف من طرف هذا الصندوق إلى البلديات في شكل إعانات.[7]

---

[1] المادة 249 المتضمن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من **القانون رقم 36/90 المؤرخ في 01-01- 1994 المتضمن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** ر ج ج، العدد 42، سنة 17 يوليو 2008، المعدلة بموجب المادة 8 من القانون رقم 08/02 المؤرخ في 24 يوليو 2008 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008.

[2] المادة 222 من القانون رقم 36/90 المؤرخ في 01 جانفي 1994 المتضمن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، **المرجع نفسه**.

[3] المادة 263، **المرجع نفسه**.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 101.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] شويح عثمان، **مرجع سابق**، ص 108.

[7] شويح عثمان، **مرجع سابق**، ص 108.

ثانيا: الموارد المالية الخارجية للبلدية: (غير جبائية):

بالإضافة إلى المواد الجبائية السالفة الذكر، فإن الجماعات المحلية تمتلك أيضا موارد مالية ذاتية غير جبائية، والتي من شأنها تمويل ميزانياتها وتغطية الأعباء والانشغالات التنموية المكلفة بها على المستوى المحلي، وكذا تعزيز استقلاليتها المالية عن السلطة المركزية. وتتمثل هذه الموارد في:

الإعانات المالية: قد حدد المشرع الجزائري في قانون البلدية الحالات التي تلجأ إليها الجماعات المحلية إلى طلب الإعانات المالية وتتمثل في[1]:

- ✓ عدم كفاية مداخلها مقارنة بالمهام والصلاحيات المحددة في القانون.
- ✓ عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة كالكوارث الطبيعية.
- ✓ نقص القيمة للإيرادات الجبائية في إطار تشجيع الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية.
- ✓ كما قيد المشرع حصول البلدية على هذه الإعانات بضرورة تخصيصها للغرض الذي منحت من أجله.

الإعانات الحكومية: وهي تلك المبالغ المالية التي تساهم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق على التنمية المحلية، ونفقات المجالس المحلية لمساعدتها في الاضطلاع على بعض اختصاصاتها القانونية[2].

وتهدف هذه الإعانات إلى تكملة الموارد المالية للهيئات المحلية، وتقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن والملائمة بين حاجات المجتمع المحلي ومستوى السلع والخدمات المقدمة، وتنقسم الإعانات الحكومية إلى إعانات تمنحها الدولة والمتمثلة أساسا في المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية غير المركزية التي تتمثل في[3]:

إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية: يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئ سنة 1973، وهذا تطبيقا لأحكام المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 التي أقرت إنشاء هذا الصندوق[4]، تتجسد تدخلاته في تقديم إعاناته السنوية في شكل تخصيصات مالية، توجه 60% لقسم التسيير و40 %لصالح قسم التجهيز، كما يهدف إلى منح معادلة التساوي ما بين البلديات والولايات[5].

القروض: هي الأموال التي تحصل عليها الجماعات المحلية عن الطريق اللجوء إلى البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة مقابل تعهد البلدية برد قيمة القروض وفق الشروط المحددة في عقد القرض والتي تعد من مصادر الإيرادات

---

[1] المادة 172 من **قانون البلدية** 11/10.

[2] بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة باجي مختار، الجزائر: عنابة، العدد 4، ص 273.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] المرسوم رقم 134/73، المؤرخ في 09 أوت 1973 **المتضمن إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية**، ج ر ج ج العدد 67 لسنة 1993.

[5] محمد بن صوشة، **إشكالية تمويل التنمية المحلية الو اقع والآفاق**، ط1، عمان، دار الحامد، 2019، ص230.

المحلية، وقد رخص قانون الجماعات المحلية بعقد قرض لتمويل المشروعات التنموية، هذا ما نصت عليه المادة 174 من قانون البلدية (10/11)، [1]والمادة 156 من قانون الولاية (07/12).

ومن خلال هذا يتبين لنا أنه على الرغم من تنوع وتعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية، إلا أن الواقع يظهر أن الوضع المالي للجماعات المحلية قد شهد تدهورا كبيرا أمام عجز العديد من البلديات، الذي ما فتئ يتطور من سنة إلى أخرى، وهو ما جعل الصندوق المشترك غير قادر على تغطية هذا العجز[2].

ثالثا: اصلاح الجباية المحلية:

على اعتبار أن إيرادات الهيئات المحلية لا تخرج في مجملها عن الإيرادات الجبائية والتي تعتبر من أهم الموارد المحلية حيث تقدر نسبتها ب 90% فيما تبقى نسبة 10% للموارد المالية غير الجبائية، إلا أن سلطة هذه الأخيرة محدودة وغير مطلقة[3].

قد كانت الإصلاحات الجبائية التي باشرت بها الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإصلاحات التي بدأتها منذ سنة 1991 حيث تم إلغاء بعض الضرائب وإقرار أخرى مع تغيير في المعدلات الضريبية إضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي، أما أهم إصلاح جبائي فقد كان الفصل بين الضرائب العائدة للدولة والعائدة للجماعات المحلية، إضافة إلى الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية وذلك حسب القانون 90-36[4].

ونظرا لجملة المصاعب التي تواجه هيئات الإدارة المحلية في الجزائر والتي كان في مقدمتها الاستقرار المالي والذي أدى إلى تعطيل عجلة التنمية في العديد من المجالس المحلية وعلى إثر هذه المعطيات كان لابد على السلطة المركزية وضع العديد من الإصلاحات المالية تهدف من خلالها إلى تغطية منافذ العجز بهذه الهيئات وتنويع وتثمين مصادر التمويل بها ولقد كان من أولى الإجراءات الفصل بين الضرائب والرسوم العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية كما ذكر آنفا، وفي سبيل ذلك قامت السلطات المركزية الجزائرية بتشخيص النظام المالي للهيئات المحلية ورسم إستراتيجية ذات أبعاد قصيرة وطويلة المدى من أجل تحقيق إصلاحات عميقة[5].

على اعتبار أن قدرة الجماعات المحلية على الاضطلاع بمهامها بشكل صحيح وتلبية توقعات السكان مرتبط أساسا بحجم ومردودية الضرائب والرسوم المحلية، وذلك من خلال خلق نظام جبائي محلي، وعصرنة هذا النظام، وكذا تفعيل الرقابة الجبائية وتحسين التحصيل الجبائي[6] :

خلق نظام جبائي محلي:

---

[1] عمار بريق، الموارد المالية للجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 07، 2018، ص252.

[2] بسمة عولمي، **المرجع نفسه**.

[3] راشدة موساوي، إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر ما بين الواقع والتحديات -دراسة حالة بلدية بسكرة-، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021، ص219.

[4] نعيمة زريبي، سنوسي بن عمر، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 3، العدد 5، ص213.

[5] راشدة موساوي، **مرجع سابق**، ص221.

[6] Azzedine KERRI, Fiscalité locale : Diagnostic actuel et perspectives de réforme. Journée parlementaire sous le thème : **la fiscalité locale dans la réforme fiscale Algérie** : commission des finances et du budget APN, Alger, 22 avril 2013, p 15.

وذلك من خلال إيجاد نظام جبائي قائم على الفصل القانوني والفعلي بين الجباية المحلية للجماعات المحلية والجباية العامة للدولة، يقوم على ما يلي[1]:

- ✓ خص الجماعات المحلية بمجموعة من الضرائب والرسوم الخاصة بها، والتي تعود لها حصرا وتمتلك بموجبها سلطة فرضها وتحديد نسبها وصلاحية تحصيل عائداتها.
- ✓ القيام بإجراء إصلاحات إدارية وتنظيمية تتضمن إنشاء مصالح جبائية ومالية محلية تحت سلطة وإشراف الجماعات المحلية، وتكوين الموظفين والمستخدمين المكلفين بتسييرها وتأهيلهم.
- ✓ إشراك الجماعات المحلية ومجالسها المحلية المنتخبة ومنحها سلطات جبائية واسعة خاصة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم العائدة لها، لاسيما من حيث تقديم الاقتراحات المتعلقة بالوعاء الضريبي وتحديد نسب وعائدات بعض الضرائب والرسوم المحلية[2].
- ✓ استشارة الجماعات المحلية فيما يتعلق بحالات تدخل الدولة في إلغاء أو تعديل بعض الضرائب والرسوم وإعفاء بعض الأشخاص والأنشطة من الخضوع لها خاصة تلك المدرجة في إطار الاستثمار[3].
- ✓ تنازل الدولة عن بعض الضرائب والرسوم وتحويل عائداتها كليا لفائدة الجماعات المحلية، وخاصة البلديات النائية والمعزولة التي لا تتوفر على موارد مالية كافية لتغطية نفقاتها، وإعادة النظر في نسب توزيعها من خلال تحديد أفضل الطرق التي تكفل مردوديتها لفائدة ميزانية الجماعات المحلية[4].
- ✓ ضمان التوزيع العادل للموارد الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية لاسيما البلديات التي تتوفر على أنشطة صناعية وتجارية وخدماتية منتجة، وعدم احتكار الدولة لأهم النسب والعائدات من الضرائب والرسوم ذات المردودية الكبيرة[5].

عصرنة النظام الجبائي المحلي:

تعد عملية عصرنة وتحديث النظام الجبائي المحلي من أبرز الإصلاحات الواردة على الموارد الجبائية الآيلة للجماعات المحلية، وذلك بهدف مواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة في مجال الضرائب والرسوم وكذا على مستوى هذه الهيئات، وذلك من خلال العمل على ما يلي[6]:

- التفكير في إعداد وتحضير قانون خاص بمالية وجباية الجماعات المحلية.

---

[1] خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، **رسالة دكتوراه**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2013، ص 243.

[2] الحاج بن نوبة، مفهوم التوازن المالي لميزانية البلدية، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر،2015-2016، ص 72،73.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] عبد الرحيم لحرش، معوقات مالية اللامركزية في الجزائر وتأثيرها على التنمية المحلية، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 12، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص ص 18،19.

- التوجه نحو رقمنة كافة العمليات الجبائية الخاصة بالجماعات المحلية، سواء من حيث طبيعة الضرائب والرسوم العائدة لها والحصص العائدة لها وأحال تحصيلها، أو من حيث الاشخاص المكلفون بها، ومختلف التخفيضات والإعفاءات الواردة عليها، استنادا لآخر النصوص القانونية المنظمة لها.
- تبسيط النظام الجبائي المحلي بما يكفل التماشي مع مختلف التغييرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية خاصة على المستوى المحلي، وكذا تحقيق التعاون والتنسيق المشترك بين الجماعات المحلية ومختلف المصالح الإدارية الضريبية المحلية والمركزية.
- إشراك كافة القطاعات المعنية في تشخيص النظام الجبائي الحالي على المستوى المحلي، ووضع استراتيجية عمل تتضمن معالجة الاختلالات والنقائص المسجلة في مختلف النصوص القانونية المالية والجبائية، وذلك بإشراف الجماعات المحلية المعنية.
- استحداث أصناف جديدة من الضرائب والرسوم تعود كليا لفائدة الجماعات المحلية، لاسيما تلك المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية الصناعية والخدماتية الواقعة في إقليمها.
- إدراج الضرائب والرسوم البيئية - الجباية الخضراء المفروضة على المؤسسات الصناعية الناشطة على مستوى الجماعات المحلية وعلى مختلف الأنشطة الماسة بالبيئة ومكوناتها الطبيعية من هواء وماء وتربة ...الخ في إقليمها ضمن النظام الجبائي المحلي، وتعزيزها من خلال الرفع من النسب المفروضة عليها وتمكين الجماعات المحلية من الحصول على غالبية عائداتها، وذلك بهدف ضمان موارد مالية إضافية للميزانيات المحلية من جهة والمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة من جهة أخرى، على اعتبار أن السياسة الجبائية تعد كوسيلة للتوفيق وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية واعتبارات حماية البيئة[1].

تفعيل الرقابة الجبائية وتحسين التحصيل الجبائي:

يساهم التهرب والغش الضريبيين كثيرا في ضعف التحصيل الجبائي، ما يؤدي إلى فقدان الجماعات المحلية لمبالغ مالية معتبرة من الضرائب والرسوم المتوقع تحصيلها، الأمر الذي يتطلب التدخل واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تحصيل جبائي فعلي يقترب في عائداته من تلك التقديرات الجبائية السنوية، لاسيما تفعيل نظام الرقابة الجبائية الذي يعد من أهم الوسائل الكفيلة بضمان احترام المساواة بين المكلفين بالضرائب من جهة، وتخلق المنافسة من الناحية الاقتصادية بين المؤسسات، وذلك من خلال ما يلي[2]:

- تدعيم وتطوير أجهزة الرقابة الجبائية وتفعيل الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين.
- تشديد العقوبات المفروضة على أشكال الغش والتهرب الضريبيين، سواء كانت هذه العقوبات مالية أو جزائية.

[1] عبد الكريم مسعودي، الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر، **مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال**، المجلد 01، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر، 2017، ص179.

[2] ياسر علاوي، إصلاح مالية الجماعات المحلية في الجزائر، وتأثيرها على التنمية المحلية -دراسة حالة بلديات المدية، ذراع السمار، **أطروحة دكتوراه**، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006-2007، ص116.

- استحداث آليات للتصريح الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة لتمكينهم من التواصل عن بعد فيما يخص التصريحات الإلزامية، بهدف تيسير المتابعة والمراقبة، وتيسير إجراءات التحصيل المترتبة عنها.
- تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية المحلية والمكلفون بالضريبة وجعلها قائمة على أساس التعاون والاحترام، بهدف الوصول إلى تجاوب وكسب ثقة المكلفين، بما يكفل تقليص حالات التهرب والغش الضريبيين[1].

العمل على تحسين الموارد المالية للهيئات المحلية:

كان لشروع الحكومة الجزائرية بإصلاحات مالية لهذه الهيئات والتي كانت ضمن توجهات الحكومة المتعلقة بالتدابير المتخذة لمواجهة انخفاض أسعار المحروقات، خاصة أن الهيئات المحلية (البلدية، الولاية تواجه تزايد مستمر في النفقات الناتجة عن الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية، ولتدارك الوضع وتحسين مداخيل الهيئات المحلية خاصة تلك المتأتية من الرسوم والضرائب المحلية، قامت الهيئات المركزية بجملة من القرارات أهمها[2]:

تثمين الموارد الخاصة بالبلديات: يتعلق هذا التثمين أساسا بإيرادات أملاك الجماعات المحلية مع التأكيد على دعم المصالح المكلفة بتحصيل الضرائب والرسوم وكذا البحث عن منابع تمويل جديدة عن طريق تثمين إيرادات الأملاك حيث يجب على البلديات تحسين المداخيل الناتجة عن الخدمات التي تكون موضع إتاوات للدفع من طرف المستفيدين لأنها تعتبر إيرادات تسيير وعامل أساسي للتمويل المحلي وذلك من خلال مداولة المجلس الشعبي البلدي مع التأكيد على ترتيبها واستغلالها أحسن استغلال وكذا تثمينها عن طريق جرد للإيرادات التالية[3]:

نو اتج الاستغلال والأملاك:

أوجبت الحكومة على البلديات إحصاء وصيانة الأملاك دائما من خلال تعيين دفتر المحتويات بهدف التثمين والرفع من المداخيل، ولتحقيق ذلك تم إلزام الهيئات المحلية القيام بالآتي[4]:

- ✓ ضبط أسعار إيجار المحلات ذات الاستعمال السكني بالاعتماد على مؤشرات دواوين الترقية والتسيير العقاري. توثيق عقود الإيجار وتحديد حقوق وواجبات وتسوية الساكنين غير الشرعيين بعقود إيجار منتظمة وقانونية للسماح للبلديات بتطبيق الأحكام المتعلقة بالفسخ خاصة في حالة الإيجار من الباطن.
- ✓ تفضيل مبدأ المزايدة لمنح الأملاك المنتجة للمداخيل خاصة منها الأسواق والمذابح.
- ✓ إعذار الهيئات التي ألحقت أضرارًا بالطريق العام أو ملحقاته ولم تسع إلى إعادته لحالته، وفي حالة الامتناع يجب على البلديات القيام بإصلاحها مع إعداد سند تحصيل ضد الهيئات المتسببة في الضرر.

النو اتج المالية:

---

[1] مصطفى بوشامة، الطاهر بعلة، عمار جعفري، تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي، **مجلة الابداع**، المجلد 06، العدد 06، جامعة البليدة02، الجزائر، 2016، ص ص 329،330.

[2] معمر حمدي، إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية- بالإشارة إلى حالة عجز ميزانية البلديات، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 90.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**.

يجب إعادة النظر في تطبيق هذه النواتج عند رفع نسبتها، وهي تعتبر الأرباح الناتجة عن الوكالات العقارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذا تسديد القروض المحتملة المقدمة للبلديات لفائدة الغير[1].

مداخيل الجباية المحلية: عملت الحكومة على تحسين الجباية المحلية من خلال[2]:

- تخفيض 50% من الضرائب على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات.
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولاسيما على مستوى التجهيزات الكبرى.
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة الولاية والبلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبعيين الخاضعين للقانون العام أو الخاص.
- إنشاء رسم على المستفيدين من قطع الأرض المهيئة ذات الاستعمال الصناعي عن طريق التنازل من طرف الجهات المكلفة بالتهيئة العمرانية.
- تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية.
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات.
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور في أجور الموظفين، مع دعم الهيئات المحلية ب (1300) منصب مالي ممول من ميزانية الدولة كتحسين لإطارها المالي.

إعادة النظر في نسبة استفادة الجماعات المحلية من الجباية المحلية: لقد كان الحث على إصلاح ومراجعة الجباية المحلية كضرورة لتحقيق الاستقلالية للهيئات المحلية خاصة فيما يخص النسب المحصلة لهذه الهيئات (البلدية)، الولاية مما يجعلها تحقق استقرار مالي خاصة بالنسبة للبلديات الفقيرة من خلال العديد من النداءات والتقارير والمطالب للمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي للإدارة المحلية في الجزائر ؛ وعلى غرار ذلك كانت مداخلات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، والتي كانت تنادي بإعادة النظر في نسبة استفادة البلديات من الجباية المحلية كتلك المفروضة على الشركات الناشطة بإقليمها والتي توجد مقراتها الاجتماعية خارج إقليمها، وعلى إثر ذلك يجب الانتقال من هيئات محلية إدارية محضة إلى هيئات محلية تنموية تساهم بالدرجة الأولى في تحقيق وتكريس تنمية وطنية شاملة ومستدامة وللوصول إلى ذلك لابد من إعادة العملية الحسابية في توزيع نسب الجباية المحلية ورفعها لصالح الهيئات المحلية فالملاحظ لتقسيمها الحالي يرى أن جل الرسوم والضرائب بنسبة أكثر من 70% تعود لخزينة الدولة فيما المتبقي يقسم بين البلديات والولايات والصندوق المشترك للتضامن والضمان للجماعات المحلية.[3]

إن هذه الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للهيئات المالية هي في ظاهرها خطوة إيجابية لتحقيق الأهداف المرجوة، لكن من جهة أخرى نرى أن الاشكال يكمن في طريقة تحصيل هذه الموارد المالية وكذا ثقافة المواطن الضريبية التي تعتبر منعدمة تماما وبالتالي يصبح أمر التحصيل مستحيلا.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] راشدة موساوي، **مرجع سابق**، ص 226.

[3] **المرجع نفسه**، ص 227.

المطلب الثالث: معوقات وعوامل نجاح التنمية المحلية

أولا: معوقات التنمية المحلية:

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات وهي:

- **العر اقيل الاقتصادية:** تتمثل في[1]:

✓ قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات. العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.

✓ غياب الاستقلالية المالية في التسيير.

✓ اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية وعد انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها. الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية.

✓ الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة عند التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة. عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

- **المعوقات الاجتماعية والثقافية:**

تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية، فغالباً ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلى وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب، ذلك أن من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية، التثقيف الحضري، عبر برنامج مستمر بدأ من

[1] براهمي نصيرة، ناصور عبد القدور، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة اقتصاد المال والاعمال**، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، ص ص85،86.

الأسـرة في البيت ثم المعلم في المدرسـة والمتوسـطة والثانوية والأسـتاذ الجامعي، والإمام في المسـجد والإعلامي في وسـائل الإعلام، أي برنامج تتضافر فيه جميع الجهود لتكوين نموذج للشباب لديه ثقافة التنمية المحلية المستدامة[1].

أما فيما يخص العوائق الاجتماعية التي تسـود المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق التنمية فيه، فنجد التزايد السكاني المحلي وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية 43، خاصة في أوساط الشباب كانتشار البطالة والأمراض والطبقات الهشـة مما يتعين معه تخصـيص مبالغ ضـخمة لمواجهتها كان بالأحرى توجيهها للاسـتثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية، مما يطرح إشكالية التنمية المحلية في ظل العوائق الاجتماعية قصد توفير الخدمات العمومية الضرورية كالسكن والتعليم والغذاء والعمل والدواء وغيرها من ضروريات الحياة[2].

- **المعوقات التشريعية:**

من بين هذه المشاكل نذكر[3]:

- ✓ تكليف الجماعات المحلية بصلاحيات متعددة تفوق الإمكانيات المادية والمالية والبشرية لأغلبها، مع وجود العديد من النصوص التنظيمية التي تجعل البلدية أو الولاية طرفا وشريكا مع قطاعات أخرى وهو أمر يحتم التنسيق والتشاور والاتفاق والقرار الجماعي (ري، أشـغال عمومية، سـكن سـياحة، بيئة فلاحة) ... وما يترتب على ذلك من صـعوبات في التدخل وأداء المهام العادية والاستعجالية.
- ✓ تعدد اللوائح والتعليمات والقواعد المنظمة لشـؤون الإدارة المحلية وتواليها مع المناسـبات المختلفة وتطور الأحداث سـواء في المجال الاجتماعي أو العمراني أو إعداد مخططات وبرامج التنمية المحلية والموازنات وكيفية إبرام الصـفقات ويحدث ذلك مع كل مناسبة لانتخابات أو حدوث كوارث طبيعية أو احتياجات اجتماعية على عمل معين وهو ما يدل على قصور القوانين الناظمة لعمل الجماعات المحلية.
- ✓ عدم اشتراط أي مستوى تعليمي أو تخصصات علمية معينة في المترشحين للمجالس النيابية الوطنية والمحلية تغليبا للجانب الديمقراطي على الجانب الفني والكفاءة الإدارية.
- ✓ وقد أدى هذا إلى انعكاسـات سـلبية على أداء الجماعات المحلية في كل المجالات التي تتطلب عناصـر قيادية متمكنة من العمليات الإدارية بصورها المختلفة من تخطيط تنفيذ وإشراف.
- ✓ عدم إلزامية المواد المتعلقة بمشـاركة المواطنين وحضـور دورات المجلس وعلانيتها وثقافية القرارات ونشـر المداولات التي تتم في أغلب وأعم البلديات في جلسات مغلقة، بل أحيانا في غياب بعض الأعضاء.

- **العراقيل الإدارية:** تتمثل في[4]:

---

[1] سي فضيل الحاج، وآخرون، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، العدد 09، جانفي 2017، ص 169-170.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] شريفي أحمد، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص ص 200-202.

[4] براهمي نصيرة، **مرجع سابق**، ص ص 86،87.

- ✓ عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية وذلك لان استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تدويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.
- ✓ عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عائق المسؤولين المحلين.
- ✓ سوء تسير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي. وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

- **المعوقات السياسية:** من بين المعوقات السياسية نجد[1]:

- ✓ الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة والتي تؤثر سلباً على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية ويجعل التنمية على مستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين.
- ✓ كما أن ضعف المناخ الديمقراطي السليم، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، عدم الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين.

ثانيا عوامل نجاح التنمية المحلية:

1) الإرادة السياسية والاستقرار السياسي:

إن البيئة السياسية لها تأثير عميق ومباشر على الإدارة المحلية والأطراف الفاعلة في مجالات التنمية المحلية والتنمية إدارة سياسية ومجتمعية بالدرجة الأولى، فتوفر الإدارة السياسية الصادقة يشكل العامل الأكثر أهمية لنجاح التنمية على المستوى الوطني والمحلي بما توجده من توحد وحماس لدى المسؤولين ومكونات المجتمع وتنظيماته السياسية والمدنية من الشعور بأهمية التنمية وخطر التخلف وإيجاد الدافعية للعمل لصالح مجتمعاته وأوطانهم وبناء برامج وطنية مستقلة وتوفير مناخ نجاحها ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية هذه الإدارة يجب أن تكون مدعومة يوضع سياسي مستقر تختفي فيه عوامل الصراع والفرقة والنزاع والتوتر[2].

2) الإدارة الكفؤة والفعالة:

مطلع الثمانينات قامت الجزائر بإعادة هيكلة المؤسسة العمومية عضوياً ومالياً وإعادة النظر في التقسيم الإداري للتراب الوطني برفع عدد الولايات والبلديات وصدور قانون استقلالية المؤسسات وقانون الولاية والبلدية عقب صدور دستور 1989م، إلا أن قانون البلدية والولاية أظهرا في الميدان عدة نقائص مما استدعى إعادة النظر فيهما وقد

[1] سي فضيل الحاج، **مرجع سابق**، ص170.

[2] فيلالي خديجة، **مرجع سابق**، ص ص 62،63.

أصبح ليس خافيا على أحد أهمية الإدارة ودورها الحاسم في عملية التنمية باعتبارها المكلفة بتدبير الموارد المالية وتنميتها، وصياغة وتشكيل السياسات التنموية وترجمتها إلى أهداف والقيام بعمليات التخطيط وتحديد الأهداف والأولويات[1].

3) المشاركة الشعبية:

وهي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى التجسيد الفعلي لمبادئ الديمقراطية الحقيقة، من خلال تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع والعملية التنموية.[2] وللشباب دور في التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، وذلك من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى رفع مستوى دخل المجتمع المحلي، وزيادة الكفاءة، من حيث الكم والكيف لتحسين مستوى معيشته ومحاربة الإسراف والتبذير في الموارد الاقتصادية للتقليل من استهلاك مواد الخام، وتجنب الوقت الضائع في العملية الإنتاجية، كما أن زيادة الإنتاج تعتمد على الأساليب الفنية الحديثة، وبالتالي تقع على عاتق الشباب كقوة في التنمية مسؤولية الاهتمام بالعلم ومتابعة التطورات الحديثة في أساليب الإنتاج، وفي جميع المجالات وكذا الأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية والرياضية والفنية وغيرها من النشاطات التي تساهم في التنمية المحلية، ومن أهم المقومات التي يساهم فيها الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الميدان الاجتماعي الخدمة العامة وممارسة العمل اليدوي النافع في المجتمع[3].

4) التحكم في التكنولوجيا والاستفادة منها[4]:

- ✓ لقد لعبت التطورات التكنولوجية دوراً كبيراً في بلورة وزيادة الإسهامات العلمية. فالتكنولوجيا تسهم في إيجاد وتحديد شبكات الاتصال بطريقة يتحقق معها التلاحم داخل الجماعات المحلية وبيئتها الخارجية الوطنية والدولية بأقصى كفاءة وفعالية.
- ✓ كما تساهم في رفع كفاءة الأفراد من حيث السرعة وتقليص المصدر والضياع في الجهود البشرية والمادية والمالية والمعلومات في ظل انتشار وتعميم استعمال الحواسيب الالكترونية والتكنولوجية الرقمية في ميادين الاتصال ومعالجة المسائل ومختلف القضايا العلمية والمهنية.
- ✓ تسهل عملية التواصل والعمل الجواري بين المنظمة والمواطن من خلال استعمال وسائل الإشهار الحديثة والإعلام وإطلاع الجمهور على نشاط الجماعات المحلية.

[1] عمر شريف، **مرجع سابق**، ص 220-223.

[2] سي فضيل الحاج، **مرجع سابق**، ص 165.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] فيلالي خديجة، **مرجع سابق**، ص 65.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري للجماعات المحلية من أجل دراسة ومعرفة مفهوم الجماعات والتنمية المحلية في الجزائر، وبعد تحليل مفهوم التنمية التي تعتبر عملية ديناميكية تكاملية بين السلطات العمومية والمجتمعات المحلية والتي تهدف إلى تحقيق ظروف معيشية حسنة لأفراد المجتمع اعتمادا على الموارد المتاحة واستغلالها بكفاءة عالية وذلك من خلال توكيل الدولة الجزائرية التنمية المحلية إلى الجماعات المحلية، وتحديد قوانين تضبط تسييرها، و تحديد دور الولاية والبلدية بمختلف هيئاتها العمومية والمنتخبة المكلفة بإعداد مختلف المخططات التنموية المحلية سواء القطاعية والبلدية.

لكن يبقى التكليف القانوني للجماعات المحلية لإدارة وسائل التنمية رهين الإمكانات المادية الضرورية للتحكم في التنمية والذي يعتبر العائق الكبير أمام الهيئات المسيرة للجماعات المحلية التي تشهد عجزا كبيرا في الإيرادات المحلية، وبالتالي فإن تحقيق التنمية على المستوى المحلي مرهون بإصلاحات عميقة تسمح بتجسيد التوجيهات والاهداف المحددة في مختلف المخططات الوطنية للتنمية، وكذا بتوفير الموارد المالية الكافية والوسائل التي تمكن هذه الجماعات من الاضطلاع بمهامها في إطار الاستقلالية التي تتمتع بها، واعتماد الحوكمة المحلية في تسيير الجماعات المحلية التي تعد أحد المحاور الأساسية في تدبير الشأن العام على المستوى المحلي، إذ تتوقف فعالية الجماعات المحلية بمدى تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية، من شفافية ومسائلة والقضاء على المحسوبية وإجراءات البيروقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإرساء دعائم الديمقراطية التشاركية.

الفصل الثاني

التنمية السياحية في الجزائر

تمهيد:

تعد السياحة من أهم المجالات التي لقيت اهتماما من قبل صانعي القرار والمهتمين بوضع السياسات التنموية في كثير من الدول وهذا لمميزاتها ودورها الفعال في تحقيق النمو ودفع عجلة التنمية ، كما تعتبر التنمية السياحية أحد أهم الأساليب الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء الاقتصادي خاصة في الدول التي تركز على القطاع السياحي كعامل محرك في خلق الثروة وبديل أساسي في تحقيق الإيرادات المالية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر منذ استقلالها للاهتمام بهذا القطاع من خلال تثمين مقوماتها السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية التي تزخر بها والنهوض بقطاعها السياحي من خلال مجموعة آليات ووسائل ومخططات وبرامج التي تشكل الإطار الإستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم السياحة ودورها في التنمية

المطلب الأول: مفهوم السياحة وتاريخها

أولا: مفهوم السياحة:

تختلف تعاريف السياحة وتتعدّد على حسب الزاوية التي ينظر منها إليها، ومن الصعب تحديد تعريف يعطي التوضيح المعنوي والكافي للسياحة لأن المفهوم مجزأ وواسع المدى ومتعدّد الأبعاد، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية ومنهم من يعرفها كظاهرة اقتصادية ومنهم من يرى بأنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية.

ومن هنا يمكن تسليط الضوء على بعض المفاهيم التي تناولت السياحة بداية من المنظور الإسلامي، وعلى أهم المفاهيم المتداولة من طرف المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصين ومن قبل الباحثين والمفكرين والمهتمين بالسياحة.

التعريف اللغوي للسياحة:

في اللغة العربية: على الرغم من كون لفظة السياحة لفظة حديثة في اللغة اللاتينية إلا أنه كانت معروفة في اللغة العربية، فلفظة السياحة في اللغة العربية تعني الضرب في الأرض ومنها يسيح الماء وسيحان الماء يعني جريانه، وقد ورد في القرآن الكريم ذكر لفظة السياحة في أكثر من موضع ففي سورة التوبة ورد قوله تعالى: (فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وعلموا أنكم غير معجزي الله وان الله مخزي الكافرين)[1]، وكلمة فسيحوا معناها سيروا في الأرض.

ومن هنا نستنتج أن لفظ سياحة عند العرب لم يكن يقصد بها السفر بهدف المتعة والترويح عن النفس.

في اللغة اللاتينية: يعود مفهوم السياحة إلى كلمة رحلة tour المشتقة من الكلمة اللاتينية torno، ففي عام 1643 ولأول مرة تم استخدام المفهوم tourisme ليدل على السفر أو التجوال من مكان إلى آخر[2].

التعريف الاصطلاحي للسياحة:

تعريف الألماني جويبر فرويلر عام 1905:"**السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و أيضا نمو الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل**".[3]

كما عرفها العالم الاقتصادي النمساوي شوليرن شراتنهو من عام 1910 بأنها: **"الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بإقامة و انتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشراً"**[4].

---

[1] سورة التوبة، الآية (2).

[2] سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة تحليلية: بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل-، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة منتوري، قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص 14.

[3] هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 6.

[4] موسى سعداوي، زروق صدوقي، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، **مجلة الإدارات والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد 02، ص 96.

كما تعتبر السياحة من مجموعة العلاقات والخدمات الناجمة عن إقامة الشخص المؤقتة في بيئة جديدة ومتميزة بعيدا عن مقر إقامته المعتاد بغرض إتباع حاجاته أو تحقيقه لمصلحة طالما كانت هذه الإقام لا تحقق له ربحا ماديا هذا يعني أن السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان ما وبين الأشخاص اللذين يقيمون في هذا المكان، وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح[1].

تعريف المنظمة العالمية للسياحة: السياحة مجموعة من الأنشطة المقدمة للأشخاص بمناسبة سفرهم، وإقامتهم بالأماكن الواقعة خارج محيطهم المعتاد، لأغراض التسلية أو الأعمال أو لدوافع أخرى[2].

التعريف الجزائري: ورد العديد من المفاهيم المتعلقة بالسياحة في القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، حيث جاء في المادة 03 منه عدة تعريفات، من خلال تعريف النشاط السياحي على أنه[3]: كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله.

كما عرفت **منطقة التوسع السياحي** في نفس المادة السالفة الذكر على أنها كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات، أو خصوصيات طبيعية، أو ثقافية بشرية، أو إبداعية مناسبة للسياحة ومؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية، وهذا التنوع الحاصل هو نتاج تطور صناعة السياحة على الرغم من دخول العديد من الدول لسوق السفر والسياحة في الآونة الأخيرة إلا أن السوق يستطيع استيعاب العالم[4].

أما **الموقع السياحي** فقد عرفته المادة 03 من القانون 01-03 على أنه كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية، أو فنية، أو أسطورية، أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بسبب الطبيعة أو الإنسان[5].

بينما **عرف المشرع الجزائري المنطقة المحمية** بأنها[6]: " جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء ويستدعي حماية خاصة ..... وذلك حسب المادة 02 من القانون 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمناطق السياحية.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياحة تجمع بين العناصر التالية:

- ✓ السياحة عبارة عن النشاط الذي يقوم به الانسان قصد الترفيه عن النفس، بتغيير الجو الروتيني الذي يعيشه في حياته اليومية

---

[1] خالد بلخير، فؤاد بدر الدين، السياحة ودورها في دفع التنمية المحلية، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، 2017-2018، ص 15.

[2] بن ديب عبد الرشيد، بن حمود سكينة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 21، 2010، ص 15.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 11، سنة 2003.

[4] **المرجع نفسه.**

[5] **المرجع نفسه.**

[6] المادة 02 من القانون رقم 03-03، المؤرخ في 2003/02/17، **المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية**، العدد 11، المؤرخة في 2003/02/19.

- ✓ السياحة عبارة عن علاقة تنشأ بين الافراد والمجتمعات المختلفة، تسمح بتبادل مختلف الثقافات واللغات، والتعرف على مختلف العادات والتقاليد.
- ✓ السياحة هي نشاط اقتصادي تحاول الدول استغلاله من أجل توفير رؤوس أموال جديدة للوصول إلى التطور والتقدم الدائم.

ثانيا: مفهوم السائح:

يحظى مفهوم السائح باهتمام الدارسين والباحثين في مختلف التخصصات العلمية (الاقتصادية، الاجتماعية النفسية والجغرافية)، وفي الأدبيات الحديثة باعتباره الشخص الرئيسي المعني بالسياحة.

عرفته **منظمة السياحة العالمية** (OMT)بأنه: أي شخص يسافر إلى مكان مختلف عن بيئته المعتادة أقل من اثنتي عشرة شهرا متصلة، وذلك لأي غرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب[1].

ومن هذا التعريف يمكن استنباط ثلاث أبعاد هي: [2]

1- تكون الرحلة لمكان مختلف عن البيئة المعتادة للزائر، مع استبعاد الأشخاص الذين يتكرر انتقالهم بشكل مستمر يوميا، أو أسبوعيا للدراسة مثلا، وللتسوق، أو لأي غرض آخر.

2- ألا تتعدى مدة الرحلة اثنتي عشرة شهرا، متصلة، ذلك أنه إذا تجاوزت هذه المدة يعتبر الشخص من الناحية الإجرائية مقيما.

3- أن تكون الرحلة لأي غرض غير العمل، حتى تستعبد الهجرة المؤقتة لغرض العمل من الحركة السياحية.

تعريف المشرع الجزائري: إن المتتبع لمسار التشريع الجزائري في إرساء مقومات السياحة يجد العديد من النصوص التي تناولت السياحة بمختلف أشكالها ومقوماتها، وبخصوص ما جاء به المشرع الجزائري نجد الجزائر تبنت تعريف منظمة السياحة العالمية (OMT)، إلا أنها أدخلت إليه بعض المفاهيم التي قامت وزارة السياحة بتحديدها وتتمثل في: [3]

- **الداخل:** وهو كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني خارج مساحة العبور يعتبر داخلا. المسافر وهو كل شخص دخل التراب الوطني مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مقر إقامته وجنسيته باستثناء الجوالين في رحلة بحرية.
- **الجوال في رحلة بحرية:** كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية ويغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل بها والتي يقيم على متنها طول مدة إقامته.
- **الزائر:** كل شخص يدخل التراب الجزائري ولا يمارس نشاطا مأجورا، ويشمل هذا التعريف: السائح هو كل زائر مؤقت ولفترة محدودة على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب مختلفة منها المتعة الترفيه زيارة الأهل قضاء العطلة

---

[1] عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة- دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004-2005، ص 11.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال، الجزائر، 2013-2014، ص 09.

الصحة والدراسة ... إلخ. غير المقيم هو السائح الجوّال، المسافر والعابر للجزائر باستثناء المتجولين في إطار النزهة أو الرحلة البحرية.

- **المتنزه:** هو كل زائر مؤقت وله مدة إقامة محدودة في الجزائر لا تتجاوز 24 ساعة، بما في ذلك المسافر في رحلة بحرية، باستثناء المسافرين الذين يحكم القانون عليهم بعد الدخول للتراب الوطني وكذا سكان الحدود الذين يعملون بالجزائر.

وقد قامت لجنة الاحصائيات لعصبة الأمم المتحدة في سنة 1937 بتحديد من هم السائحون على النحو التالي[1]:

- ✓ الأشخاص اللذين يسافرون للترويح عن النفس لأسباب عائلية أو لبواعث صحية.
- ✓ الأشخاص اللذين يسافرون لحضور الاجتماعات الدولية أو لتمثيل بلادهم أي كان نوع التمثيل (علميا إداريا، سياسيا أو رياضيا).
- ✓ أرباب العمل اللذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.
- ✓ الأشخاص اللذين يسافرون في رحلات بحرية، حتى لو كانت فترة إقامتهم من 24 ساعة لا تتضمن الحصول على عمل يدر عليه منفعة مالية ونستثني من مفهوم السائح الأشخاص:
- ✓ الواصلون بعقود أو بدون عقود لشغل وضيفة أو الالتحاق بعمل.
- ✓ الواصلون للإقامة الدائمة.
- ✓ المقيمون في منطقة مجاورة للحدود والأشخاص اللذين يستوطنون في منطقة ما ويعملون في منطقة أخرى مجاورة لها
- ✓ الرحلات التي تقل عن 24 ساعة كالرحلات البحرية أو الرحلات السريعة أو المسافرين العابرين.

ثالثا: تاريخ السياحة في العالم وتطورها:

يعود منشأ السياحة إلى ظهور حياة الإنسان الأول، والتي كانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها، فحاجات الإنسان الغريزية كالطعام والأمن هي التي دفعته إلى السفر والترحال، ولما كانت منطقته لا توفر له حاجياته من الطعام والأمن بدأ يبحث عن مناطق توفر له ذلك، إضافة إلى رغبته في التغيير المؤقت لمكان إقامته، وهو ما نسميه اليوم "السياحة". كما ساهمت الديانات في نشأة وتطور السياحة كالديانة الإسلامية، والتي تشمل الزيارات إلى الأماكن المقدسة كالحج الذي لعب دورا فعالا في تنمية وتطوير السياحة مع تقديمها وتعريفها للغير[2].

ولكي نتعرف على كافة الظروف والعوامل التي ساعدت على تطور النشاط السياحي وزيادة تدفق عدد السياح، سنقوم باستعراض مراحل التطور التاريخي للنشاط السياحي كما يلي:

[1] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه**، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010، ص15.

[2] بوعشاش سامية، السياحة البيئية في المناطق الجبلية-حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة: الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص 06.

1. مرحلة العصور القديمة:

تشمل هذه المرحلة حركة السكان وسفرهم منذ أقدم العصور وبدايات عصر النهضة في القارة الأوروبية، فحركة الجيوش والغزاة كانت لغايات عسكرية وسياسية واقتصادية، والسفر للأماكن المقدسة كان لأسباب دينية، أما الرحالة والمكتشفون فكانت أسفارهم لأهداف علمية واقتصادية، ولعل من أبسط أشكال السفر تمثل في تنقلات البدو بحثا عن الكلأ والماء، وكذلك الحال بالنسبة للحرفيين وأصحاب المهن والتجار الذين سعوا من خلال أسفارهم إلى تحقيق مكاسب اقتصادية[1].

وعموما لم تقتصر السياحة على السفر من أجل التجارة أو أغراض عسكرية فقط، فقد كان اليونانيون يرحلون في جميع أنحاء البلاد للاشتراك في الألعاب الأولمبية وكذلك سافر الرومان لزيارة الأهرامات ومدينة الإسكندرية في مصر. فغريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا إلى تحسين الظروف المعيشية، فكان يسعى إلى توفيرها بنفسه، ولم تكن هناك قوانين وأعراف تحد أو تحكم تصرفاته والتزاماته سوى قوانين الطبيعة نفسها، حيث كانت وسيلة الحصول على الخدمات إما بنفسه أو عن طريق المقايضة[2].

كما أن الكتب تتحدث عن الكثير من الأسفار والرحلات الكثيرة والتي يمكن اعتبارها أوليات في السياحة، فهي من غير شك ليست السياحة بالمعنى المعروف حاليا، لأن لفظ السياحة لم يعرف إلا في القواميس والمعاجم الحديثة[3]، أما أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على ما يلي[4]:

- السفر من أجل التجارة والأعمال المتعلقة بشؤون الدولة، وفي هذا الجانب قطع التجار مسافات طويلة من أجل التبادل التجاري مع قبائل ودول أخرى، وكانت رحلتهم محفوفة بالمخاطر والمشقة، وارتبط ذلك بالطرق غير الآمنة، وسبل النقل غير المريحة.
- السفر المرتبط بأداء طقوس دينية، حيث كان الهدف من الرحلات هو هدف ديني وليس التنقل من مكان إلى آخر، حيث نجد أن كلمة Holiday مشتقة من كلمة Hol days أي الأيام المقدسة.

2. مرحلة العصور الوسطى:

تمتد هذه الفترة ما بين القرن الثامن والقرن الرابع عشر، كان اتجاه السياحة في هذه الفترة إلى التجارة، الحج، الدراسة والرحلات، ولقد انفرد العرب في تطوير مبادئ السياحة بوضع الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة، فمن الوقائع الثابتة أن معظم البلاد الإسلامية كانت أكثر بلدان أوربا وآسيا تقدما، حيث كانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراء، فكانت تجارة العالم تجري إليها، حيث كانت التجارة فيها نشيطة والصناعات ناجحة، وكانت مركزا لحياة ثقافية وحضارية إلى

---

[1] عثمان محمود غنيم، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان الأردن، 2003، ص36.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] بوفنيزة نصر الدين، الإمكانيات الطبيعية والبشرية ودورها في التنمية السياحية- حالة ولاية جيجل، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، معهد تسيير التقنيات الحضرية: جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص 19.

[4] يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط 01، فجر الإسلام، الإسكندرية، 2003، ص 13.

الحد الذي جذبت إليها العلماء والمثقفين من أنحاء العالم، ومن هنا بدأت حركة الازدهار في العلوم ومختلف مجالات الحياة[1].

كما شهدت هذه المرحلة ظهور بعض الجامعات العريقة في أوربا، مثل جامعة أكسفورد في انجلترا، وجامعة السربون في فرنسا، حيث أصبح السفر من أجل تعلم العلوم الجديدة ظاهرة من ظواهر القرن السادس عشر[2].

3. مرحلة العصور الحديثة:

تعتبر السياحة من الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي ظهرت بعد الثورة الصناعية لما أصبح العمال في البلدان المصنعة يتمتعون بعطل خالصة الأجر[3].

ولقد تطورت حركة السياحة العالمية تطورا ملحوظا منذ عام 1950، بعد النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي العصر الذهبي للسياحة، وذلك لعدة عوامل نذكر منها[4]:

- التطور الكبير والتغير المستمر في وسائل النقل المختلفة البحرية والجوية والبرية.
- تقدم وسائل الإعلام وتنوعها مع سهولة وسرعة نقل الأنباء عبر قارات العالم.
- تشجيع الدول المستقبلة للسياحة وحرصها على تنمية المناطق السياحية.
- الاهتمام بالبنية الأساسية السياحية من فنادق وغيرها.
- المنظمات السياحية ودورها الهام في تنظيم العمل السياحي الوعي السياحي والسلم والرخاء العالمي.

كل هذه الأسباب جعلت الإنسان يبحث عن الوسائل التي توفر له الراحة وتجدد قدراته الفكرية والجسمية حيث يرى الباحث الإنجليزي (Barbara Tgerine) أن التطور التقني الذي حققته الدول الصناعية وما أحدثه من ضوضاء ارتفاع مستوى المعيشة كلها عوامل ساعدت الفرد على التفكير في السفر من أجل الراحة والاستجمام والترويح على النفس ومن أجل تجديد القدرة على العطاء حسب نوع المهنة سواء كانت فكرية أو عضلية[5].

إذن فالرغبة في السياحة والسفر هي ناتجة عن بلوغ مستوى حضاري معتبر بسبب الثروة الصناعية والفكرية، كما أن البيئة تشجع على ذلك لما تزخر به من أماكن جميلة ومناظر خلابة وممتعة بالإضافة إلى رغبة الفرد في السفر والاطلاع والاكتشاف.

---

[1] ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] كواش خالد، مكانة وأهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي-حالة الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 05.

[3] نعيم الغالي، ديناميات السياحة ورهاناتها إقليم الحامات نابل نموذجا، **أطروحة دكتوراه** في الجغرافيا، كلية الآداب والفنون والإنسانيات/ تونس، 2004، ص 11.

[4] العثماني مصطفى، وآخرون، أهمية القطاع السياحي في تحقيق التنمية في الجزائر، **دفاتر البحوث**، العدد 06، ص 307.

[5] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: أنواع وأسس السياحة:

أولا: أنواع السياحة:

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات التي يمكن خلقها وتحريكها فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية، بالإضافة إلى أنماط أخرى جديدة ساعد على انتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وما صاحبه من تطلعات ومتطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات وسياحة المعارض وسياحة الحوافز وغيرها، وهو ما ترتب عنه الاتجاه إلى توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب تختلف إلى حد كبير في خصائصها وصفاتها عما تحتاجه السياحة التقليدية، وقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر[1]:

1) السياحة حسب الهدف والغاية:

بعد تصنيف الأنواع المختلفة للسياحة وفقا للهدف من الرحلة الأكثر شيوعا واستخداما بالنسبة للنشاط السياحي بوجه عام، وتحت هذا التصنيف نجد الأنواع التالية:

- **السياحة الترفيهية**: (المتعة والاستجمام) تعتبر من أهم أنواع السياحة وأقدم أشكالها حيث توفر للفرد الاستحمام النمط المعتاد للحياة ورتابة العمل الدائم بالسفر والذهاب إلى الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو بمظاهرها الطبيعية، وهدوء ربوعها، وجمال شواطئها، ويتميز هذا النوع من السياحة الدولية بالإضافة إلى إمكان تكرار الزيارة للمكان نفسه[2].
- **السياحة الثقافية:** تكون الزيارة فيها للأماكن الأثرية المشهورة بآثارها القديمة من مختلف الحضارات السائح من خلالها يهدف إلى تنمية معارفه الثقافية والتعرف على الحضارات القديمة، وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام هذا النوع من السياحة تهتم به فئة معينة من السياح الذين لديهم الرغبة في المعرفة وزيادة معلوماتهم التاريخية والحضارية كذلك التمتع بالتراث القديم للبشرية من خلال زيارة المتاحف والمعابد ومختلف المناطق التاريخية والأثرية[3].
- **السياحة العلاجية**: يكون الهدف من هذه السياحة العلاج والمداواة وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة بما يساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إليها أو لغرض النقاهة والاسترخاء أو لغرض الراحة النفسية في المناطق التي تتوفر فيها حمّامات معدنية ساخنة وكبريتية موجهة لعلاج أمراض المفاصل والجلد[4].

---

[1] تلي محمد إسلام، دور السياحة في التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية غرداية، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص05.

[2] عامر عيساني، **مرجع سابق**، ص 16.

[3] علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2002، ص 05.

[4] صلاح محمد، طلال زغبة، حجيلة بن وارث، إشكالية تنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل مخططات تنمية السياحة-رؤية المخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030، **مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 220.

- **السياحة الرياضية**: وهي الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر بهدف ممارسة أنشطة رياضية أو بغرض مشاهدة مباريات رياضية والاحتفالات الرياضية[1].
- **السياحة الدينية**: هذا النوع من السياحة يتعلق بانتقال الأفراد قصد زيارة الأماكن المقدسة، وأداء الفرائض الدينية، كزيارة مكة المكرمة والأماكن الدينية المشهورة مثل أضرحة الصحابة والمساجد[2].
- **سياحة الأعمال**: هذا النوع من السياحة يتعلق بتنقل الأفراد لأسباب مهنية ولو أنه يوجد جدال كبير حول الطابع السياحي لهذا النوع، إلا أنّ المنظمة العالمية للسياحة أخذت به واعتمدته، ويشمل هذا النوع كل من سياحة المؤتمرات والملتقيات والندوات وسياحة المهمات... الخ[3].

2) السياحة حسب طريقة التنظيم:

- سياحة فردية غير منظمة ولا يعتمد على برنامج منظم أو محدد تتضمن سفر شخص أو مجموعة أشخاص.
- سياحة جماعية عبارة عن سياحة منظمة عادة تقوم بها شركات سياحية.

3) السياحة حسب وسيلة النقل المستخدمة:[4]

- سياحة برية (السيارات الخاصة السكك الحديدية، الحافلات).
- سياحة بحرية أو نهرية (السفن والبواخر).
- سياحة جوية (الطائرات المختلفة).

4) حسب مستوى الانفاق والطبقة الاجتماعية[5]**:**

- سياحة الاغنياء أصحاب الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة (الطائرات، اليخوت)؛
- سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات الفنادق ذات خمسة نجوم وغيرها من الوسائل... إلخ)
- والسياحة الاجتماعية أو العامة، لذوي الدخول المحدودة.

5) السياحة حسب للموقع الجغرافي[6]**:**

- السياحة الداخلية: ومعناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه.
- السياحة الاقليمية: وهي التنقل والسفر بين دول متجاورة وتكون منطقة سياحة واحدة كبلدان المغرب العربي، أو العالم العربي... إلخ.
- سياحة خارجية: ومعناها استقبال السياح الأجانب في بلد ما، وهذا النوع من السياحة تبحث عنه أغلب دول العالم.

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] بوعشاش سامية، **مرجع سابق**، ص 10.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] عامر عيساني، **مرجع سابق**، ص ص 15،16.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] **المرجع نفسه**.

6) السياحة حسب فترة الإقامة:

حسب فترة الإقامة تنقسم السياحة إلى ثلاث أنواع[1]:

- سياحة الأيام: هذا النوع من السياحة محدود وعادة يستغرق من يومين إلى أسبوع، يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا، أي سياحة جماعية أو فردية، وقد تكون في عطلة نهاية الأسبوع أو خلال الأعياد الدينية والقومية أو المناسبات الوطنية والتاريخية.
- سياحة موسمية: يرتبط هذا النوع من السياحة بموسم معين أي إقامة السائح في مكان معيّن خلال موسم معين كالإقامة في منطقة ساحلية على الشاطئ في موسم الصيف، أو الانتقال إلى المناطق الجبلية في موسم الثلوج.
- سياحة عابرة: هذا النوع من السياحة يكون أثناء العبور من منطقة سياحية والمكوث فيها لمدّة معيّنة، هذا النوع من السياحة يكون مفاجئ وبدون تنظيم أو تخطيط مسبق.

7) السياحة حسب طبيعة الموسم السياحي:

يقصد بالموسم السياحي تلك الفترة التي تشهد تدفق السياح نحو المناطق ذات الجذب السياحي، وتختلف من دولة إلى أخرى من حيث المكان والزمان وطبيعة العرض السياحي وخصائصه، فقد يكون هذا العرض خلال سنة، وقد يكون خلال فترة محدّدة من السنة[2]، وتنقسم السياحة حسب هذا الأساس إلى ثلاث أنواع وهي[3]:

- سياحة المناسبات: التي تهدف إلى مشاهدة مناسبات معينة سواء رياضية أو دينية أو ثقافية خلال فترة زمنية قصيرة،
- سياحة الشتاء: تكون خلال فصل الشتاء حيث تنشط المراكز السياحية من أجل استقبال السائحين الشتويين.
- سياحة الصيف: ترتبط بالشمس والمسطحات المائية، وتنشط في أماكن متعددة من العالم خلال فصل الصيف.

[1] يسرى دعبس، **مرجع سابق**، ص 363.

[2] يسرى دعبس، **مرجع سابق**، ص 363.

[3] يسرى دعبس، **مرجع سابق**، ص 363.

الشكل رقم (01): يلخص أنواع السياحة:

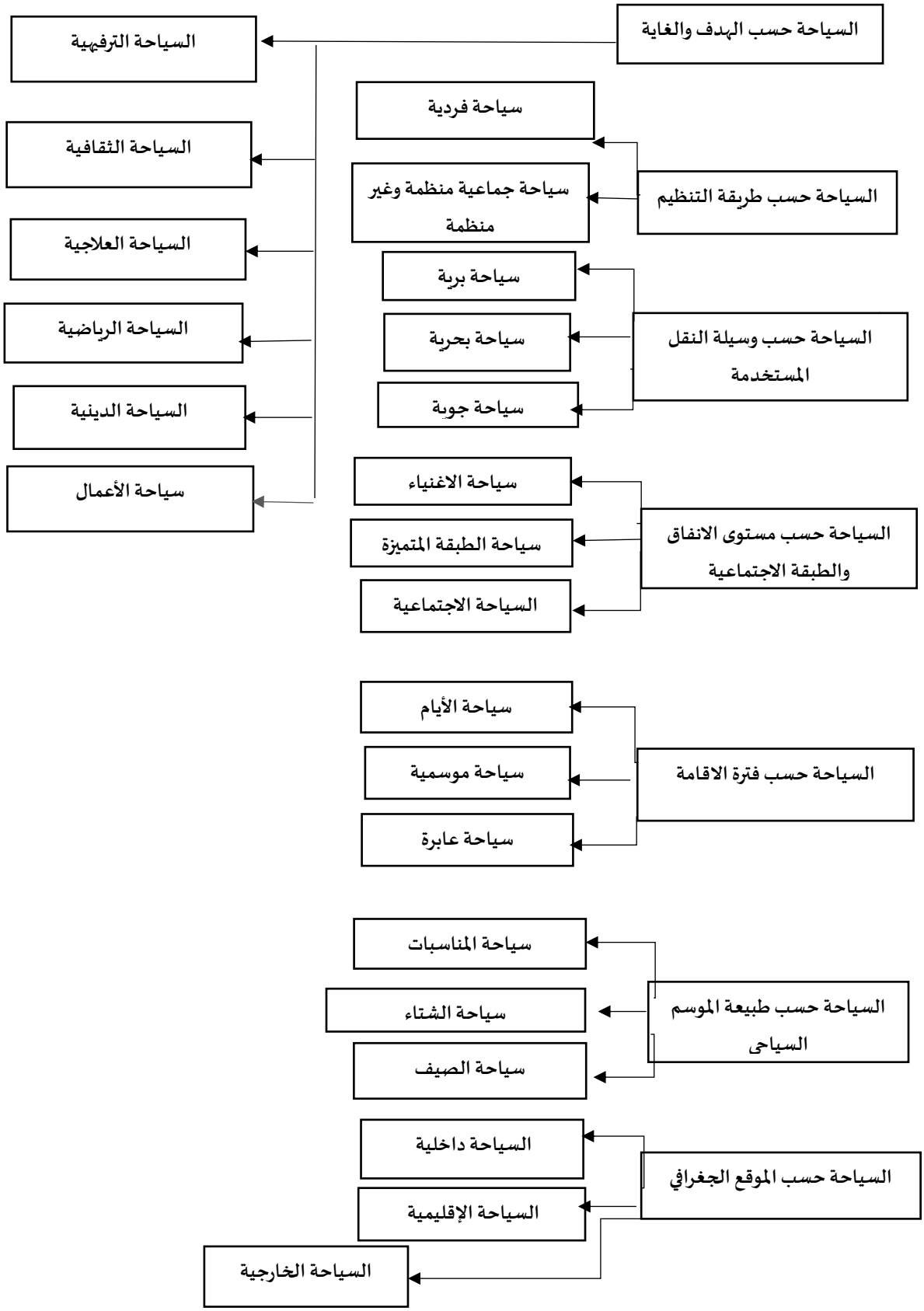

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على المعلومات السابقة.

ثانيا: أنواع السياحة:

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس والتي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط، وجعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية وتظهر هذه الأسس في العناصر التالية:

1) الطلب السياحي:

يعتبر الطلب السياحي كرغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول هذه الرغبة إلى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة. ومن أحد التعاريف الواردة بشأن الطلب السياحي أنه "مجموع الاتجاهات والرغبات وردود الفعل اتجاه منطقة معينة، وطالما أن هذه الرغبة في السفر هي دافع مكتسب ومتأخر نوعا ما في سلم الدوافع النفسية، إذ يأتي دوره بعد الدوافع الأصلية التي تقوم على أساسيات بيولوجية متعلقة بحياة الإنسان، مثل الجوع والعطش والملبس والمسكن وما إلى ذلك، فإن الدافع إلى السفر يخضع لمؤشرات متنوعة تؤدي إلى وجود متغيرات متعددة في آراء الناس [1].

خصائص الطلب السياحي[2]:

- ✓ المرونة: تعني مرونة الطلب بشكل عام درجة استجابة الطلب للتغيرات في هيكل الأسعار أو التغيرات في الأحوال الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. ويعتبر الطلب السياحي عالي المرونة اتجاه التغير في الأسعار، أي كلما انخفضت الأسعار في البلد المعني كلما زاد تدفق السياح إليه والعكس صحيح. كما ترتبط هذه المرونة أيضا بالدخل أي كلما زاد دخل الفرد كلما زادت رغبته في القيام برحلات سياحية خاصة ذوي الدخل المتوسط ويختلف الأمر بالنسبة لذوي الدخل المرتفعة.
- ✓ الحساسية: يعتبر الطلب السياحي عالي الحساسية تجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية للمناطق المستقبلة للسياح، فالبلدان التي تعيش ظروفا سياسية أو أمنية غير مستقرة يعتبر عامل الاستقرار مهم في تطور السياحة.
- ✓ عدم التكرارية: لا يتصف الطلب السياحي عادة بصفة التكرار، أي أن تحقيق درجة عالية من الإشباع والرضا لدى السياح لا يعني قيامهم بتكرار الرحلة إلى نفس المنطقة، حيث أنه في مرحلة قادمة سوف يتم اختيار مناطق أو مواقع أخرى.
- ✓ الموسمية: يتأثر الطلب السياحي عادة بالموسمية، إذ تشتد الحركة السياحية في مواسم معينة من السنة وتقل في مواسم أخرى وذلك لعدة أسباب المناخ، الطقس، العطل السنوية، المناسبات.

2) العرض السياحي:

من الوجهة الاقتصادية يعرف العرض على أنه كمية السلع والخدمات التي بالإمكان تقديمها في السوق في وقت معين وسعر محدد، ويعرف العرض السياحي بأنه مجموعة من المعالم ال للطبيعية وعناصر الجذب المختلفة في منطقة

[1] يسري دعبس، **التربية السياحية والتنمية الشاملة**، القاهرة: دار المعارف، 1993، ص 57.

[2] ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص 151-153.

معينة بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات المتنوعة النقل، إجراءات السفر ..... والتي من شأنه خلق رغبة لدى السائحين وإقناعهم بزيارة هذه المنطقة[1].

صنف العرض السياحي إلى عدة تصنيفات منها:

تصنيف روبار لانكوار (ROBERTLANQUARD)الذي صنفه إلى ثلاثة عناصر أساسية[2]:

- ✓ مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية، والتاريخية التي تجلب السائح للاستمتاع
- ✓ مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الأساسي في جلب السائح غير أن عدم توفرها يمنح السائح من السفر كوسيلة، النقل، الإيواء. المطعم، والتجهيزات الثقافية، والرياضية، والترفيهية.
- ✓ مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج ذات العلاقة مع وسائل النقل التي يعقدها السائح للوصول إلى المكان المرغوب فيه.

أما تصنيف منظمة السياحة العالمية للمنتوج السياحي فكان أشمل من التصنيف السابق وتضمن سبعة عناصر وهي[3]:

- ✓ التراث الطبيعي وما يحتويه من مقومات سياحية طبيعية كالبحار والصحاري والجبال.
- ✓ التراث الطاقوي التقليدي، مثل الطرق المستخدمة في استخراج المياه، وفي الطواحن.
- ✓ التراث البشري، وما يتضمنه من التنوع في أنماط الحياة كالعادات والتقاليد وغيرها.
- ✓ الجوانب التنظيمية والإدارية والسياسية.
- ✓ الجوانب الاجتماعية، مثل العرق، الدين واللغة.
- ✓ الأنشطة الاقتصادية والمالية.
- ✓ التسهيلات الخدمية كوسائل النقل، الإيواء والمطاعم.

3) التسويق السياحي:

يعرف التسويق السياحي: بأنه كافة الجهود والأنشطة المنظمة التي يتم تأديتها بتناغم مدروس من قبل كافة مقدمي الخدمات السياحية بعناصرها وأجهزتها المختلفة التي تهدف إلى إشباع أذواق المتلقين والراغبين في السياحة بشتى صورها[4].

ويتضمن التسويق السياحي تسويق المنتوج السياحي والتعريف به داخليا وخارجيا في أسواق الدول المصدرة للسياحة، عبر قنوات منظمة من أجل إثارة الدوافع المختلفة لدى السائحين، لرفع حجم الطلب على المنتوج السياحي للدول المستقطبة للسياحة[5]. ومن هذا التصور يتضح بأن عملية التسويق السياحي تهدف إلى[6]:

---

[1] تلي محمد إسلام، **مرجع سابق**، ص09.

[2] **المرجع نفسه**، ص09.

[3] بديعة بوعقلين، السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي-دراسة حالة ولاية تيبازة، **رسالة ماجستير**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 111.

[4] الشاهد إلياس، التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة خيضر بسكرة، العدد 25، ص 125.

[5] زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة- دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير، جامعة** منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012ن ص 72.

[6] **المرجع نفسه**.

- تعظيم إشباعات السائحين وعليه تقوم المنظمات السياحية بالبحث والدراسة لتلبية حاجات ورغبات السائحين الحالية والمرتقبة.
- خلق صورة مفصلة وواضحة لدى السائح عن المنشأة أو البلد المراد التسويق له مما يسهل تدفق السائحين.
- إحداث تغيرات في سلوك العميل أو السائح لصالح المنتج السياحي المسوق له.
- يلعب التسويق السياحي دورا هاما في نمو وتطوير وتوسيع منشآت الأعمال في مجال السياحة وهو ما يساعد في دفع حركة التنمية على مستوى الدولة.
- يساهم التسويق السياحي في زيادة درجة الوعي والمعرفة الثقافية لدى أفراد المجتمع ولدى السائح الأجنبي.

وفي الواقع فإن عملية تنشيط التسويق السياحي تتوقف على مدى قوة المنتوج السياحي لمنطقة معينة، وعلى دور الإعلام والإشهار بكل أنواعه المسموعة والمكتوبة والمرئية في تزويد السائح بالمعلومات حول المنطقة السياحية من حيث تعريف السياح بمقوماتها الطبيعية والمادية، والبحث عن أسواق سياحية جديدة لرفع مستوى العرض السياحي ومن ثم ترقية المنتوج السياحي لتوسيع نطاق الأسواق السياحية، وإحداث نمو في الحركة السياحية الدولية إضافة إلى وجود متغيرات عديدة كالعلاقات بين الدول المصدرة للسياحة والدول المستوردة لها، غير أن ذلك يتوقف على الظروف الأمنية والسياسية السائدة في هذه الدول[1].

4) الإنفاق السياحي:

لا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية، وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة، الأمر الذي يتولد عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات لأن كل استثمار جديد يعني إنفاقا جديدا والذي ينشأ عنه دخولا جديدة[2].

وينظر إلى الإنفاق السياحي الدولي من وجهة تقدير الدولة المعنية بهذا الإنفاق. فإذا كانت مستقبلة للسياح فإن هؤلاء يعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة، ويدون في جانب المتحصلات بميزان المدفوعات وهنا تعد صفقات دائنة. وفي حالة العكس فإن الإنفاق السياحي يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني[3].

5) الإيرادات السياحية:

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهم للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية أنها كل ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات المتأتية. السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يحققه الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل المؤسسات الفندقية والطيران وغيرها[4].

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] عشي صليحة، **مرجع سابق**، ص 22.

[3] د. محيا زيتون، **السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر**، القاهرة: دار الشروق، الطبعة 01، 2002، ص 275.

[4] صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر والمغرب وتونس، **أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص ص 57-67.

6) الاستثمار السياحي:

الاستثمار هو المال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في الإنتاج التوزيع الاستهلاك الادخار والاستثمار. وتؤكد الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدلات الادخار تساعد على ارتفاع معدلات الاستثمار، والذي يؤدي إلى معدل نمو أكبر والعكس بالعكس[1].

ويعتبر الاستثمار السياحي جزءا من الاستثمارات الاجمالية للدول، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي كما يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها. والاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان وتتمثلان في الضمانات، والحوافز كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخا ملائما للاستثمار، إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي أو الأجنبي، وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع[2].

المطلب الثالث: دور السياحة في التنمية:

تشير الدلائل العلمية وتجارب الدول في العالم إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول، وتحتل مكانا مرموقا واهتماما عالميا من جانب الحكومات والخبراء، حيث الإصرار على أن الدولة التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيها تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي[3].

تلعب السياحة دورا مهما وفعالا في التنمية من خلال مساهمتها في تنمية مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا: الدور الاقتصادي للسياحة:

تعتبر السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة الى شحنها وتوصيلها إلى المستهلك بل إن الزائر يأتي الى موقع الإنتاج فيشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وبالتالي هذا في الواقع يولد أنماطا من المنافع والتكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن الى الخارج حتى تصل للمستهلك فيبرز الدور الاقتصادي للسياحة من خلال الأثار الاقتصادية التي تحدثها على متغيرات الاقتصاد الوطني التي نجد من اهمها: التشغيل، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، الاستثمار في البنية التحتية[4].

---

[1] عبد الوهاب رزيق، منتدى الاستثمار في شمال إفريقيا، المركز الإنمائي لشمال إفريقيا، **نشرة التنمية**، العدد 08، ديسمبر 2001، اليونسكو 2002، ص 01.

[2] عشي صليحة، **مرجع سابق**، ص 28.

[3] د. موسى سعداوي، زروق صدوقي، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد 02، ص 99.

[4] الأمين بلقاضي، عويشة مسيلتي، دور السياحة والاقتصاد السياحي في التنمية المستدامة، **دفاتر البحوث العلمية**، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 124.

- **مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:**

تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي، وبالإضافة إلى ذلك يعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات المكونة للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الاقتصاد[1].

- **خلق مناصب الشغل:**

نجد أن السياحة تستوعب 11% من الإجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وهذا لتداخلها مع كثير من الصناعات، إذ تحصي منظمة السياحة العالمية حوالي 202 مليون عامل في قطاع السياحة، فالتوسع في تنمية هذا القطاع يوفر الكثير من فرص العمل المرتبطة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي[2]. فبمجرد إنشاء فندق سياحي يسع سرير ومطعم ومقهى بـ 300: مكان أو مقصد يتم بدوره خلق 60 منصب عمل دائم داخل هذه المرافق بهدف القيام بتقديم الخدمات الفندقية والقيام بالصيانة والتسيير والحراسة والإدارة من جهة، ومن جهة أخرى فإن عملية إنجاز فندق بجميع مراحله يتطلب العديد من الموظفين والباحثين والمختصين وكذلك خبراء والعمال البسطاء من أجل الدراسة الأولية لعملية الإنجاز، ثم عملية التهيئة وبعدها عملية التثبيت والتجهيز الداخلي للفندق، وهذا ما يؤدي الى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتوجات القطاعات الأخرى لقطاعي النقل أو الصناعة[3].

وعليه فإن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي كما تلعب الحرف والهويات دورا هاما في السياحة، حيث تجلب مداخيل معتبرة عن طريق بيع تحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهوايات مثل المسرح الغناء الرقص الشعبي فهي وسيلة فعالة تجلب السواح الى البلد السياحي[4].

وبالتالي هذا ما ينتج للعمل السياحي أنواع وهي[5]:

العمل المباشر: وهو مجمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الوكالات السياحية، النقل السياحي التنظيم السياحي ...الخ.

العمل غير المباشر: وهو مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو آخر مع قطاع السياحة مثل البناء، التأثيث، هياكل القاعدية ...الخ.

---

[1] عوينات محمد، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، **أطروحة دكتوراه** غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص 64.

[2] سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 36، 2013، ص101.

[3] علي موفق، **مرجع سابق**، ص 21.

[4] **المرجع نفسه**.

[5] Alain Mesphier, Pierre bloc-Duraffour : **Tourisme dans le monde**, 6éme édition, paris, 2005, p53.

- **دور السياحة في ميزان المدفوعات:**

تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات ومصدرا هام من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، حيث تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف ويأخذ عدة أشكال منها الإقامة في الفنادق، استخدام وسائل النقل[1].

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:**

تساهم السياحة بالدرجة الملموسة في جذب الجزء المهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإرادات السياحية التي تحصلت عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول والإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائح مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة. وبهذا يظهر الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، فتصبح تمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية بحوالي 38% من دول العالم[2].

- **نقل التقنيات التكنولوجية:**

سوق التقنية سوق احتكاري ليس من السهل شراء التقنية فيه والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية غير متاحة للآخرين لا توجد إلا لديها. حيث أنها تقوم بتطبيق تقنيتها الإنتاجية على الطبيعة من خلال الاستثمارات التي تقوم بها وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال من أهل البلد، وبذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الآليات التي تجلبها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي[3].

- **زيادة الدخل القومي:**

فالخطة العامة للدولة هي عبارة عن مجموع خطط كل المشاريع الاقتصادية، فزيادة الدخل السياحي يؤدي الى زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة تتحقق من خلال زيادة نسبة الأشغال الفندقية أو زيادة أعداد التدفق السياحي يزيد من حجم الدخل القومي[4].

---

[1] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 37.

[2] نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2007، ص 29.

[3] محمد صقر، وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباسرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006، ص 168.

[4] موفق عدنان، عبد الجبار لحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، بدون طبعة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 162.

- **المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق:**

في حالة قيام الدولة بتوزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم، أي أنه يؤدي مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه المناطق، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة، إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية. ولا شك أن تحقيق درجة معينة من التنمية الاقتصادية للأقاليم من الدول قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية فيها.[1]

ثانيا: الدور الاجتماعي والثقافي للسياحة:

لقد أولى الباحثون أهمية بالغة للدور الذي تلعبه السياحة في الجانب الاقتصادي خاصة في الدول النامية، وأغفلوا الجوانب الاجتماعية والثقافية في بداية الأمر، لكن سرعان ما التفتوا إلى ضرورة دراسة البناء والنسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات السياحية، باعتبارها من العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب السياح أو تنفرهم لذلك[2]، وبهذا توجب التعرف على هذا الدور المهم حتى يمكن أخذ التدابير اللازمة للاستفادة منها وهي كالتالي[3]:

- **السياحة تعطي للعنصر البشري أهمية بالغة:** لأنها ليست كباقي الصناعات الأخرى تعتمد على الآلات أكثر من اعتمادها على الإنسان، بحيث أنها تعتمد بالدرجة الأولى على العمل الذي يقوم به الإنسان هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها تعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان من خلال الرحلات السياحية التي يقوم بها لاستعادة اللياقة الذهنية والعصبية واستجمامه بالشكل الذي سوف يفيده في الإنتاج مستقبلا.

- **السياحة تقضي على العديد من المشاكل:** فتمنع الركود الاقتصادي وتسمح بإعادة توزيع السكان بشكل أفضل من خلال المشروعات السياحية التي تقام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة، مما يعطي أهمية بالغة للمجتمع الإنساني في تأكيد حقه للاستمتاع بوقت فراغه وحريته في السفر مقابل حقه في العمل وهذا لارتباط ذلك إيجابيا بقضية الإنتاج والتنمية مما يسمح في الأخير بالازدهار المستمر للمجتمع.

- **تحقيق التنمية الاجتماعية:** فمن خلال إقامة المنشآت السياحية وتطويرها تساعد على الاتصال والاحتكاك بثقافات مختلفة.

التآلف والاندماج اللغوي والثقافي بين المجتمعات: يفضل ارتباط السياح بالبلد أو المنطقة السياحية وتكرار زياراته لها يقوي ذلك من إعجابه بالمقومات الثقافية لها. فيسمح ذلك بتبادل الثقافات اللغات والأفكار المختلفة ويكسب مهارات وخبرات تلك المناطق السياحية مما يجعلهم يأخذون بتقاليدهم وعادتهم لها.

---

[1] موسى سعداوي، **مرجع سابق**، ص 103.

[2] حمزة عبد الحليم درادكه، وآخرون، **مبادئ السياحة**، ط1، الأردن: دار الاعصار العمي للنشر والتوزيع، 2016، ص 160.

[3] حمزة عبد الحليم درادكه، وآخرون، **مبادئ السياحة**، ط1، الأردن: دار الاعصار العمي للنشر والتوزيع، 2016، ص 160.

- **تحسين الوضع المعيشي للأفراد والمجتمع ومصدر للتغيير الطبقي:** فمن خلال الأفراد الذين يرتبط عملهم بالسياحة بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي العمل في القطاع السياحي أو القطاعات المرتبطة به يحققون إثر ذلك مكانة اجتماعية معتبرة مما يسمح لهم بالتحول من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقة اجتماعية أخرى أعلى وأفضل[1].

تحقيق التطور الاجتماعي للأفراد والمجتمع: فالاحتكاك المباشر بين السياح وأفراد المجتمع في أماكن الإيواء، الفنادق القرى السياحية، المطاعم، الأسواق وغيرها مما يجعل أفراد المجتمع يكسبون قيم السياح فيتعلمون ضرورة وأهمية احترام القوانين والنظام العام ككل[2].

- **تنمية الاهتمام بالمناطق الحضارية والثقافية:** فالسياحة تعمل على تعزيز وتقوية الاهتمام بالمناطق التي تعد كمعالم أثرية وثقافية وذلك من خلال إدراكها للسياح بمدى ارتباط هاته المعالم بالنمو والازدهار السياحي[3].

وبهذا نجد أن السياحة تلعب دورا هاما في كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي الثقافي، وذلك بفضل ما تقدمه من مبادلات سياحية هامة التي تحرز من خلالها نتائج معتبرة واضحة المعالم تدعم به كل القطاعات، بالإضافة إلى أنها من القطاعات الأكثر قدرة على جلب العملة الاستثمارية الأجنبية المباشرة، ومن ناحية أخرى فإن لها قدرة متميزة في دعم الاستثمارات المحلية وتطوير مختلف القطاعات خاصة منها الخدماتية بما يعول لدفع عجلة التنمية وتحقيق الرقي في شتى المجالات.

المبحث الثاني: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية وعناصرها

أولا: مفهوم التنمية السياحية:

أ) تعريف التنمية:

عرف البنك الدولي التنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة[4].

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه النواحي المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد[5].

كما تعرف أيضا على أنها هي التي حدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة من نوعية الإنتاج وتغيير هيكل الإنتاج[6].

---

[1] أحمد جلاد، **الجغرافيا السياحية**، مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2008، ص 25.

[2] عبد القادر إبراهيم حماد، عبد ناصر محمود، **مدخل إلى جغرافيا السياحة**، الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2013، ص 148.

[3] حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، **مرجع سابق**، ص 257.

[4] محمد القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 130.

[5] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص 22.

[6] نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 25.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص مفهوم التنمية في اعتبارها على أنها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وتسييره في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة الأمر الدي يتطلب عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في إعادة البناء الكامل والمتوازن.

ب) تعريف التنمية السياحية:

هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية، يغير بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية فيذهب بعض الكتاب إلى تعريفها بأنها اتساع قاعدة التسهيلات و الخدمات لكي تتلاق احتياجات السائحين بينما يضع البعض تركيزا على جانب العرض وهناك من أدخل عليها مصطلح الاستدامة و تمثل التنمية السياحية مختلف البرامج، التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة، والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق، وترشيد إنتاجية القطاع السياحي[1].

يعرفها أحمد الجلاد على أنها: تمثل مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي[2].

ويعرفها صلاح الدين الخربوطلي: **"التنمية السياحية المستدامة هي التي تلبي احتياجات السياح والمو اقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، التنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[3].**

ج) تعريف التنمية السياحية المستدامة:

التنمية السياحية المستدامة: تعرف بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

عرف الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على **"أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية"[4].**

عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة المستدامة" **بأنها تلك التنمية التي تعمل على سد احتياجات السياح والمو اقع المضيفة، إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة في التمتع بهذه المو اقع في المستقبل"[5].**

---

[1] تلي محمد إسلام، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية- دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن، **أطروحة دكتوراه**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص 73.

[3] صلاح الدين الخربوطلي، **السياحة المستدامة**، سوريا: دار الرضا للنشر، ط1، 2004، ص 23.

[4] ياسية سليمة، لحواسنية ياسمين، نحو إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017، ص 194.

[5] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025، **رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 273.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية السياحية هي مختلف الجهود والبرامج والخطط الهادفة لتطوير الموارد السياحية بشكل مستمر ومتوازن، من خلال توفير مجموع الخدمات والتسهيلات لإشباع حاجات ورغبات السياح.

الجدول رقم (01): مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة:

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياح الكيف-النوع-
إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين

المصدر: محمد فريد عبيد الله وآخرون، إستراتيجية السياحة المستدامة، الأردن: دار الأيام للنشر، 2015، ص 29.

ثانيا: أنواع وأهداف التنمية السياحية:

تشتمل التنمية السياحية على مجموعة من الأنواع نوجزها فيما يلي:

1) التنمية السياحية الشاملة:

يقصد بها التنمية في جميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضارية والسكانية الموجودة في البلاد، وهذه التنمية يستلزمها الكثير من الأموال والجهود البشرية[1].

التنمية السياحية المستدامة (المتواصلة):

هي العمل على استخدام الموارد البيئية السياحية الطبيعية والثقافية والاجتماعية، وصيانتها والمحافظة عليها لأنها ليست ملكا للجيل الحاضر وإنما هي ملك للأجيال المتعاقبة[2].

2) التنمية السياحية المحلية:

يقصد بالتنمية السياحية المحلية الارتقاء بخدمات البنية التحتية من حيث شبكات الطرق. والاتصالات والنقل وتطوير مناطق الجذب السياحي والمساعدة في جذب العمالة من الريف إلى مناطق المقاصد السياحية[3].

[1] نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006، ص 19.

[2] **المرجع نفسه**، ص 19.

[3] فؤاد بن غضبان، **جغرافية السياحة**، الأردن: دار اليازوري، 2014، ص ص، 137-142.

3) التنمية السياحية الإقليمية:

تعني بالتنمية السياحية الإقليمية التركيز على تطوير الطرقات وفق المعايير الإقليمية والدولية ومدها بكافة الخدمات مثل: محطات البنزين والمطاعم وتوفير خدمات الاتصال، وتبني سياسات وتشريعات من شأنها تفعيل السياحة بين دول المقاصد السياحية[1].

4) التنمية السياحية الدولية:

يقصد بها تفعيل البرامج والاتفاقيات الدولية بين العديد من الدول المجاورة بتقديم تسهيلات في النقل والتنقل وتسيير إجراءات الدخول والخروج للسائحين والمشاركة في التنظيمات والهيئات والاتحادات السياحية الدولية للاستفادة من التسهيلات المعرفية والإدارية والتبادلات السياحية[2].

أهداف التنمية السياحية:

تتعدد أهداف التنمية السياحية، ولكن في الغالب يمكن تصنيفها إلى قسمين أهداف عامة وأهداف محددة وسنجيزها فيما يلي:

أهداف عامة: وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل[3]:

- ✓ تحقيق نمو سياحي متوازن.
- ✓ زيادة فرص العمل.
- ✓ الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية.
- ✓ زيادة الدخل السياحي الإجمالي.
- ✓ تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للزوار والمقيمين بالدولة.

أهداف محددة: وتمثل تلك الأهداف التفصيلية للأهداف العامة السابقة، حيث تحدد بنسبة مئوية يراد تحقيقها سنويا أو أقل وهي بذلك تسهل عملية قياس معدلات الأداء، ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التالية[4]:

- **زيادة عدد السائحين:** تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها، سواء كان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة.
- **تمديد متوسط مدة الإقامة:** وذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية مقارنة بما يقدمه الآخرون ومن ثمة يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.
- **زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح:** نظرا للدور الذي يلعب في زيادة الناتج الاقتصادي من السياحة فإن كل دولة تسعى إلى الرفع من مستوى الإنفاق اليومي للسائح من خلال التركيز على جانب السائحين ذوي الدخول

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] الهام خضر شبر، التنمية السياحية -مفاهيم أهداف ومتطلبات ودورها الاقتصادي، **محاضرة لطلبة الدبلوم العالي في الارشاد السياحي**، ص04.

[4] **المرجع نفسه**. ص05.

المرتفعة أو العمل لزيادة الطلب عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين. الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وادارة الكيان السياحي: إن معظم الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وترشيد وصيانة مكونات العرض السياحي بها[1].

- **المساهمة الفعالة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية:** إن نجاح أو فشل السياحة في أي دولة يقاس مدى قدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة أو تنمية مناطق نائية، أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها الرئيسي المتمثل في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة[2].

ثالثا: عناصر التنمية السياحية:

تتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها[3]:

- عناصر الجذب السياحي والتي تشتمل على العناصر الطبيعية مثل: المناخ والغابات ...الخ، بالإضافة إلى عناصر أخرى من صنع الإنسان كالمتنزهات، والمتاحف، والمناطق الأثرية، والتاريخية.
- النقل بأنواعه المختلفة البري والبحري والجوي.
- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق، وأماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة.
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك العام.
- خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات كل هذه العناصر تعتبر عناصر تتوقف عليها التنمية السياحية بالإضافة إلى الجهة المنفذة للتنمية سواء القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا.

[1] عبير عطية، **التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي**، جامعة الإسكندرية، مصر: بدون سنة نشر، ص 11.

[2] عبير عطية، **التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي**، جامعة الإسكندرية، مصر: بدون سنة نشر، ص 11.

[3] نور الدين هرمز، **مرجع سابق**، ص 19.

المطلب الثاني: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية:

مما لا شك فيه أن قطاع السياحة أداة فعالة في التنمية المحلية انطلاقاً من ميزاته التي لها علاقة بالاقتصاد كالربح والسيولة، لكن الأكثر من ذلك هو دوره في بعث تحولات اجتماعية واقتصادية تشكل في حد ذاتها قاعدة التنمية على المستوى المحلي. هذا الدور أخذ عدة أشكال وأنماط تتناسب مع تطور الدول[1].

وتحليل الارتباط بين التنمية السياحية والتنمية المحلية في كون أن السياحة هي محرك للتنمية المحلية، على اعتبار أن أي إقليم وفق معادلة بسيطة يعادل مشروع (إقليم = مشروع)، والاستثمار فيه يكون تبعا للقيمة المضافة التي يتمتع بها (الإقليم)، فمثلا إذا كان الإقليم يتمتع بميزة سياحية فتصبح عندها السياحة مصدرا لثروة ذلك الإقليم[2].

وبشكل واضح يمكن القول أن تنمية السياحة بإمكانها أن تشكل ضمانة حقيقية للتنمية المحلية والمستدامة، والرهان بالنسبة للوحدات المحلية هو عصرنة وتطوير الموارد الطبيعية، الثقافية والحضارية التي يتمتع بها الإقليم من خلال تقديم ذلك في إطار مبادرات وهذا ما يعود في نهاية المطاف بالفائدة على السكان المحليين للإقليم والاقتصاد المحلي بشكل عام[3].

من خلال ما تعرضنا لها فيما يخص السياحة والتنمية السياحية فإن التنمية السياحية جزء لا يتجزأ من التنمية المحلية بل نستنتج أنا هناك علاقة طردية بين التنمية السياحية والتنمية المحلية حيث أن تطوير المقاصد السياحية و الخدمات المكملة لها محليا, هو جزء من الإستراتيجية العامة التي تتخذها السلطات المحلية اللامركزية منها مديرية السياحة و الجماعات المحلية البلدية والولاية ، بهدف تحقيق التنمية في المنطقة ولابد من الاستفادة من المزايا التي يمنحها القطاع السياحي في صورة مدا خيل سياحية مفروضة عليه منها الرسم على الإقامة، الضريبة على الأرباح والرسم على النشاط المهني ، الرسم على القيمة المضافة التي تعد كآليات تمويل لميزانية الجماعات المحلية لاستثمارها وإعادة إنفاقها على التنمية المحلية من خلال استحداث مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة على المدى المتوسط والبعيد، والمساهمة في التوسيع والتعمير عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية جديدة في المناطق الريفية و تقوم التنمية السياحية بعمليات متداخلة تضم العديد من العناصر المتصلة مع بعضها البعض للوصول إلى الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية عبر توفير المرافق الأساسية العامة للخدمات السياحية من فنادق وكالات سياحية وحدائق ، حمامات معدنية ومكاتب مرشد المنطقة[4].

وفي مقابل ذلك لابد من تعاون ثنائي بين الوحدات المحلية والإدارة المركزية على مستوى العاصمة، وذلكم خلال لامركزية التسيير المحلي واعطاء هامش أكبر من الاستقلالية للوحدات المحلية في إدارة وتسيير الشأن المحلي، فمرافقة

---

[1] عبد الكريم مسعودي، الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 143.

[2] وليد معافة، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب 2010-2015، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019، ص 73.

[3] Johanna Marie, Jérémy Bizet et autres, **le tourisme**, un levier pour le développement local Université de Versailles ST -Quentin-En-yvelines, p 01.

[4] تلي محمد إسلام، **مرجع سابق**، ص 15.

الحكومة المركزية للوحدات المحلية في الاستثمارات والمشاريع السياحية يرسخ لتنمية السياحة المسؤولة من جهة، والسياحة الشعبية أو الجماهيرية، أو الجماعية من جهة أخرى، حيث يقوم هذا النوع من النشاط السياحي على الكم، من خلال العمل على جلب أكبر عدد ممكن من السياحة إلى منطقة أو جهة معينة أو مواقع سياحية معينة، وهذا النوع من النشاط السياحي يساعد على تحريك النشاط الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن السياحة تلعب دورا كبيرا ومحوريا في التنمية المحلية والإقليمية، وذلك يتحقق من خلال التخطيط الإقليمي للوجهة السياحية، ومحاولة بناء سياسة سياحية مستدامة قوامها التسويق السياحي، واعادة الاعتبار للمنتوج السياحي للفضاءات الجغرافية

الجدول رقم (02): العلاقة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية

التنمية السياحية	التنمية المحلية
- استغلال المقومات والمؤهلات السياحية - الهياكل السياحية: فنادق وكالات حمامات معدنية - الإنفاق السياحي - الاستثمار السياحي	- توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة - تدفق العملة الصعبة - المداخيل السياحية - المساهمة في البنية التحتية - الجباية السياحية - تحسن المستوى المعيشي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر السابقة.

المبحث الثالث: واقع وآفاق التنمية السياحية في الجزائر

تمتلك الجزائر مقومات سياحية هائلة نتيجة شساعتها ومساحتها وتنوع أقاليمها مما يستلزم استغلالها بسياسات فاعلة لتطوير قطاعها السياحي بما قد يساهم به في النمو الاقتصادي، وخلق مناصب عمل وتدعيم رصيد ميزان المدفوعات، باعتباره مصدرا مهما لجلب العملة الصعبة، إضافة إلى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية تتمثل هذه الشروط في المادة الخام (الموارد السياحية) والإمكانيات المادية والبشرية المسخرة لاستغلال تلك الموارد السياحية، وتتمثل الموارد السياحية أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية، أماكن الراحة، الترفيه، الجبال، الأنهار، الشواطئ والغابات، الصحاري بالإضافة إلى الموارد (الآثار) التاريخية. وتعتبر هذه الموارد أساس النشاط السياحي، فبدونها لا وجود للنشاط السياحي[2].

[1] وليد معافة، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 01، ص 215.

أولا: المقومات السياحية الطبيعية:

- **الموقع والمناخ:**

الجزائر هي إحدى دول شمال إفريقيا، إذ تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ، ومميزاتها الاجتماعية والثقافية ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها متعددة، حيث تقع في شمال القارة الإفريقية و هي تتوسط بلاد المغرب العربي، يحدها من الشمال البحر المتوسط، و من الشرق تونس و ليبيا ، و من الغرب المغرب الأقصى و موريتانيا ، و من الجنوب النيجر ومالي و تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800 من الشرق إلى الغرب، حيث تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم و هي من أكبر بلدان المغرب العربي مساحة[1].

- **الساحل الجزائري:**

يتميز الساحل الجزائري بطول 1200 كلم وارتفاعه الصخري، حيث أن الكتل الصخرية المشكلة له تتجاوز في بعض الأحيان 1000م علوا وأنجزت بالقرب من هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن أصبحت البعض منها تكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، ومحطات مهمة للاستجمام والترفيه كمدينة عنابة، بجاية...إلخ، كما أن بعض من هذه المدن حظيت بتجهيزات سياحية مثل الفنادق، القرى، القرى السياحية والمخيمات الصيفية مثل المرسي بن مهيدي، القالة، تقزيرت[2].

- **المناطق الجبلية:**

أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة، فإن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات والمغارات والكهوف فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل: الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة، والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح[3].

- **المناطق الصحراوية:**

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة تمثل 75% من المساحة الكلية بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، كما تعد الصحراء الجزائرية من أضخم الثروات التي تتمتع بها البلاد في مجال السياحة الصحراوية، ومن أغلى محميات التوع الإيكولوجي، وتشكل بذلك الإطار الملائم للسياحة البيئية المستدامة بمواقعها وإرثها المتميز مثل: الهقار، والطاسيلي وغيرها[4].

---

[1] ياسية سليمة، **مرجع سابق**، ص 197.

[2] رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية-دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن، **أطروحة دكتوراه**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص ص 158،159.

[3] ياسية سليمة، **مرجع سابق**، ص 197.

[4] وليد معافة، **مرجع سابق**، ص 98.

- **الحمامات المعدنية:**

تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعديد من الأمراض، وتم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982، حيث يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري، وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه[1].

ثانيا: المقومات السياحية التاريخية والحضارية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين .وأهم المواقع التاريخية والحضرية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع الطاسيلي" الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد. وثمة "حي القصبة" في الجزائر العاصمة والذي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر تمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، و"وادي ميزاب" بغرداية الذي يعود بنائه إلى القرن العاشر الميلادي، بالإضافة إلى موقع تمقاد وقلعة بني حمادة التي تعتبر من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر وقد سجلت تراثا عالميا سنة 1980[2].

فهي تتوفر على أثار رومانية كالأسوار و القبور القديمة، وعلى الآثار الإسلامية، وأثار للدولة الحمادية ، ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة، ويوجد بولاية سطيف "موقع جميلة" ويتشابه هذا الموقع مع نظيره بمدينة باتنة "تمقاد الأثرية "، أما بالنسبة للجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، منها: "دار عزيزة "وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر، وأيضا "مسجد كتشاوة" الذي تم بناؤه في عهد "الباي لارباي" (وهذه التسمية للباي تمثل رتبة في الجيش العثماني)، وأيضا "الجامع الكبير" الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة وقد تم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي[3].

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور، تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا يتواجد في مناطق الجزائر، ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي:[4]

الحضارة الرومانية: عمرت قرابة الخمس قرون، وتوجد آثارها في المدن أهمها: العديد من تيمقاد جميلة تيبازة شرشال، قالمة وتبسة.

الحضارة الإسلامية: من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شامخة في العديد حماد والمنصورة بتلمسان، والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة، من المواقع الأثرية نجد: قلعة بني حمادة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية، وزاوية كونتة.

---

[1] مصطفى ونوغي، استراتيجية تعزيز التنمية السياحية في الجزائر، **مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 262.

[2] د. الهذبة مناجلية، الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، **مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 26، مارس 2017، ص 145.

[3] **المرجع نفسه**، ص 146.

[4] ياسية سليمة، **مرجع سابق**، ص 198.

المرحلة الاستعمارية: شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، من بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

ثالثا: المقومات السياحية المادية:

لا تقتصر المقومات السياحية على الإمكانيات الطبيعية، الحضارية والتاريخية فحسب، بل تدعم هذه الإمكانيات بأخرى مادية تتمثل في:

توفير طاقة فندقية: تمثل القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤسسات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين[1].

إضافة إلى البنية التحتية كشبكة الطرقات وشبكة السكك الحديدية، والنقل الجوي الذي شهد تطورا ملحوظا في إنجاز عدة مطارات على مختلف التراب الوطني، كما تغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية حوالي 37 رحلة حول العالم، و31 مدينة في الداخل، إضافة إلى النقل البحري الذي يضم 13 ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة والصيد البحري، وميناءين متخصصين في المحروقات، بالإضافة للعديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري والترفيه، أهمها: ميناء الجزائر، وهران وعنابة، والتي تتضمن 75% من نسبة حركة الملاحة[2].

إلا أن الدولة عملت على تركيز المؤسسات الفندقية في المدن مثل الجزائر العاصمة وهران عنابة سكيكدة. ثم يليها المنتوج البحري، وكذلك المنتوج الصحراوي، ولكن ومع ذلك يبقى الاهتمام لا يرقى لمستوى ما هو متوفر من الطاقات الطبيعية والمادية ولو بالقليل، كما لا يحظى المنتوج الصحراوي والجبلي بالهياكل الكافية على الرغم من اهتمام بعض الخواص بهذا الجانب بعد أن فتح لهم مجال الاستثمار الخاص التي لا تزال تشوبه بعض العراقيل على الرغم، من فتح المجال للقطاع الخاص بعد سنة 1988[3].

[1] خالد كواش، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] ياسية سليمة، **مرجع سابق**، ص ص 198،199.

[3] الهذبة مناجلية، **مرجع سابق**، ص ص 146،147.

المطلب الثاني: القطاع السياحي الجزائري عبر مراحله التنموية

لقد كانت للظروف التي عاشتها الجزائر قبل وبعد الاستقلال أثر كبير في تطور السياحة الوطنية حيث يعتبر القطاع السياحي الأكثر اضطرابا مقارنة ببقية القطاعات الأخرى وقد أخذ في التطور تدريجيا واحتلال مكانة مهمة بين القطاعات الأخرى وذلك من خلال مخططات وطنية وبرامج للتنمية الاقتصادية، التي وضعتها الدولة والإصلاحات التي عرفتها ولذلك جاء هذا المطلب ليُلقي نظرة على مراحل تطور واهتمام الدولة الجزائرية بالسياحة، وذلك بإعطاء الأرقام فيما بعد. والتطرق لبعض الإجراءات المتخذة للنهوض بالقطاع السياحي.

أولا: السياحة في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية:

تعود بداية النشاط السياحي في الجزائر إلى سنة 1897 عندما تكونت اللجنة الشتوية للسياحة، هذه الهيئة التي جلبت العديد من السواح الأجانب خاصة الأوربيين وذلك بواسطة الدعاية والإشهار لزيارة الصحراء الجزائرية ومن خلال تمجيد مناخها الدافئ وجوها المعتدل خلال فصل الشتاء، مما أدى إلى عدم قدرتها على تلبية كل الطلبات فعمدت السلطات الاستعمارية إلى إنشاء هيئات أخرى تسعى من أجل نفس الغرض منها[1]:

- ✓ نقابة سياحية في مدينة وهران سنة 1914.
- ✓ نقابة سياحية في مدينة قسنطينة سنة 1916.
- ✓ لجنة سياحية لحل مشاكل السواح وتنسيق الأعمال السياحية.

وكانت مهمة هذه النقابة العمل فيها بينها لتنظيم قوافل سياحية في اتجاه المناطق المختلفة من الوطن وخاصة وهران، قسنطينة والصحراء والتي كانت مهيأة للاستقبال هؤلاء السياح من حيث عدد الفنادق والمطاعم ووسائل الراحة المختلفة[2].

وفي سنة 1919 تكونت اتحادية النقابات السياحية التي تحتوي على عشرين نقابة سياحية، ثم أنشئت في نفس السنة الاتحادية الفندقية بالجزائر. ثم في سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي وهو مختص في منح القروض للمهتمين بالمجال السياحي، وبعدها تم إنشاء الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي والسياحي سنة 1931، والذي لم يتوقف عن النشاط السياحي حتى الاستقلال، وبسبب التشجيع والدعم الذي لقيه هذا القطاع من قبل السلطات الاستعمارية بواسطة الهيئات والنقابات والبنوك والدعاية والاستثمار للقدرات السياحية التي تتوفر عليها بلاده مع التركيز على تهيئة وتوسيع ما يتلاءم مع السائح الأوربي من شواطئ خلابة وصحراء شاسعة والعمل على تكثيف الرحلات السياحية التي تتوفر سواء نحو الشمال أو الجنوب مع الارتفاع في العدد من جراء هذا الاهتمام حيث قدر عدد السواح الذي وفد على الجزائر سنة 1950 بـــ 150 ألف سائح، ثم سجل انخفاض في هذا العدد في سنوات حرب التحرير، وأمام هذا التدفق الكبير العدد السواح وإدراك السلطات الاستعمارية لأهمية القدرات السياحية في الجزائر مما يشكل عاملا مهما في زيادة عدد السواح حيث تشكل مداخيل هؤلاء السياح مصدرا اقتصاديا هاما، لذلك عمدت إلى وضع برنامج موسع يهدف إلى

[1] لشهب أحمد، السياسة السياحية بالجزائر (1962-1982)، **رسالة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1985، ص 96.

[2] **المرجع نفسه**، ص 96.

توسيع قدرات الاستقبال وتجهيزها، ففي مخطط قسنطينة لسنة 1958 سطرت الحكومة الفرنسية بناء 17200 غرفة سياحية منها 2924 موجودة بالجزائر العاصمة و 1130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية والباقي موزع بين مناطق حضرية وصحراوية، لكن هذا البرنامج لم يتم إنجازه كليا بسبب تكثيف العمليات الحربية من قبل جيش التحرير[1].

ثانيا: السياحة في الجزائر غداة الاستقلال:

أما بعد الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر تجهيزات فندقية ومنشآت سياحية معتبرة وأغلبها كانت متمركزة في المدن الجزائرية الكبرى. كما أن السياحة لم تكن محط أنظار السلطات آنذاك لأنها كانت مهتمة ببناء الدولة الجزائرية المستقلة حديثا وذلك من خلال توجيه السياسات البنائية الاجتماعية والاقتصادية نحو تشجيع تعليم اللغة العربية كما أن الأثر الذي تركه الاستعمار لم يساعد على استقبال السياح بطريقة منظمة ومخطط لها مستقبلا بما يسمى بالسياسة الصناعية السياحية، ناهيك عن المعمرين الذين كانوا يتوافدون إما لزيارة أقاربهم وإما عابري سبيل غير أنه كل هذا ومازالت لم تظهر ملامح النشاط السياحي في الأفق القريب أو البعيد بالرغم ما للجزائر من مؤهلات سياحية مميزة[2].

كما شهدت السياسة السياحية للجزائر عدة تغيرات هذه التغيرات جاءت تبعا للتغيرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد.

وضعية القطاع السياحي خلال الفترة 1962-1966:

لقد ورثت الجزائر من الاستعمار الفرنسي سلسلة من الوحدات السياحية التي كانت لا تخدم سوى الإدارة الفرنسية بالدرجة الأولى وكان توزيع هذه المرافق مركزا على الشريط الساحلي بالشمال، وخاصة بالمدن الكبرى وهران الجزائر عنابة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): جدول توضيحي لهياكل الاستقبال السياحي وتوزيعها الجغرافي حتى سنة 1966

المدن/ الهياكل	عدد الفنادق	عدد الأسرة
الجزائر	53	2261
وهران	46	2030
قسنطينة	49	1574
الصحراء	38	0579
المجموع	186	6417

Source : la carte du tourisme 1966, ministère du tourisme, 1976, p19.

يوضح هذا الجدول هياكل الاستقبال السياحية وتوزيعها الجغرافي الموروثة عن الاستعمار الفرنسي حتى سنة 1966.فقد كانت هذه الفترة تتميز بمرافق سياحية ذات طابع ماركانتلي لا يخدم سوى فئات الكولون، لذلك فإن طاقة الإيواء السياحي كانت لا تتجاوز 186 فندقا وتحتوي على 6417 سريرا، وهو عدد ضعيف جدا، إذا قورن بالإمكانيات

[1]Heddar Belkacem : **rôle socio-économique du tourisme**, opu, alger,1988, p 48.

[2]جيرب صابرين، الاستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 34.

السياحية التي تتوفر عليها البلاد، وأن البنية السياحية الموجودة كانت ذات ميزة حضارية تعكس فقط اهتمامات ورغبات الإدارة الفرنسية أكثر مما تعكس الوجه السياحي الحقيقي للبلاد[1].

ولقد كان القطاع السياحي عشية الاستقلال يتصف ب[2]:

- تخلف هيكلي مزمن وشامل، أي ضعف الصناعة الفندقية وعدم قدرتها على تلبية حاجيات البلاد السياحية
- الظروف الاجتماعية المتخلفة التي جعلت الأغلبية الكبيرة من الشعب الجزائري لا تعرف معنى حتى العطل المدفوعة الأجر.
- عدم وجود عادات وتقاليد سياحية وفندقية خاصة.
- عدم توفير المستخدمين الأكفاء في مجال الفندقة السياحية.

بعد الاستقلال، بادرت الدولة إلى إنشاء برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي، وذلك في الفترة ما بين سنة 1962 و1966 من أجل بناء مرافق للأعمال والمؤتمرات والملتقيات المختلفة. وحددت في ثلاث مناطق كبرى هي[3]:

- ✓ الجهة الغربية للجزائر العاصمة: مركب موريتي، سيدي فرج، مركب تيبازة.
- ✓ الجهة الشرقية سرايدي لعنابة، فندق بالقالة.
- ✓ الجهة الغربية للوطن الأندلسيات بوهران.

وابتداء من سنة 1966، ومع صدور أول وثيقة رسمية يوم 26 مارس 1966، التي تعتبر بداية الاهتمام الحقيقي بالسياحة من قبل الدولة، فبعد تقييم شامل وعام للمشاكل التي كان يعاني منها القطاع السياحي، وحصر مجمل الثروات السياحية عبر الوطن من طرف وزارة السياحة، اعتمادًا على هذا تم تحديد سياسة الدولة في هذا القطاع، في وثيقة صادرة عن الحكومة سنة 1966 سميت ميثاق السياحة، وفيها حددت التوجهات الأساسية للقطاع السياحي، والمتمثلة في:[4]

توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية، أي الخارجية من أجل جلب العملة الصعبة، وذلك لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة لتغطية وتمويل برامج التنمية المختلفة.

خلق مناصب شغل من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة، ومن أجل بلوغ تلك الأهداف تم تحديد إستراتيجية لتنمية القطاع كما يلي[5]:

- الشروع في تطوير الصناعة الفندقية، حيث برمج إنشاء 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثي، مع اختيار الفنادق والمطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي وإصلاحها وإعادة تهيئتها، مما يجعلها تتماشى وتنوع الزبائن المقصودين "السواح الأجانب".
- إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ الصحراء، والمناطق السياحية الجبلية والريفية.

---

[1] رفيق بودربالة، **مرجع سابق**، ص177.

[2] Ministère du Tourisme, **Bilan du Développement Touristique entre 1962-1976**, 1977, p27.

[3] العثماني مصطفى وآخرون، **مرجع سابق**، ص 308.

[4] **المرجع نفسه**.

[5] ميثاق السياحة، 1966، ص 04.

- إحصـاء كل الآثار السـياحية والتاريخية وتحسـينها، مع تنمية الجوانب الثقافية والفنية، وخلق تقاليد وثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.
- الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المختصة واليد العاملة المؤهلة.
- تسـهيل عملية الدخول عبر الحدود والمطارات، وإنشـاء الوكالات السـياحية في الداخل والخارج، بغرض الدعاية والإشهار للمنتج الجزائري.

ففي مطلع الاستقلال عرفت هذه الحقبة تطورا هاما للسياحة اتسم بإنشاء العديد من المنجزات، وهذا بالتزامن مع المصـادقة على ميثاق السـياحة، الذي سـمح بتطبيق المخطط الثلاثي الأول باعتباره عامل يسـاهم في التنمية، حيث تم منحه كمية من الاستثمارات للشروع في تهيئة الشروط الضرورية للتنمية السياحية كإنجاز مركبات سياحية هامة في عدة مناطق من الوطن وقد كسـبت الجزائر مكانة مرموقة في السـبعينات بين دول الوطن العربي. وذلك بتصـدير منتجات سياحية ذات جودة عالمية[1].

❖ **القطاع السياحي خلال الفترة (1970-1979):**

لقد كانت هذه الفترة مخصصـة لمتابعة المشـاريع التي لم تنجز خلال الفترات السـابقة إضـافة إلى إدراج وبرمجة مشـاريع جديدة في القطاع وذلك من خلال المخطط الرباعي الأول والثاني:

❖ **القطاع السياحي خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973):**

إن المخطط الرباعي الأول كان يهدف إلى زيادة طاقات الإيواء من أجل تلبية متطلبات القطاع من خلال تنفيذ برنامج التنمية السـياحية وذلك من أجل الوصـول بطاقة الإيواء إلى 35000 سـرير وهذا لتلبية متطلبات السـياحة الوطنية الدولية، إلا أنه مع نهاية المخطط ظهر ما تم إنجازه هو 9000 سرير فقط، وقدر العجز ب 26000 سرير بنسبة 74.29%، أما المكانة التي احتلتها الاستثمارات السياحية فهي ضعيفة جدا خلال هذا المخطط[2].

❖ **القطاع السياحي خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):**

هذه الفترة خصصـت لمتابعة المشـاريع التي لم تنجز في الفترات السـابقة بالإضـافة إلى برمجة إنجاز مشـاريع جديدة تهدف إلى تحقيق 25000 سرير وذلك للوصول إلى 6000 سرير قبل نهاية سنة 1980.

بالنسـبة للميزانية المخصـصـة في هذا المخطط بلغت 1230 مليون دينار أما بخصـوص نسـبة تحقيق إنجاز المشـاريع بلغت 41% وذلك سنة 1978 فقد بلغ مقدار الاستثمارات المخصصة لها ب 328.5 مليون دج بحيث تم انجاز 860 سرير[3].

يمكننا القول أن السياحة لم تأخذ مكانتها الحقيقية في هذه الفترة كقطاع ذوي أولوية في التنمية الاقتصادية الوطنية.

[1] العثماني مصطفى وآخرون، **مرجع سابق**، ص 309.

[2] خالد كواش، **مرجع سابق**، ص 224.

[3] بديعة بوعقلين، **مرجع سابق**، ص 64.

❖ **القطاع السياحي خلال الفترة (1980-1989) :**(بداية الإصلاح)[1]

تماشيا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، شهد قطاع السياحة عدة تغيرات وإصلاحات بموجب ميثاق 1980 الذي ينص على:

- إنهاء البرامج المسجلة في المخططات السابقة.
- جمع المعلومات المتعلقة بالأماكن السياحية الوطنية.
- انجاز مخططات التهيئة السياحية.
- تحديد نوعية النشاطات السياحية المبرمج إنماؤها.
- توزيع الاستثمارات السياحية على كل التراب الوطني من أجل تسهيل السياحة الاجتماعية وجعلها في متناول الجميع.
- تلبية الحاجيات الوطنية بالنسبة لمرافق الراحة والاستجمام وترقية السياحة على المستوى الخارجي باعتبارها مصدر للعملة الصعبة ووسيلة للانفتاح على العالم الخارجي.

من الجانب التشريعي نميز نصين قانونيين مهمين جدا وهما: [2]

المرسوم رقم 298/81 الصادر في 31 أكتوبر 1981 والمتضمن تطبيق الأمر رقم 62/66 المتعلق بتحديد المناطق والأماكن السياحية كما يحدد شروط الحصول على رخص البناء في المناطق السياحية هذا المرسوم جد مهم لأنه بتحديد هذه المناطق على المستوى الوطني يصبح التدخل على هذه المناطق عن طريق البناء مشروطا بالحصول على رخصة للبناء والتي تمنح من طرف الوزير المكلف بالسياحة شخصيا.

المرسوم رقم 372/81 الصادر في 26 ديسمبر 1981 والذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية اختصاصاتهما في القطاع السياحي.

أعطى هذا المرسوم للبلدية والولاية صلاحيات تتعلق بترقية السياحة في المناطق التابعة لها وتحديد مناطق التوسع السياحي وإعداد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية. إضافة إلى هذه النصوص عرفت هذه الفترة عدة انجازات نذكر منها:

- إنشاء الوكالة السياحية المتخصصة في السياحة الصحراوية.
- إنشاء الشركة الوطنية الحموية والمناخية مقرها مليانة.
- إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية التي أوكلت لها المهام التالية:
- ترقية المنتوج السياحي والاستثمار والإشهار، وإقامة سياحة صحراوية ذات طابع تجاري موجه للسوق العالمية.
- فتح مكاتب سياحية في جميع الولايات، تحديد وحماية المناطق السياحية وتشجيع السياحة الاجتماعية.

❖ **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):**

مقارنة بالمخططات السابقة، فإن هذا المخطط قد تميز ببلوغ الوعي لدى المسيرين في إحداث التوازن الجهوي وإعطاء الأولوية للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، وقد تم تخصيص مبلغ 34000 مليون دينار

[1] خالد بلخير، فؤاد بدر الدين، السياحة ودورها في دفع التنمية المحلية، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 2018-2017، ص ص 34،33.

[2] **المرجع نفسه**، ص 34.

جزائري[1]،لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية في الشرق والغرب والوسط، والموجهة أساسا لتنمية السياحة الداخلية، وكان الهدف من هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير سنة 1985، وعليه برمجت 89 مشروع موزعة [2]،كما يوضحه الجدول رقم:

الجدول رقم (04): المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول:

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: منشورات وزارة السياحة، سنة 1986.

من خلال هذا الجدول وبسبب الأزمة الاقتصادية لم يتم الانطلاق في أي مشروع من المشروعات الجديدة التي وضعت في إطار هذا المخطط، وهذا رغم إنهاء الدراسات الخاصة بها.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

ركزت أغلب الجهود خلال هذه الفترة على تنمية السياحة الداخلية نتيجة لارتفاع المستوى المعيشي آنذاك إن حيث خصصت السلطات المعنية برنامجا ماليا كبيرا هدفه متابعة سياسة التهيئة السياحية وتطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية وكذا تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص، والعمل على لامركزية الاستثمارات، والتحكم في الطلب السياحي، ولهذا الغرض خصصت الدولة غلافا ماليا قدره 1800 دينار جزائري لتحقيق هذه المشاريع[3].

الجدول رقم (05): الإنجازات المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني:

النوع/ القطاع	العام	الخاص	المجموع	النسبة
البحري	12182	1145	13327	% 27.6
الصحراوي	3731	2250	6331	% 13.10
الحمامات	3588	1528	5116	% 10.60
الإقليمي	954	76	1030	% 02.13
الحضري	5337	17161	22498	% 46.57
المجموع	25842	22460	48302	% 100
النسبة	% 53.5	% 46.5	% 100	% 100

المصدر: منشورات السياحة، 1990.

نلاحظ من خلال الجدول قدرات الاستقبال وصلت إلى 48002 سرير سنة 1989، يمثل فيها القطاع العمومي نسبة 53.84 %(25842سرير)، أما القطاع الخاص بنسبة 46.5 % (22460سرير)، وكان هناك تركيز كبير على الفنادق الحضرية.

[1] **Ministère De Planification Et De L'aménagement Du Territoire Générale Du Pentagonal**,1980-1984

[2] رفيق بودربالة، **مرجع سابق**، ص ص 183،184.

[3] ياسية سليمة، **مرجع سابق**، ص 200.

ثالثا: برامج التنمية السياحية بعد سنة 1990:

بعد حدوث الأزمة البترولية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وتسجيل انخفاض كبير في العائدات البترولية من العملة الصعبة فعملت الدولة على تسطير سياسة سياحية للنهوض بالقطاع[1].

وهكذا جاء قانون الاستثمار لسنة 1990 والذي يعتبر مشجعا للاستثمار والشراكة ومن بين الشروط التي جاء بها نجد:[2]

- خلق مناصب شغل جديدة، مع تأهيل الإطارات الجزائرية والمستخدمين.
- التخصص والخبرة في الميدان السياحي والعمل على تطوير الوسائل المستخدمة مع ما يتماشى والسياحة الحديثة أي تحديث القطاع.
- تحسين المنتوج السياحي والمحافظة وصيانة أملاك الدولة المستغلة في النشاط.

وفي ظل هذا القانون أمكن لوزارة السياحة من اقتراح برنامج استثماري تحت اسم الجنوب الكبير وهو برنامج يمتد لفترة عشر سنوات بدءا من سنة 1991 ويتوزع بين استثمارات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى مخططات وقوانين الخاصة بالسياحة وهي كالتالي:

- **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (S.D.A.T): والذي سيشار إليه لاحقا**
- **مخطط تهيئة الساحل (S.D.A.L)**
- **القانونين الخاصة بالسياحة الساحلية بالجزائر في الفترة 1990-2012:**

القانون (02/02) المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتهيئته: ومن مبادئ هذا القانون:[3]

تندرج جميع أعمال التنمية في الساحل، ضمن برنامج وطني لتهيئة الإقليم والبيئة، ويقتضي تنسيق الأعمال بين الدولة والجماعات الإقليمية، المنظمات والجمعيات التي تنشط في هذا المجال، وترتكز على مبادئ التنمية المستدامة والوقاية والحيطة.

يجب على الدولة والجماعات الإقليمية السهر على:

- توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة، نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشواطئ البحرية.
- حماية المواقع الإيكولوجية أو الطبيعية أو الثقافية، وتصنيفها في وثائق تهيئة الساحل.
- تحويل المنشآت الصناعية التي يعد نشاطها مضر بالبيئة الساحلية، إلى مواقع ملائمة.
- العمل على استغلال الموارد الساحلية بصورة مستدامة، أثناء تطوير وترقية الأنشطة على الساحل.

يشمل الساحل في مضمون هذا القانون جميع الجزر والجزيرات والجرف القاري، وكذا شريطا ترابيا بعرض أقله 800 متر، على طول البحر ويضم السهول الساحلية التي يقل عمقها عن 3 كلم، ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.

---

[1] بزة صالح، تنمية السوق السياحية بالجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة، **رسالة لنيل شهادة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006، ص 73.

[2] محمدي عز الدين، التطور السياحي بالجزائر، **رسالة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة الجزائر03: معهد العلوم الاقتصادية، 2002، ص67.

[3] بوفنيزة نصر الدين، **مرجع سابق**، ص 30.

القانون (01/03) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة[1]:

يهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة
- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية، قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية
- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم، في مجال السياحة، الاستجمام والتسلية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية، وترقية الشغل في هذا الميدان.

القانون (02/03) المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بتحديد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ: يهدف هذا القانون إلى[2]:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجيات المصطافين من حيث النظافة، الصحة، الأمن وحماية البيئة.
- تحسين خدمات إقامة المصطافين.

القانون (03/03) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمو اقع السياحية:[3]

حيث صودق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، يوم الاثنين 01 جوان 2003، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع كالتالي:

- الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات الأخرى، وتسييره عقلانيا.
- وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية، الذين تعرفهم المؤسسات الوطنية، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير المؤسسات، يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية، الثقافية والحضرية المتاحة.
- إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية السياحية، قصد رفع قدرتها الإيوائية الاستقبالية، مع تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية، التي تلبي حاجيات السياح الوطنيين منهم والأجانب.
- ضبط استراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها وكذا الوسائل المسخرة لذلك، وفي مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، والتنمية المستدامة.
- بناء سياسة سياحية تستمد قواعدها وأسسها من المبادئ العامة للتنمية المستدامة، وهذا قصد الاستغلال العقلاني للموارد السياحية المتاحة لتلبية الطلب الحالي على المنتوج السياحي، دون رهن مستقبل الأجيال القادمة في هذا المجال.

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 11، سنة 2003، ص 04.

[2] بوفنيزة نصر الدين، **مرجع سابق**، 31.

[3] **المرجع نفسه**، ص 32.

- ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار السياحي، وكذا تنويع المنتوج السياحي وتحسين مستوى الخدمات، تلبية لحاجيات المواطن الجزائري والطلب الأجنبي.
- إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة، حتى تأخذ حصتها من المداخيل الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي. وقد تركزت التعديلات المقترحة حول العقار السياحي، الذي يعرقل الاستثمار في هذا المجال، عبر مختلف ولايات الوطن، مقترحين إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في التشريع، كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة، لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار.

1) القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2015):

سعت الجزائر خلال تلك الفترة لإعداد خطة إستراتيجية للتنمية السياحية تدور حول هدفين أساسين هما، زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، وتقليل الآثار البيئية والاجتماعية لأدنى حد، فالجزائر حددت جملة من الأهداف من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة، ومن ثم الدخول في السوق الدولية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة من الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي، ومن ثم النمو الاقتصادي[1] وهذه العناصر كما يلي[2]:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح وبالتالي إدخال العملة الصعبة.
- مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المعيشي للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.
- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي من مختلف المناطق الجهوية.
- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه.
- تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج، وإدخال المنتوجات السياحية في دائرة التجارة الدولية.

وتمتلك الجزائر مجموعة من المنشآت القاعدية التي تعتبر ضرورية لممارسة أي نشاط سياحي وهي كالآتي[3]:

هياكل الاستقبال في الجزائر: تمتلك الجزائر مجموعة متنوعة من هياكل الاستقبال تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص والمركبات السياحية والمخيمات موزعة على المناطق الساحلية خاصة، إلا أن هذه القدرات تبقى

[1] www.algeriantourism.com/consulte le : 31-03-2023.
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**

غير كافية ولا تلبي الطلب السياحي كما أنها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية وتنمية السياحة الصحراوية في الجنوب.

التدفقات السياحية في الجزائر: صنفت المنظمة العالمية للسياحة سنة 2013 الجزائر كرابع بلد إفريقي أكثر استقبالا للسياح، ثم كخامس بلد إفريقي استقبالا للسياح سنة 2014 ، كما صنفت أيضا سنة 2013 في المرتبة 111 سياحيا في العالم من بين 141 دولة، وأوضحت المنظمة العالمية للسياحة أن الجزائر تشارك بين 7و 12 مشاركا سنويا في الصالونات الدولية للسياحة والأسفار، وتنظم صالونا واحدا سنويا للسياحة والأسفار ، كل هذه الأرقام المتواضعة تعكس مستوى قطاع السياحة في الجزائر، فيمكن القول أن الصورة السياحية في الجزائر غير واضحة في السوق العالمية.

المطلب الثالث: معوقات القطاع السياحي في الجزائر و آفاق تطويره:

بالرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها السلطات الجزائرية لتنمية القطاع السياحي من خلال المخططات التنموية الواحدة تلو الأخرى إلا أن التجربة الجزائرية في إدارة وتثمين واستغلال المؤهلات السياحية تظل محدودة وغير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات ومعطيات سياحية، وهذا راجع إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطور القطاع السياحي والنهوض به.

أولا: معوقات القطاع السياحي في الجزائر:

- تهميش القطاع السياحي غداة الاستقلال، حيث أنه لم يحظ بذلك القدر من الأهمية الذي كان يستحقه نتيجة لاعتماد استراتيجية غير واضحة لتنمية السياحة بعد الاستقلال[1].
- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان)[2].
- إيواء وفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والاطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء غالية ومتآكلة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية)[3].
- قصور في الثقافة السياحية عند الجزائريين ليس من المستغرب أبدا قصور الوعي السياحي والثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري بالنظر إلى ما عاشه في العشرية السوداء، ونقص الاحتكاك بالأجانب نظرا لقلة السواح الوافدين إلى الجزائر، إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المواطن الجزائري منذ أزيد من خمس سنوات الماضية، والتي سجلت تدني القدرة الشرائية لديه، وهو الأمر الذي جعله لا يفكر في السياحة[4].

---

[1] رفيق دربالة، **مرجع سابق**، ص 199.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد04، جوان 2016، ص77.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] عراب عبد العزيز، استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، **مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة شلف، 2012، ص 148.

- تغلل ضعيف لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في قطاع السياحة)[1].
- تأثير التلوث البيئي على إقبال السياح إلى بعض المواقع السياحية الأمر الذي يؤثر سلبا على أداء تلك المواقع بشكل كبير.
- ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج)[2].
- العراقيل الإدارية التي تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية، وتوسع ظاهرة الفساد الإداري نتيجة بطء الإجراءات وتعقدها بالإضافة إلى أنّ غموض بعض النصوص القانونية يسمح بتفسيرها بطرق متباينة من مستثمر لآخر[3].
- أزمة العقار السياحي فرغم تحديد القانون 3-03-03 المؤرّخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية يبين تشكيل العقار السياحي، إلا أنه يواجه مجموعة من التعقيدات منها ما تعلق بصعوبة الحصول على العقار الموجه للاستثمار السياحي لتعقيد الإجراءات الإدارية من جهة ولارتفاع أسعاره من جهة أخرى، كما أن عدم احترام قواعد العمران والشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي لانتشار البناء الفوضوي و غير الشرعي ساهم في حدة أزمة العقار السياحي نتيجة عدم التطبيق الصارم والفعلي للقانون المتعلق بحماية مناطق التوسع السياحي[4].

ثانيا: آفاق تنمية القطاع السياحي في الجزائر:

قد أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع السياحة واعطائه المكانة الحقيقية له، وأسندت عملية التنمية السياحية للوكالة الوطنية للتنمية السياحية (A.N.D.T)، لتقوم بتسيير مناطق التوسع السياحي التي أعدت مخططات لتهيئتها وتنميتها بالتعاون مع خبراء أجانب، بهدف تطوير القطاع السياحي في الجزائر[5].

أولا: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر:

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **مرجع سابق**، ص77.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] مصطفى ونوغي، **مرجع سابق**، ص 265.

[4] خالد كواش، **مرجع سابق**، ص 222.

[5] عمر حوتية، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره، **مجلة الحقيقة**، العدد 29، 2014، ص 406.

أ) إجراءات قانونية:

قانون التنمية المستدامة للسياحة: صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل[1]:

- ✓ ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.
- ✓ ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- ✓ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية.
- ✓ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- ✓ التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

قانون متعلق باستغلال الشواطئ: صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحين للشواطئ، وهدف إلى[2] تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمو اقع السياحية: صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وهدف إلى[3]:

- ✓ الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
- ✓ ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.
- ✓ إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- ✓ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

[1] المادة رقم 02 من **القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003**.

[2] المادة رقم 02 من **القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003.**

[3] المادة رقم 01 من **القانون 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.**

القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:

إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي[1]:

- ✓ المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.
- ✓ إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الايرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011[2].

ب) اجراءات مؤسسية:

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي ومنها:

وزارة السياحة والصناعات التقليدية: تأسست بموجب المرسوم رقم 474- 63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في[3]:

- ✓ التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته.
- ✓ تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وانجاز المخططات التنموية السياحية.

الديوان الوطني للسياحة: أنشئ بموجب المرسوم 88-14 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحة والسهر على تنفيذها[4].

الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، ويهدف إلى[5]:

صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.

المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى[6] انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية،

---

[1] منصوري الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 89.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 35، المؤرخة في 22 يونيو 2001، ص 34.

[3] سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، جامعة وهران، 2013-2014، ص 91.

[4] المادة رقم 04 من **المرسومالتنفيذي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988**، ج ر ج ج، العدد 79، والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992.

[5] المادة رقم 04 من **المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998.**

[6] المادة رقم 04 من **المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998**.

مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي - المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها[1].

بالإضافة إلى إنشاء معاهد (معهد بوسعادة معهد تيزي وزو معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة في التكوين السياحي) بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني[2].

ج) الإجراءات المالية والاقتصادية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT لآفاق 2025):

1) تفعيل مبادرات الوصاية (المخطط التوجيهي 2030):

تم اعتماد المخطط التوجيهي للتنمية السياحية سنة 2007 من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة بالتعاون مع اللجنة الفرنسية التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط.

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، والذي جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة، إذ يعلن نظرتها على المدى القصير (2009)، المتوسط (2015)، الطويل (2025)، ويحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها، كما يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، وحماية البيئة[3].

تسعى الاستراتيجية الجديدة من خلال المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية:[4]

- تحسين التوازنات الكلية التشغيل النمو الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة على هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية النقل، الخدمات الصناعة الشغل...).
- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيدين الوطني والدولي.
- التوفيق بين ترقية السياحة وحماية البيئة.
- تثمين التراث التاريخي والثقافي كون هذه العناصر تشكل أهم العناصر في استراتيجيات الجذب السياحي.
- تحسين صورة الجزائر وإمكانيات سوقها المحلية.

كما حدد المخطط الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها بنوعيها المادية والنقدية للمرحلة الأولى الممتدة من 2008 إلى 2015. فالأهداف المادية تتمثل في استقبال 2.5 مليون سائح آفاق 2015، وتوفير 75.000 سرير، مع توفير 400.000

[1] المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994.

[2] سماعيني نسيبة، **مرجع سابق**، ص 95،96.

[3] مصطفى ونوغي، **مرجع سابق**، ص 266.

[4] **المرجع نفسه**.

منصب شغل، أما الأهداف النقدية تبين أن الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2008-2015 يقدر بـــ 2.5 مليار دولار أمريكي مقسمة بين الاستثمارات المادية وغير المادية[1].

2) الحركيات الخمس للتفعيل السياحي بالجزائر:

يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات للتفعيل السياحي بالجزائر، وهي:

مخطط تسويق وجهة الجزائر: يهدف للترويج للمنتجات الجزائرية للقضاء على النظرة السلبية في هذا المجال، وذلك باختبار الأوراق القوية لتقوية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية تنافسية. وهناك سبعة شروط لإنجاح المخطط وهي: وجود ثقافة ذهنية، الالتزام، الأدوات الإعلامية فضاءات الاتصال السعي نحو شراكة فعالة محليا ودوليا وتوحيد العمل مع الهيئات السياحية[2]..

الأقطاب السياحية للامتياز: يمثل القطب السياحي تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي والاحتياجات الأولية للسكان مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق[3]..

وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز كالتالي:

الجدول رقم (06): الأقطاب السياحية للامتياز بالجزائر

القطب السياحي	المناطق التي يشملها القطب السياحي
شمال- شرق (POT-N. E)	عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس
شمال- وسط (POT-N.C)	الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، بجاية، تيزي وزو
شمال- غرب (POT-N. O)	مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان
جنوب- شرق (POT-S. E)	الواحات: غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة...
جنوب- غرب (POT-S. O)	توات، قورارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار
الجنوب الكبير (POT-G. S)	طاسيلي، ناجر، إليزي، جانت
الجنوب الكبير (POT-G. S)	أدرار، تمنراست

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، 2008، ص 45.

ويتشكل كل قطب من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، وتستجيب لتوقعات زبائنها، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة استجمام، سياحة علاجية وصحية)، على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية.

[2] **Ibid.**

[3] **Ibid.**

مخطط جودة السياحة (PQTA): ويهدف إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، باعتبارها مطلبا ملحا ويرتكز ذلك على التكوين والتعليم، وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم من خلال التسويق الالكتروني عبر الانترنت الذي يسمح بعرض مباشر للمنتوج[1]..

مخطط الشراكة العمومية – الخاصة: حيث لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية الخاصة إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، لمواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا[2].

مخطط تمويل السياحة: يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال نظام مرافقة مالي للمستثمرين وأصحاب المشاريع ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية، وتخفيف إجراءات منح القروض البنكية وتمديد مدتها. وفي الواقع نسجل التأخر الكبير في إعداد والمصادقة على مخططات التهيئة السياحية (PAT) والمخططات التوجيهية للتهيئة السياحية الخاصة بالولايات (DAT - W)، حيث أن 85% من المشاريع السياحية الجاري إنجازها تتواجد خارج مناطق التوسع السياحي، كما أن 98 %من المساحة العقارية المتوفرة في هذه المناطق لم يتم استغلالها لغاية اليوم[3].

3) تفعيل دور الوكالات السياحية للترويج السياحي:

يعتبر الترويج السياحي من بين العناصر الأساسية في عملية النهوض بالتنمية السياحية الداخلية وإعطاءها بعد تنموي، وهو كل الجهود المباشرة والغير مباشرة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة لها في الاستراتيجية التسويقية السياحية العامة لمنطقة أو لبلد ما من خلال استخدام مختلف وسائل وتقنيات الترويج[4].

ويعتبر التسويق السياحي جزء مهم في عملية الترويج والاشهار للسياحة الداخلية فهو النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والمؤسسات السياحية الدولية القادمة منها[5].

كما يعتمد التسويق السياحي على ثلاث ركائز هي[6]:

- دراسة الحاجات والرغبات والامكانيات والأذواق المتصلة بالمستهلكين أو المستخدمين في الأسواق المستهدفة للسلع والخدمات محليا وخارجيا.
- تحديد ذلك القدر من الإشباع الذي تحصل عليه مؤسسة إنتاجية أو تسويقية أو كلاهما معا.

---

[1] **Ibid.**

[2] **Ibid.**

[3] **Ibid.**

[4] عبد الحفيظ مسكين، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي، **رسالة ماجستير** في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 93.

[5] فؤاد عبد المنعم البكري، **التسويق السياحي وتخطيط الحملات الترويجية في عصر تكنولوجيا الاتصالات**، القاهرة: عالم الكتاب، 2007، ص 15.

[6] عبيدات محمد، **التسويق السياحي حل سلوكي**، الأردن: دار وائل للنشر، 2008، ص 16.

- توجيه كافة الجهود والأنشطة داخل المؤسسة وبإشراف مباشر من الإدارات العليا.

4) بناء الإعلام السياحي:

للإعلام دور كبير في الترويج للقطاع السياحي في الجزائر، من خلال العمل مع وكالات السياحة لنيل رضا المتتبع وتشجيعه للقيام بجولات سياحية، كما تعتبر السياحة منتج للتسويق بصورة أساسية، وعليه تظهر الأهمية الكبرى للإعلام السياحي الذي يعد أحد الروافد المهمة للدفع بالصناعة السياحية والتعريف بمقومات السياحة لأي بلد، فالمهمة الأساسية للإعلام السياحي هي توطيد العلاقة والثقة بين المؤسسة السياحية وباقي المتعاملين السياحيين، من خلال تعريفها بمنتجات المؤسسة السياحية ودراسة حاجات ورغبات المتعاملين السياحيين[1].

كما للإعلام السياحي أثر إيجابي في الترويج السياحي وهدا لدوره الفعال في عملية التنمية السياحية، إذ من خلال وسائل الاعلام المختلفة يستقي الفرد معلوماته والتي تصله عادة في شكل إخباري عن حقائق ومعلومات سياحية يهتم بها السائح[2].

بقدر ما للإعلام السياحي من أثر إيجابي في الترويج السياحي فإنه قد يتحول إلى وسيلة مدمرة للسياحة عندما يكون مخادعا، لا يوافق الحقيقة ويبالغ في إظهار التسهيلات والمرافق والأسعار المنخفضة وجودة الخدمة وفرق العمل السياحي.

إن استخدام وسائل الإعلام بكل أشكالها حديث النشأة في الجزائر ، فقد عرفت انفتاح إعلامي بوجود قنوات خاصة تساهم في نشر المعلومة وإيصالها للمواطن في كل المستويات، والإعلام السياحي الناجح لا يقتصر فقط على نشر العروض والتخفيضات التي تقدمها وكالات السياحة، وإنما يتعداه إلى تواجد بيئة إعلامية تتماشى مع النشاط السياحي الداخلي، لان التركيز على السياحة الخارجية إعلاميا يقدم خدمة للسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية وهذا لا يعود سببه إلى الوكالات السياحية فقط وإنما إلى طبيعة الطلب السياحي الذي تتلقاه الوكالات السياحية وان كانت هيا تتحكم في نوع العرض من خلال هشاشة الخدمات التي تقدمها على مستوى الداخلي والتي تقدم من خلالها الاستياء للسائح من هذه الوكالات[3].

يعتبر الغرض الأساس في توظيف التكنولوجية في العمل الترويجي للسياحة الداخلية هو التعريف بالمنتج السياحي المحلي، ومن خلال نظرتنا على مواقع بعض الوكالات السياحية في صفحات الانترنت نجد أن معظمها إن لم نقل كلها توجه رحلاتها وعروضها إما للسياحة الدينية أو السياحة الخارجية وهذا تماشيا مع متطلبات السوق السياحية في الجزائر[4].

إن التجربة الجزائرية في السياحة الالكترونية لا تزال في بدايتها من خلال إنشاء موقع للوزارة الوصية للوقوف على طلبات تسجيل أو إنشاء الوكالات السياحية دون الإلمام بالمقدرات السياحية التي تمتلكها لأن تطبيق وتفعيل الوكالات السياحية لهذا النوع من السياحة الالكترونية الداخلية يستلزم الوقوف على مدى توفر القدرات المالية والبشرية وحتى

[1] مصطفى ونوغي، **مرجع سابق**، ص 267.
[2] مصطفى ونوغي، **مرجع سابق**، ص 267.
[3] مصطفى ونوغي، **مرجع سابق**، 268.
[4] **المرجع نفسه**، ص 269.

المعلوماتية لوضع مواقع الرحلات السياحية الداخلية والتي من خلالها تستقطب السائح الأجنبي قبل المحلي ويعود سبب غياب الثقافة الالكترونية في التسويق السياحي في الجزائر إلى[1]:

- ✓ صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع السياحة ضعف البنية التحتية التكنولوجية للاتصالات.
- ✓ ضعف البنية القانونية والتشريعية المواتية لتطور وسائل الاعلام والاتصال، بغية تنظيم المعاملات الالكترونية والمصرفية.

توفير مناخ الاستثمار الأجنبي:

وهو يعني توظيف أموال أجنبية لمستثمرين أجانب في قطاع السياحة بالجزائر، وفقا لما تمليه قوانين الاستثمار والتشريعات القانونية السارية في البلد المضيف وقد تسمح الاتفاقيات المبرمة بإدارة استثماراته بتعيين وكلاء أو مديرين يتم اختيارهم من طرف المستثمر، وعلى الجزائر تقديم كل التسهيلات اللازمة في المواقع السياحية باختلاف أنواعها باعتباره استثمارا ينطوي على أفق زمني طويل[2]ويأخذ هذا النوع من الاستثمارات أحد الصيغ التالية[3]:

تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من طرف المستثمر الأجنبي تعود ملكيتها له بالكامل.

- امتلاك كلي لمستثمر أجنبي لمشروع وطني قائم تكوين شركات تابعة أو فروع الشركات متعددة الجنسيات.
- الاستثمار المشترك ويحدد البلد المضيف نسبة الامتلاك.
- الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات التجميع عمليات التملك والاندماج.

وعادة ما يلجأ هذا النوع من الاستثمارات في التمويل بالاعتماد على موارده الذاتية من رأس مال أو بإعادة استثمار الأرباح المحتجزة أو قد يلجأ إلى المديونية بالحصول على موارد مالية من غير البلد المضيف أو الإقراض الذي قد ينشأ بين الشركة الأم وفروعها.

---

[1] المرجع نفسه. ص269

[2] المخاطرية حري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016، ص 136، 137.

[3] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أنه بالرغم من توفر الجزائر على العديد من الموارد السياحية، تبقى مؤشرات القطاع السياحي بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية تلك الموارد التي تتوفر عليها، هذه الوضعية تستدعي إعادة التفكير في السياسة السياحية، خصوصا وأن الجزائر تتوفر على المؤهلات والشروط الطبيعية والجغرافية والبشرية التي تجعل منها وجهة سياحية.

وبالرغم ما تمتلكه الجزائر من تلك المؤهلات، إلا أن مجموعة المعوقات حالت دون النهوض بالقطاع السياحي، حيث أن الإيرادات السياحية المحققة ضعيفة، وكذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت مساهمة ضئيلة جدا، أما مردوده في امتصاص البطالة فكان ضعيفا بتوفير عدد من مناصب الشغل سواء المباشرة أو غير المباشرة.

إلا أن رغم تواضع النتائج، شهد أداء القطاع السياحي تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع فترة التسعينات من القرن الماضي، حيث عرف توسع في طاقات الايواء، تزايد في توافد السياح الأجانب والعائدات المالية.

وتسعى الجزائر في محاولة منها للارتقاء بقطاعها السياحي إلى مستوى المنافسة والتميز حيث قامت بوضع برنامج من أجل دعم وتنمية السياحة وهو المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية [SDAT 2025]للنهوض بهذا القطاع وجعله يواكب القطاعات الأخرى.

الفصل الثالث

التنمية والسياحة في بلدية دلس

تمهيد:

إن اختيار بلدية دلس كمجال للدراسة راجع لامتلاكها لمقومات مختلفة خاصة منها السياحية، مما يجعلها من بين المقاصد السياحية التي تولي لها الجزائر أهمية كبيرة سعيا منها لجذب أكبر عدد ممكن من السواح والاستفادة القصوى من هذا التوافد.

رغم المزايا التي تزخر بها المدينة إلا أنها تبقى بعيدة عن الغايات المرجوة بسبب عدة عوامل ومعوقات مما يستوجب دراسة وضعية السياحة بها وإمكانية تنميتها وتطويرها، وذلك من خلال التطرق إلى مواردها السياحية وإمكانية الاستغلال والتأطير، فالتنمية السياحية ببلدية دلس مرهون باستغلال كافة الإمكانات الطبيعية والبيئية، ووضع سياسة وقوانين ناجعة لتسيير القطاع السياحي من خلال إنجاز العديد من المشاريع والبرامج التي من شأنه ادعم وتطوير السياحة، والتغلب على مختلف المشاكل التي قد تكون عائقا في وجه تطور السياحة على المستوى المحلي والوطني.

المبحث الأول: دلس تاريخ ومقدرات

تعتبر مدينة دلس من المدن الأثرية الجزائرية التي مازالت تمتلك مخزونا تراثيا يبين جانبا هاما من التراث المعماري والفني للجزائر، وتبرز مكانتها في كونها كانت مركزا مهما لمختلف القرى التي كانت محيطة بها في جبال منطقة القبائل الكبرى، مما سمح لها باستقطاب عدد كبير من سكان هذه القرى لممارسة أنشطتهم التجارية ثم الاستقرار فيها، كما كانت مركزا لاستقرار الجالية الأندلسية منذ العهد الحمادي، إضافة إلى أنها كانت على صلة دائمة بمدينتي الجزائر وبجاية، هذا كله ساهم في بروز مدينة ذات خصائص متنوعة بتنوع السكان المستقرين فيها[1].

المطلب الأول: التعريف بمدينة دلس

أولا: تعاريف عامة:

نقدم فيما يلي مجموعة من التعاريف لمدينة دلس جمعناها من بعض المعاجم وكتب التاريخ والرحالة، اخترناها لما فيها من التنبيه على بعض خصائص المدينة وما اشتهر به أهلها في الآفاق والأمصار مما ذكرنا منه في الفقرة السابقة.

1) تعريف الأب لويس معلوف اليسوعي:

قال الأب لويس معلوف اليسوعي صاحب المنجد في اللغة والأدب والعلوم عن مدينة دلس منبها على ما تميز به أهل المدينة من الذوق الفني:

دَلليس: "dellys" مدينة على شاطئ الجزائر عرف أهلها سابقا بإجادة العزف على العود[2].

2) تعريف ليون الإفريقي:

وهو وصف لمدينة دلس من القرن العاشر الهجري السادس عشر ميلادي:

قال الرحالة حسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بلقب "ليون الإفريقي" في كتابه المشهور "وصف إفريقيا" واصفًا مدينة دلس التي كانت تسمّى تدلس أو تادلس قديما ومنبها على خصائص سكان المدينة وأذواقهم وجمالياتهم ومستواهم الحضاري، ومشيراً في نفس السياق إلى ما امتازوا به من الحرف والصنائع وبعض الهوايات." **تادلس (دلس) مدينة عتيقة بناها الأفارقة على بعد نحو تسعة وثلاثين ميلا (عن الجزائر) من شاطئ البحر المتوسط، تحيط بها أسوار قديمة متينة، وحلّ سكانها صباغون لوجود عدد من العيون والجداول بها، وهؤلاء السكان ذوو بشاشة ومرح يحسنون تقريباً كلهم العزف على العود والقيتار يملكون أراضي زراعية كثيرة تنتج القمح بوفرة، ويرتدون لباسا حسنا كلباس الحضريين الجزائريين وقد تعودوا جميعا اصطياد السمك بالشباك، فيحصلون على كمية و افرة منه لاتباع ولا تشترى، و إنما يهدونه لمن يرغب فيه، وتتبع دلس دائما عاصمة الجزائر في كل شيء حكومة وإمارة**"[3].

---

[1] إسماعيل بن نعمان، قصبة مدينة دلس-تراث في حاجة إلى تثمين، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70718 le :30/04/2023.

[2] عامر شعباني، **الأنفاس الأخيرة للأندلس الصغيرة**، الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، ص 14،15.

[3] **المرجع نفسه**، ص 15،16.

3) تعريف أحمد توفيق المدني:

دلس كما وصفها المؤرخ الجزائري الأستاذ توفيق المدني في "كتاب الجزائر" والذي أشار إلى بعدها الإسلامي الحضاري، وإلى أهميتها ونزاع الدول على ملكها، وكذا مشاركاتها العلمية والفنية. **"مدينة دلس: إسلامية ذات مركز ممتاز، كانت في العصور الإسلامية ذات قيمة علمية وفنية واسعة، وكانت تابعة لدولة بني حماد، وكانت محل نزاع بين الدولة الحفصية والزيانية، وأخضعتها إسبانيا مدة قصيرة إلى أن أنقذها الأتراك نهائيا و ابتنوا حولها سورا منيعا واحتلها الجند الفرنسي أولا سنة 1837م ثم ارتحل عنها وأعاد احتلالها من جديد عام 1844م ، وأهل دلّس يمتازون بين البربر باستعرابهم التام لدرجة أنهم نسوا البربرية لغة وأخلاقا وعوائد، وللمدينة مرسى صغير يحميه سد بحري طوله: 103 مترا، والمدينة نقية جميلة طيبة الهواء"[1].**

4) دلس مدينة تاريخية:

دلس من المدن الجزائرية القديمة العريقة في التمدن، ذلك أنها سايرت جل الحضارات التي عرفها حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام الذي يتوسط شمال افريقيا، فدلس كانت قبل مجيء الفينيقيين وقبل ميلاد المسيح بحوالي 250 سنة، بل وجود إنسان ما قبل التاريخ بها واقع أثبته البحث الأثري حيث اكتشفت أوات وأجزاء لأسلحة، وفخار في أكثر من موقع بالمدينة وضواحيها وكانت في عهد الفينيقيين مركزا تجاريا معتبرا وهاما، بحيث تأتيها البضائع من قلب إفريقيا إلى مينائها لتنقل بعدها على مناطق مختلفة حول البحر المتوسط، وكانت آنذاك تابعة للدولة القرطاجية[2].

5) مكانة مدينة دلس بين المدن الجزائرية:

ولقد تعاقب على مدينة دلس الكثير من القادة والملوك والزعماء والأشراف والعلماء والفنانين والسياسيين المحنكين والأدباء البارعين، كما كان لها تاريخ حافل باحتكاكاتها مع الدول والممالك التي تداولت على حكم المدينة من الفينيقيين والرومان والبيزنطيين والوندال والنورموندیين والعرب المسلمين والإسبان والفرنسيين بتياراتهم الدينية والسياسية، وبأعراقهم وأجناسهم المختلفة كما لعبت المدينة أدوارا لا يستهان بها في تاريخ الفتوحات الإسلامية، فكانت رمزا حضاريا يمكن أن تفخر به على المدن الجزائرية الأخرى. ولقد اشتهر أبناؤها بالصمود والثبات في حراسة أحواز مدينتهم، وبسعة صدورهم، وقناعتهم، وذكائهم، وفطنتهم وسماحة معاملاتهم، وبعدهم عن الغش والمراوغة في البيع والشراء وغيرها من المعاملات.[3]

6) التسمية ومعناها:

التسمية المتداولة لمدينة دلّس في أقدم المصادر هي: **تدلّس** أو **تادلّس**، والتي ظهرت في المصادر لسرد الأحداث التاريخية التي وقعت في المدينة انطلاقا من العهد، الحمادي، وبالضبط في سنة 496هـ/1102م- 1103م.

---

[1] عامر شعباني، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] **المرجع نفسه**، ص 17،18.

[3] عامر شعباني، **الأنفاس الأخيرة للأندلس الصغيرة دلس**، دار الوعي للنشر والتوزيع، ص 18.

وفيما يخص أصل التسمية فإن بعض المؤرخين[1] أشاروا إلى أن **تدلّس** أو **تادلّست** استعملها المؤرخون العرب تعبيرا عن الكلمة الأمازيغية ثادلست أو ثادليست، وهي بقايا النبات بعد حصده وتعني بعد تحريفها "الكوخ".

أما معناها في اللغة العربية فهو متعدد منها[2]:

- الدّلسُ: الظلمة، وفلان لايدالس ولايوالس أي لا يخادع ولا يغدر.

دلّس في البيع وفي كل شيء إذا لم يبين عيبه، والتدليس في البيع، كتمان عيب سلعة عن المشتري، ويقال أيضا دلسته فتدلس وتدلسته أي لا تشعر به.

- دلّس جمعها الأدلاس وهو بقايا النبت والبقل، ويقال أدلست الأرض.

- الدّلس: أرض أنبتت بعدما أكلت.

- وهو أيضا النبات الذي يورق في آخر الصيف.

كما يمكن أن تكون تسميتها قد اشتقت من اسم نبات يكثر نموه في المنطقة وضواحيها يسمى **بالداليس** أو **أداليس**[3]، والمشهور في مناطق أخرى من الجزائر بالديس، والذي يستعمل لتغطية سقوف المنازل والتي يمكن تسميتها بالأكواخ ولتلبيس جدرانها من الخارج، كما يستعمل أيضا لتغطية كلأ الحيوانات الذي يجمع في فصل الصيف ويخزن لفصل الشتاء، وتبرم به الحبال التي تستعمل للربط ولنسج شباك صيد الأسماك، ويستخدم الداليس أيضا لصناعة بعض الأواني المنزلية[4].

أما التسمية العربية الحالية **دلّس** فأقدم ظهور لها في المصادر العربية يعود للفترة العثمانية، مثل التمجروتي الذي عاش في القرن 10هـ/16م، ومحمد بن ميمون الجزائري الذي ألف كتابه خلال فترة حكم الداي، محمد بكداش في بداية عشرينات القرن 12هـ/ العشرية الأولي للقرن 18م، ونفس الأمر ينطبق على الورتلاني الذي زار المدينة سنة و1197هـ/ 1782-1783م وذكرها بالصيغتين تدلّس ودلّس.

وظهرت التسمية الفرنسية الحالية بصيغتين هما **Dellys** وهي الأقدم حيث عثرنا عليها انطلاقا من مرجعين صدرا سنة 1830م وأحدهما كان في طبعته الثانية، ومصادره تعود إلى بداية القرن 19م، في حين وردت الصيغة الثانية كما يلي: **Dellis**، وأقدم ما وجدناه عنها يعود إلى سنة 1850م، واستمر إلى غاية أواخر القرن 19م، وبعدها اختفى فاسح المجال للصيغة الأولى فقط التي مازالت تستعمل إلى يومنا هذا، مع ضرورة الإشارة إلى وجود صيغ أخرى قريبة من هذه الأخيرة مثل. **Delly**[5]

---

[1] S. BOULIFA, **Le Djurdjura à travers l'histoire**, Paris, 1925, p 37.

[2] د/ إسماعيل بن نعمان، **مرجع سابق**، ص 22.

[3] «**الداليس**»: هو نبات بري لونه أخضر مائل للاصفرار ينبت بأوراق كثيرة تتوسطها قصبة ويصل طول هذه الأوراق إلى متر أو أكثر، وتسمى كل واحدة بالسعفة، ويتم استغلال هذا النبات في أي وقت من السنة، ويعاود النمو بعد نزعه، وإذا لم ينزع تتجدد أوراقه تلقائيا مع بداية شهر أكتوبر ولا تنفصل الأوراق القديمة إلا بعد فترة طويلة وهي نفس الملاحظة التي أشار إليها بربروجر BERBRUGGER، بقوله أن النبات المسمى بأداليس، ويلفظ بالعربية ديس، أنظر:

-A. BERBRUGGER, **Les Epoques militaires de la grande Kabilie**, Bastide, Alger, 1857, p 231.

[4] د/ إسماعيل بن نعمان، **مرجع سابق**، ص 23.

[5] د/ إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 24،25.

ثانيا: موقع المدينة الجغرافي:

- **موقع المدينة الجغرافي:**

تقع مدينة دلس في المنطقة الساحلية الشمالية لولاية بومرداس وتبعد عن العاصمة بحوالي 105كلم من الجهة الشرقية، حيث تحدها من الناحية الشرقية بلدية تيقزيرت الأثرية والتاريخية مع جارتهما تاقصبت وتفصل بينهما غابة ميزرانة، ومن الجهة الجنوبية سلاسل جبلية وتلال جميلة خصبة وسخية العطاء، ومن الجهة الغربية جبل بوبراك ووادي سَبْعُ: (ساباو)[1] وجبل بوبراك يبلغ ارتفاعه 590م، ومن الناحية الجنوبية الشرقية غابة بوعربي وجبل لاصُوَّاف الذي يبلغ ارتفاعه 371م، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط. ويبلغ ارتفاعها على مستوى البحر بين 70 و80م[2].

ويحد دلس شرقا وغربا مصب وديان، فمن الناحية الغربية مصب واد ساباو (سبع)، ومن الناحية الشرقية واد أوباي (واد الباي)، ونلاحظ أن واد ســاباو أغرز وأطول من واد أوباي، بحيث أن ينابيعه تنحدر من جبال جرجرة وقد كان هذان الواديين لا يجفان على طول السنة إلا فيلا سنوات الجفاف، وكان لكل منهما شاطئا رمليا أبيض نظيفا.[3]

- **موقع المدينة الفلكي:**

توجد مدينة دلس بين خطي عرض: 36.91 درجة، وبين خطي طول: 3.88 درجة[4].

- **الموقع الإداري الحديث وتقسيم الدائرة:**

تقع دائرة دلس بولاية بومرداس، وهي آخر دائرة أو بلدية في الولاية من الناحية الشــرقية، وتنقســم الدائرة إلى ثلاث بلديات وهي[5]:

1. بلدية أعفير من الجنوب الشرقي، وهي الحد الفاصل مع بلدية تيقزيرت التابعة لولاية تيزي وزو.
2. بلدية ابن شهود أو بن شود من الجنوب الغربي منها.
3. بلدية دلس.

وتبعد بلدية دلس عن بلدية تيقزيرت ب: 27 كلم من الناحية الشــرقية، وتبعد عن غابة ميزرانة بحوالي 13 كلم شــرقا، وتبعد عن بلدية رأس جنات ب: 20 كلم، وتبعد عن برج أم نايل ب: 35 كلم، وعن مقر ولاية تيزي وزو ب: 45 كلم، وتبعد عن بلدية بغلية ب: 18 كلم، وتبعد عن بلدية سيدي داود ب: 14 كلم.[6]

***واد سباو:** يلفظ بطريقتين مختلفتين هما: سباو و سيباو، وهذه الأخيرة تنطق عندما تضاف لها كلمة برج، وقد وردت هذه التسمية في مختلف المصادر القديمة، غير أن بعضها تشير إلى التسميات الفرعية التي اشتهر بها، ومنها واد النساء أو واد النسة بعد خروجه من جبال جرجرة، ويعتبر هذا الوادي من أهم وديان القبائل الكبرى، ينبع من جبال جرجرة، ويخترق بلاد القبائل الكبرى قاطعا مسافة تقارب ال 120 كلم، ويصب في البحر في مدينة "تاقدمت"، البعيدة عن مدينة دلس بمسافة 08 كلم غربا، وهو من الادوية التي يقل فيها الماء أو ينعدم خلال فصل الصيف.

[2] عامر شعباني، **مرجع سابق**، ص21.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] **المرجع نفسه**، ص 23.

[5] **المرجع نفسه**، ص25.

[6] **المرجع نفسه**، ص 25.

تمتد البلدية على مساحة 50.60 كلم مربع مع 13.80 كلم من الخط الساحلي ويبلغ عدد سكانها35419 نسمة في عام 2012، وهي مكونة من التكتل الرئيسي وأربعة تكتلات ثانوية: تاقدامت، آزروا، ليصالين وتيزغوين.[1]

على الرغم من ارتباط المدينة إدارياً بولاية بومرداس بعد عام 1984، إلا أنها جزء لا يتجزأ من الإقليم الثقافي للقبائل، بل إنها تشكل ميناءها الوحيد. لطالما جذبت القبائل من الداخل الذين يأتون لقضاء عطلاتهم هناك على حافة المياه، وممارسة الرياضات المائية وغيرها من الأنشطة الترفيهية. تمتد النواة التاريخية، التي امتدت من خلال عمليات حضرية أكثر حداثة، بين جبل بوعربي والبحر، حيث تغوص منحدرات منارة بنجوت في البحر الأبيض المتوسط ، مما يمنحها منظر استثنائي[2].

- **التقويم السنوي لأهل المدينة:**

1) **حول السنة والفصول:** يعتبر تقويم السنة الفلاحية الجزائرية قديما حيث كان الفلاحون يعتمدون على فلاحتهم بهذا التقويم الذي تعتمد عليه منطقة المغرب العربي من شمال إفريقيا، وهو تقويم شمسي ثابت يعمل على تواتر الفصول الأربعة التالية[3] :

- فصل الشتاء من 16 نوفمبر الموافق 28 نوفمبر.
- فصل الربيع من 15 فورار الموافق 29 فبراير.
- فصل الصيف من 17 مايو الموافق 30 ماي.
- فصل الخريف من 17 أغشت الموافق 30 أوت.

هناك بعض المصطلحات التي تتداول في لهجة أهل المدينة والتي لها علاقة بالطقس وذات دلالات على بعض السمات المتعلقة بالمناخ نذكر منها[4]:[5]

- **صلاحة النَّوادر:** ويراد بها المطر الذي ينزل في أواخر الصيف وبداية الخريف تقريبا في حدود 20 أوت 2.
- **الصمايم:** قلب الصيف، ويأتي بمعنى شدّة الحر.
- **القشة:** بداية الخريف ومعناها: الصحة بعد هُزال.
- **الْحَلَال:** دجنبر بداية الشتاء.

1) **حول الشهور:** وهذه بعض الأسماء التي تطلق على بعض الأشهر، وهي في الغالب تدلّ على السمة المناخية السائدة في كلّ شهر، أو على مرحلة زمنية متعلّقة بالموسم الفلاحي كبدو الثمار وغيرها[6]:

---

[1]Centre National d'Etudes & de Recherches Appliquées en Urbanisme, Program D'action Par Commune, **Description De L'unité D'aménagement De Dellys-Naciria**, Commune De Dellys, p.181.

[2]DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, WILAYA DE BOUMERDES, **ELABORATION DE PLAN D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE PAT TAKDEMPT "DELLYS"**, MINISTRE DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT, p.05.

[3]عامر شعباني، **مرجع سابق**، ص41.

[4]**المرجع نفسه**.

[6]**المرجع نفسه**، ص41،42.

- يناير القوارح: والمراد به البرد الشديد.
- فبراير: الفواتح
- مغرس: الموالح
- يبرير: الصوالح
- مايو: الحسوم: وفيه يقولون: "عَرِ كْساكْ وعومْ بعد 40 يوم" أي خفف من اللباس واسبح بعد ذلك.
- الفطاير: أوائل أفريل.
- النيسان: مصطلح فلاحي وفيه 14 يوما يبدأ من 10 ماي من كل سنة الموافق ل 27 أفريل.

ثالثا: الصناعات التقليدية:

1) صناعة الدوم والديس (الداليس):

عرفت حرفة صناعة الدوم والديس أو الداليس كما يعرف في لهجتهم في منطقة دلس وما حولها منذ القديم، حتى إن بعض من حقق في اسم المدينة وفي سبب تسميتها ذهب إلى أن أصل الاسم الذي هو: "دلس" أو "تدلس" إنما هو راجع إلى نبتة "الديس" التي كانت تنبت بكثرة في المنطقة، ولقد برع أهل المدينة ومن حولها في صناعة منتجات الدوم من قفف وأطباق بأنواعها وأشكالها: المستطيل والمدور والصغير والكبير والمزخرف ومخابي، وأنواع الحصير، و"المْظلاَّتْ"[1]، و"الثُّقَّال"[2] للرّحى، و"سيَّارْ"[3] الدقيق بأنواعه: "الرفَّاد"، و"الغَرْبال" و"الخرّاجْ"، كما كانوا يصنعون شبه براميل بالدوم والديس لحفظ أنواع الحبوب، والتين المجفف: "الكرموس وغيرها[4].

2) صناعة الفخار:

كما احترف بعض أهالي المدينة صناعة الدّوم والديس فقد احترف بعضهم الآخر حرفة صناعة الفخار، حيث كانوا يصنعون من الطين الأحمر المتوفر في المنطقة قللا وجرارا، وأواني الطبخ والأكل، والقدور، والكسكاس الطيني، والطنجرة الفخارية، و"النافخ" أو (المجمرة)، والصحون، وبعض الجفان، وغيرها..[5]

*المظلاّت: جمع لمظلة، وهي عبارة عن غطاء الرأس مصنوع من الدوم.

*الثّفال: هو الذي يفرش للرحى، يصنع من الدّوم.

*سيّار: هو الذي يصفى به الدقيق مما قد يشوبه من غيره. وقد يستعمل نوع منه لاستخراج دقيق حبات السميد من الخشن ليستعمل كل نوع فيما يناسبه من الأكلات كالمحمصة أو البركوكس أو الكسكس وهكذا..

[4] عامر شعباني، **مرجع سابق**، ص 219.

[5] **المرجع نفسه**، ص 220،221.

الصورة رقم (01): صور عن بعض منتوجات الصناعة التقليدية في مدينة دلس:

المصدر: من اعداد الباحث (رحى القمح والشعير منحوت من الصخر)

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية لمدينة دلس

أولا: الثروة الطبيعية:

وهي مجموع المناظر الطبيعية المتنوعة التي تتكون من منطقة ساحلية، ومنطقة غابات كبيرة (غابة تاقدامت، غابة بوعربي)، وأرض زراعية خصبة وأرض رطبة حول وادي سباو، تشكل الحد الطبيعي للجزء الغربي من المدينة.

التضاريس:

- **الجبال:** لها جبل واحد يحضنها من الجهة الجنوبية يبلغ ارتفاعه 371 متر ويسمى جبل لاصواف تُتوجه غابة كثيفة جميلة تسمى بوعربي تزود المنطقة بالهواء النقي المنعش، وفي حجر الجبل بساتين ومنازل تشرف على البحر الأزرق الخلاب[1].

أما بساتينها فهي أرض خصبة في كل ما تنتجه من خضر وفواكه أو حبوب، وكانت معروفة ومشهورة بإنتاجها للبواكر لما فيها من فلاحين مهرة، حيث كانوا ينتحون جل أنواع الخضر في غير فصولها الطبيعية، هذا كان قبل وجود البيوت البلاستيكية حيث كانوا يعتمدون في ذلك على الديس وأوراق القصب وكثرة الأسمدة[2].

جبل لاصواف والبساتين أحسن واجهة شمالية لدلس:

يقع جبل لاصواف غرب وشمال مدينة دلس، سهله الشمالي يسمّى البساتين أو الأجنة أي: الجنان لما فيه من بساتين الخضر والفواكه المختلفة، ويعتبر أجمل جبل في المنطقة لكثرة غلات أشجاره من لوز وخروب وتين ومشمش وإجاص وخوخ ورُمّان وعناب وموز وتفاح وعنب وبرتقال وبلاكمين ومصاع وليمون وسفرجل وبرقوق، وهو كمثابة الرئة للمدينة لأنه يلتصق بغابة كثيفة الأشجار من الجهة الجنوبية الشرقية وتسمى هذه الغابة بغابة "بوعربي"، حيث تكثر فيها أشجار الصنوبر، ومن الناحية الغربية بغابة أخرى هي غابة غار الضبع مكونة من أشجار العرعار وبوحداد وذرو وتوزال والزيتون الحشادي حيث تمتد إلى رأس كهف أمري المطل على واد سباو (سبع)[3].

[1] المرجع نفسه، ص31.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص32

وطول هذه البساتين من باب سور المدينة الشرقي إلى المطل أربع كيلومترات بالطول، وثمان مائة متر (800م) عرض في المعدل تقريبا، وكان أصحاب هذه البساتين مشهورين في إنتاج البواكر المختلفة تسوق إلى المناطق المجاورة ومنها ما ينقل إلى العاصمة.[1]

تتمتع بلدية دلس بتضاريس متنوعة، تساعد على تطوير السياحة الجبلية، الاستكشافية، الحموية، الرياضية والصيد الخ..[2]

الأودية: تتوفر البلدية على ثروات مائية مهمة، تتمثل في الأودية التي تنبع من جبال الأطلس لتصب في البحر، وأهمها: وادي سباو غربا ووادي أوباي شرقا.

الغابات: ثروة غابية ونباتية جد معتبرة متمثلة في:

غابة بوعربي التي تقع على التكتل الجبلي لدلس تبلغ مساحتها 74 هكتار[3].

المناخ:

مثل الساحل الجزائري بأكمله، تتمتع بومرداس بمناخ البحر الأبيض المتوسط ، رطب في الشتاء وحار وجاف في الصيف. لكن قربها من البحر يخفف درجة الحرارة في الشتاء ويبردها صيفا[4].

هطول الأمطار غير منتظم ويتراوح بين 500 و700ملمفي السنة. يتميز بعدم التوازن بين 6 أشهر ممطرة (من أكتوبر إلى مارس) بحد أقصى في ديسمبر، ومن ناحية أخرى فترة صيف (من أبريل إلى سبتمبر) هو الأكثر جفافاً مع هطول أمطار نادرة. تشهد درجات الحرارة انخفاضًا نظرًا لقربها من البحر ووجودها على العديد من الأنهار بمتوسط سنوي 18 درجة مئوية[5].

والرياح السائدة هي الرياح الغربية والشمالية الغربية مع غلبة في الأشهر من نوفمبر إلى أبريل، من ناحية أخرى، تسود الرياح الشرقية والشمالية الشرقية في الصيف مع نسمات البحر، وتكون الرياح الشمالية أكثر تواترا وتهب على مدار العام. رياح الخماسين، رياح جنوبية حارة وجافة تهب جنوب شرق وجنوب غرب، تحدث فقط بكثافة منخفضة بمتوسط سنوي يبلغ 20 يومًا في السنة[6].

المرسى:

تشكل الهضبة المرتمية في البحر من الناحية الشرقية مخبأ طبيعي اختاره أهالي المدينة كمرسى محمي من الرياح الغربية. وبذلك شكل ميناء طبيعيا لم تسهم يد الانسان فيه[7].

الرؤوس البحرية: لمدينة دلس ثلاثة رؤوس بحرية كانت في الماضي إستراتيجية وهامة بالنسبة لمراقبة شاطئها الشرقي والغربي وما بينهما[8]:

---

[1] عامر شعباني، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس، **مونوغرافيا لولاية بومرداس**، ص01.

[3] **المرجع نفسه**، ص 02.

[4] DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, **op.cit**, p.10.

[5] **Ibid**.

[6] **Ibid**.

[7] عامر شعباني، **مرجع سابق**، ص32.

[8] **المرجع نفسه**، ص31،32.

1. رأس سيدي عبد القادر، ويسمى أيضا دماغ سيدي عبد القادر، أو يسمى بالميناء القديم، أو يسمى رأس الجبانة أو رأس الطرف.
2. رأس برج الفنار، أو فنار ابن غوث
3. دماغ سيدي المجني، على الساحل الغربي بكامله وسيشار إليهم في الشكل أسفله:

الخريطة رقم (01): خريطة تمثل الرؤوس البحرية بساحلها

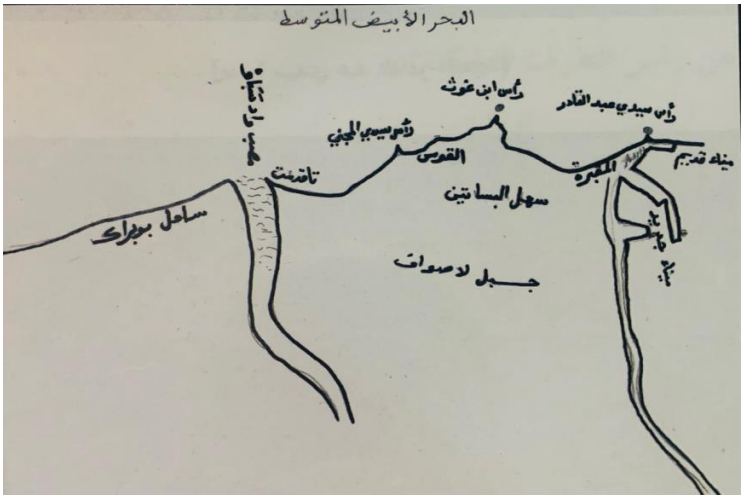

المصدر: عامر شعباني، مرجع سابق، ص 33

ثانيا: المعالم التاريخية، الثقافية والدينية:

قصبة دلس:

تعتبر قصبة دلس من أقدم وأهم المعالم التاريخية في الجزائر حيث يعود بناءها إلى الفترة الحمادية عام 1068 من طرف "**معز الدولة ابن صمادح**" حاكم امارة الميريا بإسبانيا الذي فر منها أمام المرابطين إلى مدينة بجاية ومنها إلى مدينة دلس[1].

كما عرفت القصبة الكثير من الأحداث والوقائع منها استقرار وسكن البحار العثماني "**خير الدين بربروس** "باعتبارها المقاطعة الشرقية لولاية الجزائر، وكذا زيارة "**الأمير عبد القادر**" لها ومكوثه بها عدة أيام في عام1838، كانت هذه القصبة عبارة عن كتلة واحدة إلى غاية 1844، حيث تم تقسيمها من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي إلى قسمين بواسطة الطريق الوطني رقم 24 وهي:

القصبة السفلى:

تشمل تسمية القصبة السفلى المساحة المحددة بالبحر الأبيض المتوسط شرقا، ورأس الطرف شمالا، والطريق الوطني رقم 24 غربا، والمنشآت العسكرية الفرنسية جنوبا، وتتكون من ست تجمعات سكانية متراصة مفصولة عن بعضها بشوارع متغيرة في اتساعها وامتدادها[2].

[1] **زيارة ميدانية إلى قصبة دلس**، يوم الخميس 02 مارس 2023.

[2] د/ إسماعيل بن نعمان، **مرجع سابق**، 71.

ومن هذه التجمعات السكانية تشكلت أربعة أحياء، بالإضافة إلى منشآت منفردة أو مجتمعة تقع على جوانب الشارعين اللذين يحدان القصبة السفلى من الجهتين الشمالية والشرقية، وهذه الأحياء هي[1]:

1) حومة سيدي البخاري.
2) حومة الدرب.
3) حومة سيدي الحرفي.
4) حومة الميزاب[2].

بعض صور قصبة دلس السفلى:

الصورة رقم (02): صور لقصبة دلس السفلى

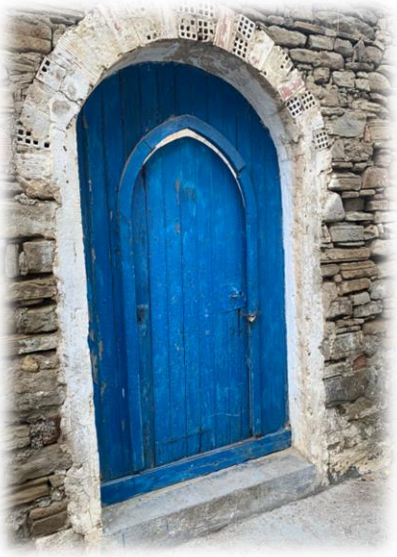

المصدر: من اعداد الباحث

[1] **المرجع نفسه**، ص 71، 72.

*الميزاب: الميزاب كلمة تعني في اللغة العربية القناة التي يجري فيها الماء، وهو الاسم الذي يناسب هذا المكان لوجود العين، أنظر: لويس معلوف، المنجد في اللغة والآداب والعلوم، ط18، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1965، ص 698.

القصبة العليا:

تقع غرب الطريق الوطني رقم 24 وهي محددة بالطريق الوطني رقم 24 شمالاً وشرقاً، والسور المنجز في العهد الفرنسي غرباً، والشارع الذي يفصلها عن مقر البلدية جنوبا ويمكن تقسيمها إلى قسمين يفصلهما الشارع الواقع شمال المسجد الحالي، والممتد عموديا من الشرق إلى الغرب، فتنتج عنه مجموعتان واحدة شمالية وأخرى جنوبية يطلق عليه اسم سيدي يحي[1].

ومن هذه التجمعات السكانية تشكلت أربعة أحياء، اثنان منها في القسم الشمالي هي[2]:

1) حومة سالم.
2) حومة حمام الروم.
3) حومة سيدي يحيى.
4) حومة سيدي منصور.

وأهم ما يمكن استنتاجه من استعراض هذه الحومات هو أن تسميتها المحلية بالحومة مماثل لما هو معروف في معظم المدن الجزائرية، والمقطع الثاني من تسميتها يقترن دوما بمنشآت عامة موجودة ضمن مجموعة من مبانيها. وتغلب عليها التسمية الدالة على منشآت دينية، ولا يستعمل اسم لمبنى عمومي أو خاص أو بنوع من شوارعها إلا إذ كانت الحومة خالية من أي مبنى ديني، وهو ما يمكن تفسيره بمدى ارتباط السكان وتقديسهم لكل مبنى له علاقة بهذا الجانب خاصة منها الأضرحة. أما حدودها فهي غير ملتزمة بحواجز معينة، وتطلق تسمية **"حومة"** عادة على مجموعة من المساكن المتجاورة أو المتقابلة، وتتباين مساحتها من حومة لأخرى، ولا يتحكم فيها أي ضابط أو قانون يحدد مساحتها، ولكل حومة مصلى تسمى به، والحومة التي ليس لها هذا المصلى تستعمل المصلى الموجود في أقرب حومة إليها.[3]

تتربع القصبة العتيقة على مساحة 16.25 هكتار وتعلوا سطح البحر ب 27متر، وتطل مباشرة على الميناء، يتكون هذا المعلم التاريخي المصنف كتراث وطني محمي ضمن القطاع المحفوظ لمدينة دلس من حوالي 180 منزل مترابطة بطرقات وممرات ضيقة مبلطة بالحجارة، بهندسة معمارية فريدة من نوعها فهي خليط من الطابع الأندلسي العثماني المحلي برياضها ومشربياتها وقرميدها[4].

تحوي القصبة العتيقة العديد من المعالم التاريخية الهامة منها: ضريح سيدي الحرفي، المدرسة القرآنية سيدي عمار، منزل خير الدين بربروس ومجد الإصلاح[5]. والأشكال التالية توضح صور لتابوت بضريح سيدي الحرفي ومنزل خير الدين بربروس:

---

[1] **المرجع نفسه**، ص72.
[2] **المرجع نفسه**، ص71،72.
[3] **المرجع نفسه**، ص 74.
[4] زيارة ميدانية لقصبة دلس، **المرجع نفسه**.
[5] **المرجع نفسه**.

الصورة رقم (03): تابوت خشبي بضريح سيدي الحرفي

المصدر: من إعداد الباحث

الصورة رقم (04): منزل خير الدين بربروس

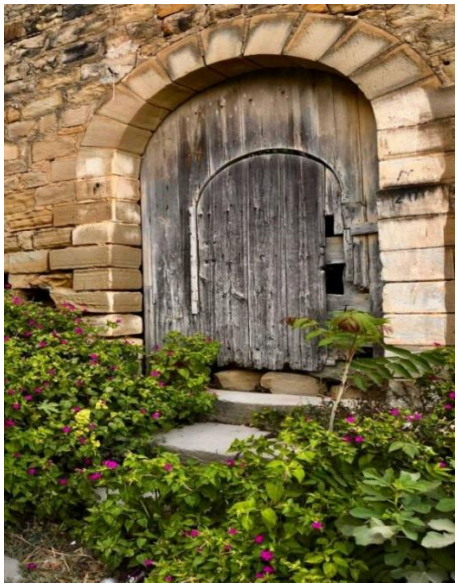

المصدر: من إعداد الباحث (منزل خير الدين بربروس)

ثالثا: الهياكل القاعدية والمواصلات:

الهياكل البحرية (الموانئ): تتوفر بلدية دلس على ميناء متعدد الخدمات من صـيد وتجارة وهو ميناء دلس الذي يعرف باسم الميناء القديم (Le Vieux- Port)[1]

شبكة طرقات هامة:

إقليم بلدي به شبكة طرق متداخلة بشكل جيد، تتجسد من خلال عدة طرق مهمة[2]:

- الطريق الوطني رقم 24 الذي يربط مدينة دلس بولاية تيزي وزو والناصرية وبويرة على الجانب الغربي.

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس، **مرجع سابق**، ص02.

[2] DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, **op.cit**, p.06.

- الطريق الوطني رقم 24A من بنشود ويتجاوز بلدية دلس لينتهي عند شاطئ تاقدامت.
- مسار الولاية رقم 154 الذي يربط بلدية دلس بالريف.
- الميناء التجاري وصيد الأسماك الذي يسمح لها بالارتباط عن طريق البحر.

المبحث الثاني: المشاريع السياحية في بلدية دلس

المطلب الأول: دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية لبلدية دلس:

الهدف الرئيسي من دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية هو تحليل الوضع الحالي من حيث الديموغرافيا والتعليم والتوظيف والإسكان والبنى التحتية المختلفة. والسماح بإنشاء تشخيص يبرز حالة التوازن / أو عدم التوازن بين العرض والطلب فيما يتعلق بالسكان واحتياجاتهم. كما تتمثل في تحديد التطور الديموغرافي وتكوينه وتوزيعه (حسب العمر والجنس) والظواهر التي تؤثر على السكان، إما بشكل مباشر مثل معدل المواليد والوفيات والهجرة أو بشكل غير مباشر مثل التوظيف والتعليم والإسكان[1].

التعداد هو الأداة الأساسية للديموغرافيا، وهذا التحليل يعتمد بشكل أساسي على بيانات من مكتب الإحصاء الوطني L'ONS(RGPH 1998-2008)، محدثة ومكملة مع خدمات البلدية[2].

1) التحليل الديموغرافي:

يشكل تحليل الجانب الديموغرافي أساس أي دراسة اجتماعية اقتصادية لأنها تسمح بذلك فهم أفضل للجوانب الأخرى الناشئة عن هذه الدراسة، ويوضح تحليل توزيع السكان وفقًا للتشتت الجغرافي كما هو موضح في الجدول أدناه حجم السكان المكونين: تكتل العاصمة والتجمعات الثانوية والمناطق المتفرقة[3].

الجدول رقم (01): توزيع السكان حسب مناطق انتشارهم 2008.

التوزيع	السكان 2008	النسبة %
المقر	22013	% 66.8
تاقدامت	2796	% 8.48
آزروا	1416	% 4.3
تيزغوين	1087	% 3.3
تاقدامت	967	% 2.93
منطقة متفرقة	4665	% 14.16

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

[1]DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, **op.cit**, p.11.
[2]**Ibid.**
[3]**Ibid.**

2) العمل والوظيفة:

يعتمد تحليل العمالة على بيانات من RGPH لعامي 1998 و2008 التي تبرز بالتفصيل وهذا بفضل الدراسات الاستقصائية التي أجريت في الميدان، والمعايير المختلفة المرتبطة بالسكان النشطين والعاملين، والعاطلين عن العمل، وتوزيع العاملين حسب فرع النشاط الاقتصادي إلخ...[1].

خصائص الوظيفة عام 2008:

الجدول رقم 02: يتيح الجدول أدناه بعض المعايير المتعلقة بالتوظيف

المجموع	السكان النشطين		السكان العاملين		السكان العاطلين عن العمل	
2008	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
32954	13683	% 41.52	11366	34.49%	2317	24 %

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن السكان النشيطون شمل 13683 شخصا أي: 11366 موظفا و2317 عاطل عن العمل، إذا من الضروري إعادة النظر في الأنشطة الإبداعية التي توائم سكان مدينة دلس وتخلق الكثير من الوظائف لهم في المستقبل.

يجب اعداد خطة لتطوير المناطق الريفية والامكانيات الزراعية الريفية بما في ذلك تربية الماشية التي تقدمها المنطقة، بالإضافة إلى ذلك يمثل قطاع السياحة قطبا اقتصاديا جديدا يخلق وظائف بامتياز[2].

تعتبر مدينة دلس من المدن الغنية بأنشطتها الاقتصادية، وخدماتها، ومجال نشاطها، وميناءها. إذ تساعد أراضي البلدية على تنمية[3]:

الزراعة: مثل زراعة الكروم، زراعة الأشجار.

الماشية: مثل انتاج الحليب.

هيكل الشغل:

الجدول رقم 03: توزيع العمالة حسب قسم النشاط الاقتصادي:

السكان	القطاع الأساسي (الزراعي)		القطاع الثانوي		قطاع الخدمات	
العاملين	فعال	النسبة	فعال	النسبة	فعال	النسبة
11366	2054	%18.07	3259	% 28.67	6049	% 53.26

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

وفقًا لتحليل الجدول أعلاه، يبدو أن السكان العاملين يتلقون رواتبهم بنسبة كبيرة في أنشطة التعليم العالي (الإدارة والخدمات والحرف اليدوية والتجارة) وأنشطة خلق فرص العمل مثل البناء والتشييد. الصناعة. أما القطاع الأقل تمثيلا هو قطاع الزراعة.

[1] **Ibid**.
[2] **Ibid**, p.12.
[3] Centre National d'Etudes & de Recherches Appliquées en Urbanisme, **op.cit**, P.182.

3) النقل:

ترتبط مدينة دلس ارتباطا وثيقا بالمناطق المحيطة، ويتم توفير وسيلة النقل التي يغلب عليها الطابع الريفي من قبل حافلات مجهزة. في هذا السياق من الضروري الإشارة إلى أن مدينة دلس تفتقر لمحطة حافلات تلبي المعايير، بالإضافة إلى غياب أماكن وقوف السيارات ومواقف السيارات التي تضمن سيولة أفضل[1].

على مستوى البلدية، يقترح مضاعفة وتنويع وسائل النقل من أجل الانفتاح على المزيد من السكان المقيمين في التجمعات الثانوية والمناطق المتناثرة، لذلك من الضروري تشجيع العاملين في القطاع الخاص للنقل العام للركاب بإصدار تراخيص والتصريح باقتناء مركبات جديدة وتشغيل خطوط جديدة لا تعمل حاليا[2].

4) <u>مراجعة المعدات الموجودة:</u>

جدول رقم (02): المنشآت القاعدية الموجودة في بلدية دلس

المعدات التعليمية	مدارس ابتدائية	مدارس متوسطة	مدارس ثانوية	مركز التدريب المهني	معهد تدريب الصيد
	19	05	04	01	01

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

المعدات الرياضية	ملعب مشترك	ملعب ماتيكو	فضاء للعب	قاعة الرياضة	قاعة متعددة المزايا	الكشافة	مركز إجازة قيد الانجاز
	01	05	05	01	01	01	01

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

المنشآت الثقافية	دار الثقافة	دار الشباب	مركز ترفيهي	الحضانة	حديقة عمومية	مركز قضايا المرأة	مسرح	مسجد	مقبرة
	01	03	01	05	01	01	02	14	04

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

المعدات الصحية	مستشفى	مستوصف	غرفة العلاج	مركز الصحة
	01	02	05	01

المصدر مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

معدات تجارية	
سوق جواري	01

معدات إدارية وخدماتية	
بلدية APC	01
ملحق بلدي	01

[1]DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, **<u>op.cit</u>**, p.12.
[2]**<u>Ibid</u>**.

حظيرة البلدية	01
دائرة	01
بريد الجزائر	04
وكالة الاتصالات	03
مركز الاتصالات	01
الحماية المدنية	01
محكمة	01
مسلخ	01
الدرك الوطني	01
حرس جماعي	01
الامن الحضري	01
مصايد الأسماك	01
حفظ الأسماك	01
قسم الصيد	01
قسم الزراعة	01

التقسيم الهيدروليكي	01
فرع التخطيط العمراني	01
فرع الأشغال العامة	01
عائدات الضرائب	01
إيصال جمركي	01
التفتيش الجمركي	01
وكالة سونالغاز والجزائرية للمياه	01
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء	01
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء	01
البنوك	04

المصدر مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بلدية دلس تمتلك الكثير من المنشآت القاعدية لكن من جهة أخرى هذه المنشآت لا تحتوي على مساحة كافية مناسبة لتطوير محتمل.

5) الإمكانات:

تعتبر سلسلة جبال بوعربي في الوقت الحالي محمية تماما من التحضر السريع التي تشهده بقية المدينة، ويرجع هذا بالأساس إلى صعوبات الوصول والتشكيل غير المتكافئ الذي يظهر على سطح الأرض، ويعد الجبل موطنا لغابة غنية بمجموعة متنوعة من الحيوانات والنباتات وغابات بأشجار الصنوبر على مساحات واسعة، تبلغ مساحتها حوالي ستين

هكتارا مصنفة تراثيا من ملكية الغابة، هناك العديد من الأراضي التي لها طابع غابات خاص وهي أكثر عرضة للتهديد من قبل التحضر[1].

ومن أجل الاستمرار في الحفاظ على هذا المشهد الطبيعي، يجب على أصحاب هذه الأراضي أن يستغلوها لجعلها مربحة، ويمكنهم القيام بذلك من خلال الاستثمار في السياحة البيئية، من خلال إنشاء حدائق ترفيهية للاسترخاء تحترم الطبيعة المحيطة. على جبل بوعربي، حيث يتمتع المرء بإطلالة رائعة على المناظر الطبيعية المحيطة به ومساحة متاحة للحرية والتنفس. على هذا النحو، فإنه يستحق أن يكون أكثر ملاءمة، ومتاحًا للجمهور. بالإضافة إلى ذلك، هناك السياحة الساحلية في مناطق ليصالين وتاقدامت للعملاء الجماهيريين[2].

6) السياحة:

يعد تطوير السياحة الجبلية والساحلية عاملاً اقتصاديًا في تعزيز البلدية، وذلك من خلال التطوير حدائق عامة ومناطق ترفيهية في منطقة الغابات لجعلها جذابة. مع تطوير PAT، التي توفر أرضًا للاستثمار في البنية التحتية السياحية، وبالتالي ستصبح دلس مركزًا للجذب الاقتصادي بامتياز، واحترام هذا التطور المجتمعي سيؤدي إلى إحياء النشاط الاقتصادي الريفي[3].

المطلب الثاني: مخطط التهيئة السياحية بدلس:

يهدف مخطط التهيئة السياحية إلى وضع استراتيجية للتنمية السياحية في منطقة التوسع السياحي المعنية كما يعرف المشاريع التي تسمح بالسيطرة على الفضاء المخصص لها، وتحويلها والتنبؤ باستغلالها لخدمة السياحة وفقا لحدود منطقة التوسع السياحي.

انطلاقا مما سبقتم اختيار منطقة التوسع السياحي تاقدامت التي تعتبر عينة نموذجية بالنسبة للمظهر الطبيعي المتنوع، إضافة إلى الموقع الهام الذي يزيد من قيمتها السياحية ومحاولة التدخل عليه بطريقة ناجعة لتنمية السياحة بالمنطقة.

تعريف منطقة التوسع السياحي: هي كل منطقة أو امتداد بمنطقة يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسباحة مؤهلة الإقامة تنمية منشأة سياحية يمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية[4].

أولا: تعريف مخطط التهيئة السياحية PAT:

1) ما هو مخطط التهيئة السياحية (PAT):

وفقا للمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07-86 يقصد بمخطط التهيئة السياحية " مجموعة القواعد العامة والخاصة بتهيئة واستعمال منطقة توسع سياحية والمواصفات الخاصة بالتعمير والبناء وكذا الاتفاقات المطبقة فيما يخص استعمال وحماية الأملاك والعقارات المبنية حسب الطابع السياحي للموقع.

---

[1] DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, **op.cit**, p.13,14.
[2] **Ibid**, p.14.
[3] **Ibid**.
[4] بوشاكر أسماء، **مرجع سابق**، ص 45.

أيضا هو مجموعة القواعد العامة والخاصة لتطوير واستخدام الأراضي على مستوى منطقة التوسع السياحي. يحدد PAT متطلبات التخطيط والبناء المحددة بالإضـافة إلى حقوق الارتفاق المطبقة فيما يتعلق باسـتخدام وحماية الممتلكات والمباني المبنية حسب المهنة السياحية للموقع[1].

يعد مخطط التهيئة السـياحية جزءا من أدوات تخطيط اسـتخدام الأراضـي والتخطيط الحضـري. على هذا النحو، تشكل خطة التنمية السياحية تصريح تقسيم لأجزاء المبنى. كما يعتبر المخطط الأداة التشغيلية لتطوير منطقة التوسع للموقع السـياحي. حيث يترجم جميع الأعمال الخاصة بإنشاء البنية التحتية الأساسية للمساحات والمناطق المخصصة لاسـتيعاب الاسـتثمارات السـياحية. وبالتالي فإن خطة التنمية السـياحية تسـمح للتخطيط المكاني للشـبكات المختلفة والمناطق المشتركة وتحديد تخصيص الدفعات لتنفيذ البرنامج المتوقف[2].

2) الأهداف العامة لخطة التنمية السياحية:

تستند الأهداف العامة لخطة التنمية السياحية بشكل أساسي على العناصر التالية:

- تهيئة وتنظيم المناطق السياحية.
- حماية الفضاءات الطبيعية والثقافية.
- اقتراح تنفيذ وإعداد المرافق السياحية[3].
- حماية وتعزيز الإمكانات السياحية لقاعدة .PAT
- تحديد طريقة استخدام الأرض حسب المهنة السياحية للهيئة العامة لاتفاقية بازل.
- تحديد البنية التحتية الأساسية لتطوير منطقة PAT.
- تحديد نوع البنية التحتية السياحية المراد حقنها على مستوى PAT.
- تسهيل وتنظيم وتشجيع الاستثمارات السياحية[4].

ثانيا: تطوير مخطط التهيئة السياحية دلس:

وفقًا لـــلمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، تستفيد بلدية دلس من 9.95 كم من الخط الساحلي، وتشمل منطقتين (منطقة التوسع السياحي تاقدامت وليصالين). تمتد منطقة التوسع السياحي تاقدامت على طول ساحل بلدية دلس وتقع على الجانب الشمالي الغربي وبشكل أدق في التكتل الثانوي تاقدامت، وتقع منطقة التوسع السياحي ليصالين على الجانب الشمالي الشرقي من البلدية بساحلي يبلغ طوله03 كم[5]. وسيشار إليهما في الخريطة أسفله:

[1]DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, **op.cit**, p 04.
[2]I**bid**, p04.
[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، مارس 2007.
[4]DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, **op.cit**, p04.
[5]**Ibid**, p.15.

الخريطة رقم (02): خريطة توضح موقع مناطق التوسع السياحي بدلس:

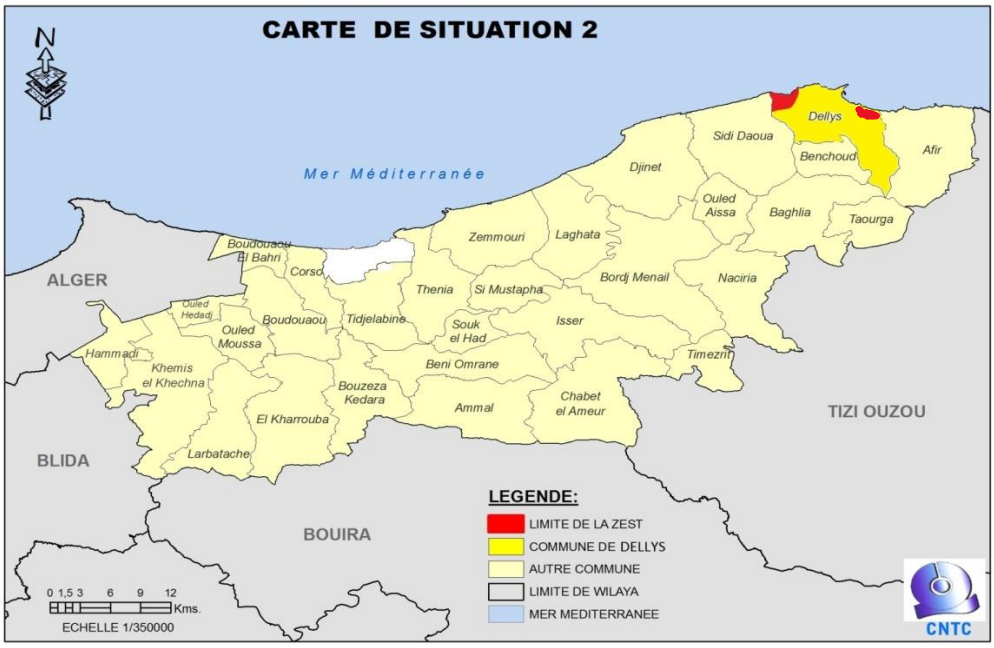

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

عرض مخطط التهيئة السياحية لمنطقة تاقدامت:

تحديد الموقع:

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 232/88 الصادر في 1988/11/05 المتضمن إعلان مناطق التوسع السياحي، تم تحديد موقع تاقدامت ب:[1]

- شمالا: البحر الأبيض المتوسط
- جنوبا: الطريق الوطني RN24
- غربا: وادي سباو
- شرقا: سيدي المجني

1) <u>الطبيعة القانونية للأرض:</u>

تتميز الأراضي السياحية في منطقة تاقدامت بوجود نوعين من قانونين رئيسيين:

أ) مجال الدولة:

تستحوذ على معظم أراضي منطقة تاقدامت التي تحتل 85 %من إجمالي المساحة، وهي مقسمة إلى ثلاث أنواع:[2]

❖ المجال العام البحري:

[1] **<u>Ibid</u>**, p.16.
[2] **<u>Ibid</u>**, p.18.

يتكون أساسا من شاطئ البحر والتربة وباطن البحر حتى حدود المياه الإقليمية، ومن بين استخدامات المجال العام البحري الذي يطلب من الإدارة التحكيم فيما بينها، يمكننا الاستشهاد بما يلي:

- أنشطة الاستحمام على الشواطئ
- استقبال الثقافات البحرية التي تؤدي إلى هذه الأنشطة
- إقامة أعمال الموانئ أو السلامة البحرية
- الحفاظ عليها كمساحة طبيعية

❖ مجال الغابة:

يشمل جميع المساحات الخضراء ذات الطابع الخارجي، بما في ذلك السدود والمنحدرات المليئة بالأشجار.

❖ المجال الزراعي:

تحتل الجزء الشرقي من قاعدة مخطط التنمية السياحية لتاقدامت في شكال مزارع جماعية

ت) المجال الخاص:

تحتل 15 %من إجمالي مساحة تاقدامت المزروعة في مزارع الكروم[1].

2) القيود وحقوق الارتفاق:

يقدم مخطط التنمية السياحية تاقدامت تسهيلات، حيث يتم تخصيص مناطق غير مبنية تمليه المتطلبات الأمنية[2] :

❖ **الطريق الوطني رقم 24:** الطريق الوطني رقم 24 الذي يحد منطقة تاقدامت على الجانب الجنوبي به منطقة غير مبنية تبلغ35 مترا على جانبي محور الطريق.

❖ **الوديان والشعب:** يتم العبور على تاقدامت من قبل عدد كبير من الشعب وواد سباو تمثل هاتان الشعبتان والوادي ارتفاق 6 أمتار في نهاية الحافة الأمامية.

❖ **المساحات الخضراء والغابات:** يجب الحفاظ على جميع غاباتPAT، والمساحات الخضراء الموجودة داخل أو خارج محيطPAT، وبالتالي تقدم تسهيلًا يجب احترامه.

❖ **المجال البحري العام:** يقدم مجموعة متنوعة من العروض للشاطئ والتي يجب حمايتها من خلال حماية المنحدرات وجزء مهم من الشاطئ الخلفي الذي يجب تعزيزه بتجهيزات الإضاءة.

❖ **حماية الشاطئ:** تتواجد بكثرة في الجزء الشمالي، وهي تتكون أساسا من رمل ناعم إلى خشن ومضغوط، وأحيانا متدرجا ومتماسكا بشكل.

هذه الرمال التي تتطور على طول الساحل وتشكل المنحدرات الساحلية هي مصدر عدم الاستقرار والحركات التي تهدد هذه المنحدرات الساحلية على مستوى الهضبة الشرقية لمنطقة PAT.

تتميز هذه الوحدة الرملية بخصائص جيوتقنية جيدة بشكل عام فعندما تكون بالقرب من المنحدرات أو على السدود تصبح عرضة للانهيارات الأرضية.

---

[1] **Ibid**, p.19.
[2] **Ibid**, p p.19-22.

استنتاج:

إن تنمية الموارد السياحية الموجودة في هذه المنطقة التي تتميز بشكل أساسي بموقعها المواجه للبحر وهيمنة المناظر الطبيعية على جميع أراضي الواجهة البحرية يمكن أن تكون مفيدة فقط للسياحة الساحلية والعملاء الجماعيين هذا الموقع الملائم لتطوير المرافق السياحية بامتياز وهي[1]

- ✓ منتجعات سياحية
- ✓ قرية سياحية
- ✓ مجمع رياضي
- ✓ يجب أن يكون أكثر جاذبية مع مراعاته بشكل أفضل وخضوعه للتطوير لأنه قابل للتحويل بنسبة 80 %

3) البيئة:

منطقة PATتاقدامت خالية حاليا من أي نفايات وهي تتمثل في شكل محصول زراعي والحرث مع ترك بعض أراضي البور[2].

معالجة مياه الصرف الصحي:

سيتم توجيه مياه الصرف الصحي عبر أنابيب صلبة من نوع الصرف الصحي إلى خزانات الصرف الصحي القابلة للتصريف الموجودة في اتجاه مجرى النهر من الموقع. وفيما يتعلق بشبكات الصرف الصحي القائمة، سيتم اعتراضها وتوجيهها نحو نفس الآبار، ومن ناحية أخرى سيتم إخلاء مياه الأمطار عبر شبكة منفصلة مع صرفها في البحر[3].

الشواطئ:

يستفيد ساحل منطقة PATتاقدامت من العديد من الشواطئ الرملية الجميلة المرخصة للسباحة والتي تمتد بطول إجمالي يبلغ 2120 مترا وهي كالتالي[4]:

- ✓ شاطئ تاقدامت بطول 1200.00 متر
- ✓ واجهة بحرية صخرية ومنحدرات بطول 920.00 متر.

عرض منطقة التوسع السياحي ليصالين:

تقع منطقة التوسع السياحي ليصالين في الشمال الشرقي لولاية بومرداس، بين الطريق الوطني رقم 24 والبحر الأبيض المتوسط، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 88-232 الصادر في 5 نوفمبر 1988 بشأن مناطق التوسع السياحي، يوضح الجدول أسفله موقع منطقة ليصالين.

[1] **ibid**, p.21.
[2] **ibid**, p.22.
[3] **ibid.**
[4] **ibid.**

الجدول رقم (03): تحديد منطقة التوسع السياحي ليصالين

التسمية	البلدية	الدائرة	الحدود	المساحة
ليصالين	دلس	دلس	يحدها من الجنوب الطريق الوطني رقم 24، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، وشرقا خط طول 610.5 لامبرت، وخط طول 613.5 لامبرت غربا	المساحة المطلوبة: 137.5 هكتار المساحة القابلة للتطوير: 63.94 هكتار

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية

الجدول رقم (04): ملخص لمخطط التهيئة السياحية لمنطقة PATليصالين لبلدية دلس وأعفير:

إجمالي المساحة المطلوبة	137.5 هكتار
مساحة المنطقة القابلة للتطوير	63.94 هكتار
السعة الإجمالية لأسرة	3220
الثقل النوعي (الكثافة)	50 سرير/هكتار
الوظائف المستحدثة	6440 وظيفة

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

نلاحظ من خلال الجدول السابقة أنه تم تخصيص مساحة 63.94 هكتار قابلة للتطوير التي تسمح بتدعيم الحظيرة الفندقية بطاقة إيواء تقدر ب 3220 سرير وقدر عدد المناصب التي يمكن استحداثها ب 6440 منصب شغل.

الحالة الحالية لقاعدة موقع PAT ليصالين[1]:

- يتم تمثيل صفيحة PAT ليصالين لدلس وأعفير بأرض زراعية ذات إمكانات زراعية متوسطة وعالية.
- نلاحظ وجود شاليهات مؤقتة في قاعدة PATليصالين لدلس.
- تتميز الحالة القانونية للأرض بالأرض الخاصة والأراضي الواقعة في المجالات الخاصة والعامة للدولة.

تضاريس منطقة ليصالين[2]:

يمكن أن يكون للأرض تأثير كبير على توجهات التنمية السياحية، ومن هذا المنظور قمنا بتحليل الموقع من خلال خصائصه المورفولوجية:

- **من 0 على 15%:**

فئة الانحدار بين 0-15%تتعلق عمليا بمصب واد أوباي وجزء من شاطئ دلس ليصالين. هذه المنطقة مخصصة للشاطئ والاسترخاء وكذلك المشي.

- **من 15 إلى 30%:**

هذه الفئة من المنحدرات تتعلق بالجزء القابل للتطوير.

- **30 %فأكثر:**

هذه الفئة من المنحدر تتعلق بالمنحدرات، الموقع الصخري المخصص للمشي لمسافات طويلة.

[1] **ibid,** P.16.
[2] **ibid**, p.17.

مثل PATتاقدامت يقدم PAT ليصالين تسهيلات، حيث يتم تخصيص مناطق غير مبنية تمليه المتطلبات الأمنية[1]:

الطريق الوطني رقم 24.

- **الوديان والشعب: مثل وادي أوباي.**
- **المساحات الخضراء والغابات**
- **حماية الشواطئ**: تستفيد ساحل قاعدة PATليصالين من العديد من الشواطئ الرملية الجميلة ذات الجودة العالية المصرح بها للسباحة والتي تمتد على إجمالي طول 4600 متر موزعة على النحو التالي:

✓ شاطئ ليصالين (بلدية دلس وأعفير) بطول 1330.00 متر.

✓ شاطئ روس لبلدية أعفير بطول 3350.00 متر.

إن تنمية الموارد السياحية التي تخفيها هذه المنطقة، يرجع الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى موقعها المكشوف نحو البحر وهيمنتها على جميع أراضي الواجهة البحرية، اذ يمكن أن يكون مفيدا إلا للسياحة الساحلية والعملاء الجماعيين. هذا المكان مناسب لتطوير المعدات السياحية بامتياز[2]:

- مركبات سياحية.
- قرية للعطل.
- مجمع رياضي.

علاوة على ذلك يعتبر المكان أكثر جاذبية لذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار بشكل أفضل وأن يكون خاضعا للتطوير، وخصوصا أنه مناسب للتحويل بنسبة 55%[3].

البيئة:

إن منطقة PATليصالين خالية حاليا من أي نفايات وهي تمثل أرض للزراعة والحرث مع ترك بعض أراضي البور. وسيتم معالجة مياه الصرف الصحي وتوجيهها إلى محطات الصرف الصحي البيئية الموجودة في أسفل الموقع.

الأصول والوظيفة السياحية لمنطقة PAT:

تعتبر منطقتي PATتاقدامت وPATليصالين ذات مهنة سياحية ساحلية تقدم أنشطة رئيسية وأعمال فندقية وخدمات محلية مثل: المطاعم والمتاجر والمقاهي بالإضافة إلى أنشطة الترفيه والاسترخاء مثل الحدائق العامة والساحات. ويوضح لنا منظر البحر لمنطقتي PATتاقدامت وليصالين الأصول السياحية المختلفة وخاصة إمكانية الوصول التي توفرها المنطقة. كما تقدم تاقدامت وليصالين إمكانات وأصول كبيرة في المجال السياحي والموقع الجغرافي ذو امتياز، حيث يسيطر الارتفاع على منطقة دلس بأكملها[4].

كما تمثل دلس مركزا سياحيا في المنطقة. من خلال[5]:

- إمكانية التنزه مع الخيول لزيارة المنطقة وإمكانية الصيد.

---

[1] **Ibid**, p.20,21.
[2] **Ibid**, p.21.
[3] **Ibid**, p.22.
[4] **Ibid,** p. 23.
[5] **Ibid,** p.24.

- سهولة الوصول عبر الطريق الوطني رقم 24.
- تنوع المناظر الطبيعية بالموقع كالشواطئ والغابات والصخور.
- تنوع مرافق الاستقبال السياحي على مستوى مدينة دلس مثل الفنادق ومركز الراحة العائلية بما في ذلك الفنادق الموجودة.

تعاني منطقتي PATمن نقص كبير في شبكة الغاز التي لا يزال يتعين الاهتمام بها من أجل تحسين النشاط السياحي في جميع أنحاء قاعدة PAT.

تطوير منطقة PATتاقدامت وليصالين:

1) مبادئ التخطيط العامة:

مع احترام المبادئ التوجيهية للخطة الرئيسية للتنمية السياحية (SDAT) لولاية بومرداس، فإن PAT تاقدامت وليصالين يستحق أن يتم تسليط الضوء عليهما، من ناحية أخرى من خلال الحفاظ على كل ما هو طبيعي (الشواطئ والمنحدرات والغابات، إلخ.) وكذلك إجراءات الحماية والتوعية لاحترام البيئة والمكونات الطبيعية للموقع، ومن ناحية أخرى إنشاء المرافق السياحية والثقافية الرئيسية (الإقامة، خدمات الدعم السياحي، مناطق الراحة والاسترخاء، إلخ)، كل هذا من أجل تطوير السياحة بكافة أبعادها في منطقة PAT بشكل عام مع التركيز على الجزء الشرقي بشكل خاص لوجود المزيد من الإمكانيات من ناحية الأرض[1].

حسب المتغيرين اللذين نقدمهما أدناه، يمكن تنظيم منطقة PATتاقدامت وليصالين وفقا للمبادئ التالية[2]:

- لا تزال منطقتي تاقدامت وليصالين فارغة حيث يشغل منطقة تاقدامت جزء صغير من الشاليهات المؤقتة والتي توفر المزيد من الأراضي المحتملة لتطوير العديد من البنى التحتية التي تمهد لظهور سياحة الراحة والاسترخاء والتسلية لذلك يجب أت يستفيد التميز السياحي من هذه المواقع الفارغة ذات المناظر الطبيعية التي تمهد لتطورات مثيرة للاهتمام.
- إن الغرض من اختيار متغيرات التخطيط، هو الاجابة على الإشكاليات التي تثيرها مقاييس القراءة المختلفة، من خلال استغلال وكشف الإمكانات الموجودة مقترنة بالرغبة في إنشاء منتج ذو مستوى
- المتغيرات التي سنقوم بتطويرها ستحاول الإجابة عن الموضوعات والصور وفقا للعناصر الذاتية للموقع.

مناطق الترفيه المختلفة المتوفرة في منطقة PAT:

خيمة الإطار[3]:

- فضاء للعب (ألعاب أطفال): هي مساحات مصممة لممارسة رياضات معينة وفقا للقواعد (التنس، كرة القدم، الجولف).

[1] **Ibid,** p.26.
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid**, p.26,27.

- التنزه مع الحيوانات في منطقة تاقدامت.
- جولة على الأقدام.
- جولة في الدراجة.

2) متغير التخطيط 01:

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالخطة الهيكلية، تم تصميم تنظيم الدفعات بشكل طولي للسماح لعدد كبير من المستثمرين للوصول المباشر إلى البحر مع ضمان إمكانية الوصول المباشر للطريق الوطني رقم 24، وترد تفاصيل البرنامج على لوحة تخطيط المتغير رقم 01، كما أن هذا التكوين لاستخدام الأراضي مشروط بمواصفات تتطلب من المستثمر أن يتولى مسؤولية التنمية المستدامة للأرض المقيدة (منحدر حاد للوصول إلى البحر)[1].

أهم العمليات التي سيتم تنفيذها في PAT:[2]

- تعتبر عملية التشجير مرحلة ضرورية في بعض الكيانات التي تحدد الوادي.
- إسقاط المراس على حافة الوادي وعلى حافة الشاطئ.
- تعزيز الوصول إلى الشواطئ.
- مواقف سيارات عند مدخل منطقة التوسع السياحي.
- دوران سلس داخل (مسارات الدراجات).
- ازدواج الطريق الوطني رقم 24.
- إن إسقاط المرسى على مستوى الصخرة السوداء وتعزيز القرية من خلال حماية التراث ووضع لوائح إشغال الأرض يوفر إمكانية جعل هذه القرية مركز جذب سياحي.

3) متغير التخطيط رقم 02:

يتعامل هذا المتغير مع السياحة على شاطئ البحر حيث سيتم تنظيم جميع الأنشطة خطيا على طول منطقة PAT، ويعكس احتلالا في الجزء الأمامي للساحل، وبالتالي يطلب الحفاظ على الجزء الداخلي المحجوز للأراضي الزراعية ونقل المشروع بعيدا عن الطريق الوطني رقم 24[3].

ومن أهم مشاريع الاستثمار السياحي لمناطق التوسع السياحي تاقدامت وليصالين هي:

الجدول رقم (05): المشاريع السياحية المتوقفة منذ سنة 2018:

نوعية المشروع		المساحة	عدد الأسرة	مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة
01	فندق	7810متر مربع	78	156
02	موقف سيارات	13850 متر مربع	/	/
03	قرية العطل	9975 متر مربع	100	200
04	قرية العطل	4575 متر مربع	46	92

[1] **Ibid**, p.27,28.
[2] **Ibid**, p.28.
[3] **Ibid**.

05	قرية العطل	4300 متر مربع	43	86
06	قرية العطل	4355 متر مربع	44	88
07	قرية العطل	4710 متر مربع	47	94
08	قرية العطل	5520 متر مربع	55	110
09	قرية العطل	6360 متر مربع	64	128
10	قرية العطل	5460 متر مربع	55	110
11	قرية العطل	4970 متر مربع	50	100
12	قرية العطل	5990 متر مربع	60	120
13	منتجع مائي	5470 متر مربع	/	/
14	مركز الحماية المدنية	1860 متر مربع	/	/
15	قسم الدرك الوطني	2520 متر مربع	/	/
16	قرية العطل	5460 متر مربع	55	110
17	قرية العطل	5400 متر مربع	54	108
18	قرية العطل	4550 متر مربع	45	90
19	موقف سيارات 320 مكان	12020متر مربع	/	/
20	قرية العطل	3720 متر مربع	37	74
21	قرية العطل	3765 متر مربع	38	76
22	قرية العطل	7500 متر مربع	75	150
23	إقامة سياحية	9980 متر مربع	100	200
24	إقامة سياحية	6560 متر مربع	66	132
25	إقامة سياحية	11940 متر مربع	119	238
26	إقامة سياحية	12275 متر مربع	123	246
27	إقامة سياحية	11850	118	236
28	قرية العطل	4450 متر مربع	44	88
29	إقامة سياحية	6750 متر مربع	67	134
30	إقامة سياحية	5770 متر مربع	58	116
31	قرية العطل	5050 متر مربع	50	100

32	قرية العطل	3590 متر مربع	36	72
33	قرية العطل	3420 متر مربع	34	68
34	قرية العطل	3170 متر مربع	32	64
35	قرية العطل	8700 متر مربع	87	174
36	فندق خاص موجود	6125 متر مربع	61	122

37	فندق خاص موجود	7585 متر مربع	76	152
المجموع		237355 متر مربع	2017	4034
مساحة السطح		262145 متر مربع		
سطح قابل للتطوير		499500 متر مربع		

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المشاريع السياحية المتوقفة على مستوى منطقتي تاقدامت وليصالين قدرت ب 37 مشروع سياحي متوقف وقد خصص له مساحة 237355 متر مربع، حيث ستسمح هذه المشاريع بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية بطاقة إيواء جديدة تقدر ب 2017 سرير، وقدر عدد المناصب التي يمكن استحداثها ب 4034 منصب شغل.

ويعد تطوير هذه المناطق تحديا حقيقيا للسياسة الوطنية للتنمية والتخطيط الإقليمي. لذلك سعت الدراسة التنموية إلى التأكيد على الفرص المتاحة والإمكانيات السياحية الحالية في هذه المناطق من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة بامتياز. وبالتالي، فإن النتائج تشجع على تنفيذ عمليات التنمية المحلية المستدامة في منطقة سياحية تقدم من خلال هذه الخصائص مكانا مرجعيا لأولئك الذين يعيشون ويعملون ويستثمرون هناك.

لقد مكنتنا الملاحظات والتحليلات المختلفة التي تم إجراؤها على موقع PATتاقدامت من فهم هذا الفضاء الطبيعي الخاص والغني بامتياز وإبراز العناصر الأساسية والمحددة لتطوير هذا المجال في رؤية التنمية المستدامة.

تعكس المبادئ والتوجيهات المحددة الجوانب المختلفة للتنمية، والبيانات المادية للموقع، والأهداف التي سيتم تعزيزها من خلال رؤية للتنمية السياحية في إطار توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT لولاية بومرداس[1].

لقد أصبحت اليوم التنمية السياحية المستدامة ضرورية ورافعة اقتصادية لا يمكن إنكارها وناقل حقيقي للتنمية للعديد من البلدان لأنها تقوم على البعد المكاني للمجتمع، ويتوافق PATتاقدامت و PATليصالين تماما مع هذا السياق ويمكن تلخيص مبدأ التخطيط على النحو التالي[2]:

- تبلغ مساحة PATتاقدامت 162.5 هكتار.
- تبلغ مساحة القطاعات القابلة للتطوير في هذه المنطقة 59.8 هكتار وتمثل 55.1 %من إجمالي المساحة.
- تمثل القطاعات الطبيعية والزراعية التي سيتم الحفاظ عليها مساحة كبيرة تبلغ حوالي 78.7 هكتار.
- تبلغ مساحة PATليصالين 137.5 هكتار.
- تبلغ مساحة القطاعات القابلة للتطوير في هذه المنطقة 63.94 هكتار وتمثل 55 %من إجمالي المساحة.

من أجل الحصول على مجموعة متنوعة من الخيارات والمناهج، التي تم تطويرها والتي تتجسد في شكلين مختلفين للتخطيط لهما نفس الإلهام تم الاعتماد على مبادئ التخطيط التالية[3] :

- الحفاظ على جودة المناظر الطبيعية والمساحات الطبيعية وكذلك احترام البيئة.

[1] **Ibid**, p.31.
[2] **Ibid**, p. 31.
[3] **Ibid.**

- تنويع أماكن الإقامة والأنشـــطة: مرافق ترفيهية مركزية للعطلات متكاملة وأنشـــطة ترفيهية مدمجة في مرافق سياحية بحتة وتقديم مجموعة كاملة من وسائل الراحة والاسعار من أجل استيعاب طبقات المجتمع المختلفة وتعزيز السياحة العائلية. إنشاء الطرق الميكانيكية وتوفير مواقف السيارات وممرات تضمن الاتصال بالشاطئ.
- تطوير السواحل ومعالجة الواجهة البحرية.
- إدارة النفايات (توفير محطة معالجة النفايات).
- تكثيف الغطاء النباتي على منحدرات الشاطئ لتوفير حماية أفضل من التآكل.
- يقدر إجمالي عدد الأسرة في قاعدة PATتاقدامت ب 2017 سرير.

مشاريع أخرى تم إنجازها في بلدية دلس:[1]

- تهيئة متنزهات حي لاقينقات- دلس.
- اقتناء مراحيض جاهزة لشـــواطئ بلدية دلس (شـــاطئ ليصـــالين شـــرقا، شـــاطئ حجرة الزاوش، شـــاطئ تاقدامت).
- تهيئة الوصول إلى ميناء دلس القديم.

أهم المشاريع المقترحة لسنة 2023 (الموسم الصيفي):[2]

- تهيئة شاطئ ليصالين.
- تطوير وتأهيل الوصول إلى الميناء القديم بدلس.
- تأهيل فضاء الاسترخاء بوعربي.
- إعادة تأهيل المقاطع المتدهورة على الطريق المؤدي من ميناء دلس إلى ليصالين.
- تهيئة الوصول إلى شاطئ تاقدامت.

[1] **مقابلة مع السيدة ك. عبدي**، ملحق رئيسي إقليمي في المصلحة التقنية، يوم الأحد 09 أفريل 2023 على الساعة العاشرة صباحا.
[2] **المرجع نفسه.**

المبحث الثالث: سبل تفعيل السياحة بقصبة دلس

تعد القصبة بدلس من أهم المراكز الحضرية منذ العصور القديمة، وهي مدينة قديمة تم بناؤها قبل العهد العثماني على أنقاض المدينة الرومانية التي كانت قائمة، وتتميز بأزقتها الضيقة وجمالها المعماري ذو الطابع الأندلسي، لذا فهي تعد من أبرز المناطق الحضرية المحافظة على تراثها سواء العمراني الذي ما يزال قائما بنسبة كبيرة، أو المعنوي، وقد مارس السكان الذين استقروا بهذا الحي الحرف والمهن التقليدية على مر الفترات التاريخية، ونقلوها إلى الأجيال اللاحقة، ليبقى هذا الحي المعروف بالقصبة في دلس محافظا على تراثه العمراني، والمعنوي، وهو بذلك يكون منافسا لكل أنواع التراث في دعم وتطوير السياحة بالجزائر، إذ يعتبر من أبرز الوجهات السياحية خاصة وأنه مطل على البحر، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المعالم الأثرية أصبحت من أكثر الوجهات جذبا للسياح على المستوى العالمي، فينبغي لنا أن نستثمر القيمة التاريخية لهذا المعلم في عملية التنمية السياحية بالمنطقة خاصة وبالجزائر عامة، والتي تعد مورد اقتصادي هام تسعى الجزائر للاعتماد عليه ضمن الاقتصاد البديل لدفع عجلة التنمية المحلية على وجه الخصوص.

المطلب الأول: دراسة و اقع السياحة بقصبة دلس

أولا: أوضاع القصبة والتغيرات التي حدثت فيها:

إن هذا المعلم الأثري الذي يمتد في التاريخ ورغم أصالته وصلابته، فقد تعرض لعدة تغيرات، وتهدمت العديد من أجزائه لعوامل كثيرة، أولها الاحتلال الفرنسي الذي أراد أن يجد مجالا لإسكان المعمرين في المنطقة على حساب هذا المعلم، كما أنه قام بتقسيم القصبة إلى قصبتين سفلى وعليا من خلال إنشائه لطريق سيار يتمثل حاليا في الطريق الوطني رقم 24، بالإضافة إلى أنه أزال كل المباني التي كانت موجودة في الجهة الجنوبية من القصبة السفلى، بما فيها المسجد الأعظم وتم بناء منشآت عسكرية فرنسية مكانها، وقام الاحتلال بعدها باستحداث مباني جديدة وسط القصبة ومنها المسجد الحالي الذي بني عام 1847م، كتعويض للمسجد الأعظم الذي تعرض للهدم[1].

كما ساهم سكان قصبة دلس في حد ذاتهم في إحداث تغييرات كبيرة في سكناتهم خلال الفترة التي سكنوها بها، عبر تقسيم المسكن الواحد إلى عدة مساكن فيها بين أفراد العائلة بسبب أزمة السكن، مما جعل هذه المنازل لا تتحمل هذا العدد الهائل من السكان بسبب قدمها وطبيعة المواد التي بنيت بها، أو عبر هجرة السكان لمنازلهم إلى منازل عصرية، مما جعل هذه المنازل عرضة للتصدع والتداعي[2].

لقد سطرت وزارة الثقافة نتيجة ذلك برنامجا لإعادة ترميمها وفق ثلاث مراحل هي: مرحلة الأعمال الاستعجالية، المرحلة الثانية: اعداد دراسة أثرية طوبوغرافية عن المنطقة وبعدها المرحلة الثالثة وهي مرحلة الترميم النهائي، وهذه المرحلة لم تنطلق بعد وإلى حد الآن يعتبر مشروع مجمد، فكل ما اقتصرت عليه الأعمال هو إزالة القرميد الموجود على المنازل وتعويضه بصفائح معدنية[3].

---

[1] بن نعمان إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 64.

[2] بولرياس سجية، قاسم فاطمية الزهرة، تأثير النمو السكاني على نمط النسيج العمراني بقصبة الجزائر العاصمة، **الملتقى الوطني حول الدراسات السكانية في الجز ائر وو اقع الاستثمار فيها**، المدرسة العليا للأساتذة، 05 مارس 2020-بوزريعة- الجزائر.

[3] **مقابلة مع السيد/ ف. قريمش**، مسؤول مصلحة الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية، يوم 18 أفريل2023 الساعة التاسعة صباحا.

وتحوي قصـبة دلس حاليا 324 وحدة سـكنية تختلف من حيث حالتها، والأعمدة أدناه تبين وضـع البنايات.

الشكل رقم (01): تصنيف منازل القصبة حسب حالتها

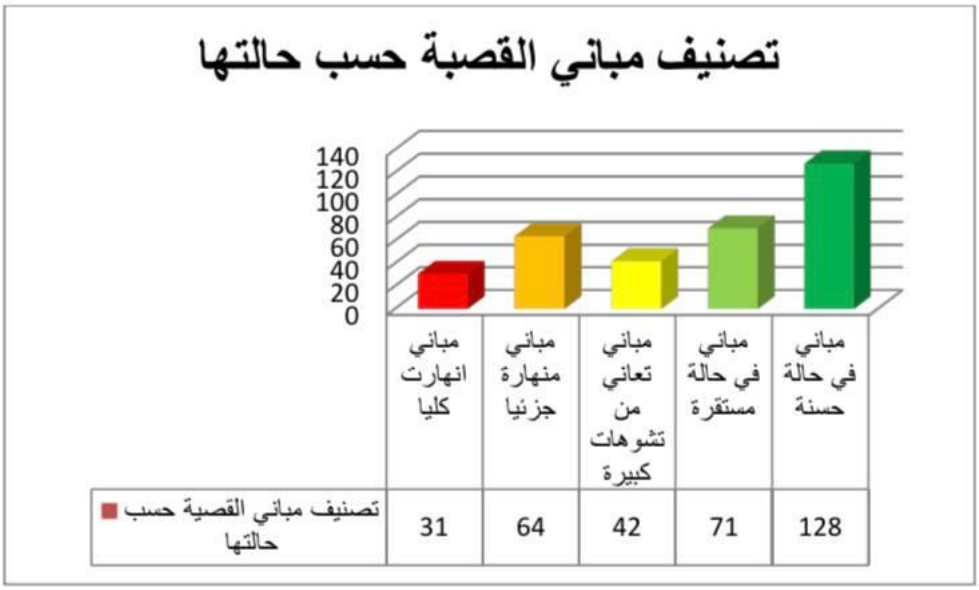

المصـدر: Xavier CASANOVAS, Manuel pour la réhabilitation de la ville de dellys, un programme financé par l'union européenne, 2012, p25.

بالنظر للأعمدة البيانية نلاحظ أن أكبر عدد من المباني تمثله المباني التي لا تزال في حالة حسنة، إذ يقدر عددها بـــ 128 بناية، بينما عدد المباني المستقرة فيقدر بـــ 71 بناية، عدد البنايات التي تعاني من تشـوهات كبيرة هو 42 ،عدد البنايات المنهارة جزئيا يقدر بـ 64 بناية و في الأخير عدد البنايات التي انهارت كليا هي: 31 بناية، إن حالة هذا المعلم في تراجع مسـتمر، خاصـة بعد هجرة سـكانه له، وعدم تدخل الجهات الوصـية لترميمه أو حمايته باعتبار تصـنيفه ضـمن القطاع المحفوظ للبلدية، ورغم ذلك لازال يتمتع بطابعه العمراني القديم الذي يجذب السـياح إليه سـنويا من داخل وخارج الوطن.

ثانيا: و اقع السياحة بقصبة دلس:

تعتبر قصبة دلس بولاية بومرداس، واحدة من أبرز مباني التراث العمراني في الجزائر وتتميز بمواصفات خاصة، تجعلها جاذبة لكل من يرغب في التنفيس عن نفسـه، وهذا ما قد يحقق التنمية السـياحية بالمدينة ككل عبر زيادة الحركة السـياحية، ومن ثم محاولة إشـباع رغبات السـياح بتوفير مختلف الخدمات المرافقة للحركة السـياحية، ومنه زيادة مناصب الشغل، وامتصاص البطالة، ورفع المستوى المعيشي وتتمثل هذه المواصفات في:

من الناحية التاريخية يعد عمق المنطقة التاريخي محط اهتمام للعديد من الباحثين والسياح، الذين يسعون إلى التعرف على الحضارات التي تعاقبت على المنطقة منذ أقدم 17 العصور، وصولا إلى الفترة الحمادية التي شيدت خلالها القصبة، ثم ما تلاها من أحداث، ومختلف الثقافات الراسخة فيها[1]

من الناحية العمرانية تعد المنازل التي مازالت قائمة ومأهولة من بنيان القصبة محط اهتمام للعديد من السياح الذين يسعون لاكتشاف نمط الطراز المعماري لهذا المعلم.

تحتضن القصبة مهنا وحرفا ترتبط بثقافة وتاريخ سكان المنطقة تغوص في عمق التاريخ كصناعة الفخار والسلالة.

كما أنها تطل على واجهة البحر، وبإمكان الشخص الذي يزورها رؤية البحر عبر دروبها الضيقة، والتعرف على الميناء الذي يقابلها بشكل مباشر.

أمام كل هذا، وبحكم أنّ الأماكن الأثرية والتاريخية لها تأثير كبير في جذب السياح يتبادر إلى أذهاننا أن عدد السياح الوافدين إلى قصبة دلس كبير، وأن نسبة مساهمتها بصناعة السياحة في المنطقة عالية، لكن بالنظر إلى الإحصائيات المتوفرة عن عدد السياح الوافدين إليها عام 2018م، فهو لم يتجاوز 10000 سائح، و بهذا فإن عدد السياح في ذلك الوقت ليرق إلى المستويات المطلوبة[2]، وبالنظر إلى القيمة التاريخية للمعلم إذا ما قارناه بأبنية مماثلة من العالم، وتعود لنفس الحقبة الزمنية أي القرنين (11 و 12 الميلادي) ولنفس النمط المعماري الأندلسي، على غرار المباني الأندلسية في غرناطة (قصر الحمراء خاصة) التي تشهد سنويا قدوم أعداد هائلة من السياح، بلغ عددهم عام 2018م حوالي 500000 سائح[3]مقارنة بأعداد السياح الوافدة إلى الولاية بصفة عامة (ولاية بومرداس).

لكن في عام 2022 على حسب الاحصائيات الجديدة التي سيشار إليها في الجدول لاحقا، شهدت مدينة دلس قدوم أعداد هائلة من السياح سواء ما تعلق بالسياح المحليين مثل العائلات، الرحلات المبرمجة أو السياح الأجانب، وهذا ما يبين أن مدينة دلس أصبحت وجهة سياحية بامتياز على غرار السنوات الماضية التي كانت فيها الزيارات محدودة في موسم الاصطياف، كما نلاحظ أن الاعلام قد سلط الضوء على هذه المدينة وتاريخها عبر برامج وحصص تليفزيونية، ما جعل الكثير يتوق لزيارتها وبالتالي السياحة في دلس في تحسن مستمر[4].

[1] السيد/ ف. قريمش، **مرجع سابق**.

[2] السيد ف. قريمش، **مرجع سابق**.

[3] Stab Antoine, « Grenade augmentation du nombre de touristes surtout canadiens » : https://nouvelles.paxeditions.com/fr/nouvelles/office-de-tourisme/grenade-augmentation-du-nombre-de-touristes-surtout-canadiens le : 10-05-2023

[4] **مقابلة مع السيد ن. موهوبي**، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي، يوم الأحد 14 ماي 2023 على الساعة العاشرة صباحا.

الجدول رقم (06): أعداد السياح الو افدين إلى ولاية بومرداس في الفترة ما بين (2015-2022)

السنة	عدد السياح
2015	72800
2016	57435
2017	60515
2018	93187
2022	1089630

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لتنمية السياحة في مدينة دلس

أولا: تشخيص دور الجماعات المحلية في التنمية السياحية

تلعب الجماعات المحلية دورا كبيرا في توفير الأرضية الخصبة، وتطوير المبادرة المحلية لترقية السياحة المحلية، حيث يقر قانون البلدية بتشكيل لجان مختلفة من بينها لجان تهتم بمجال السياحة، حيث طبقا لقانون البلدية لها الحق في اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها [1].

ويمكن تلخيص دور الجماعات المحلية في ترقية السياحة الجزائرية ضمن ثلاثة أطر أساسية هي[2]:

- ✓ دورها في صياغة سياسات محلية تأخذ بعين الاعتبار ترقية السياحة ضمن أولوياتها، أين تلعب المجالس المحلية دور في ترقية برامج السياحة ضمن إدراجها في المخططات المحلية.
- ✓ دورها في تنفيذ البرامج والمشاريع السياحية على المستوى المحلي، مما يساهم في خلق موارد مالية محلية لصالح الجماعات المحلية، وهذا ما يساهم في تطوير ظروف المواطنين على المستوى المحلي.
- ✓ دورها في الرقابة وحماية التراث السياحي على المستوى المحلي، وكذا فتح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني المهتمة بإشاعة الثقافة السياحية.

ثانيا: أهم الآليات المعتمدة لتنمية السياحة في القصبة خاصة ودلس عامة:

يتوقف أداء الجماعات المحلية في ترقية السياحة، وتحقيق التنمية السياحية المستدامة على توفير مجموعة من الأسس والاجراءات الكاملة، والتي كلما تم تحقيقها كلما ساعد ذلك على بعث تنمية سياحية حقيقية-ويمكن إجمال هذه الأسس والإجراءات فيما يلي:

❖ **إشراك الفواعل المحلية في التنمية السياحية:**

إن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية السياحية المحلية بمدينة دلس هو إشراك جميع فواعل التنمية المحلية من البلدية والولاية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمواطنين، في صنع السياسة التنموية السياحية على المستوى المحلي،

[1] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، **المتعلق بالبلدية**، ج ر ج ج، العدد 37، المادة 122، ص 18.

[2] فيلالي حمزة، **مرجع سابق**، ص197.

فبمشاركة هذه الأطراف ستسمح للسلطات المحلية التعرف على حاجيات ورغبات المواطنين لتوصيلها للمسؤولين الذين يؤثرون في عملية صنع القرار بما يخدم مصالحهم، فتحقيق التنمية الوطنية لابد أن يمر من القاعدة باعتبارها أقرب لمعرفة أولويات وحاجات التنمية.

❖ **توفير أماكن الإقامة السياحية:**

تلعب الفنادق المريحة وأشكال الإقامة الأخرى دوراً حيويًا في جذب السياح فإذا كان الشخص بعيدًا جدًا عن المنزل يمكن أن يتمتع بنفس المرافق ووسائل الراحة التي يتمتع بها في منزله، فإذا لم يتوفر له ذلك، فمن الأرجح ألا يعود أبدًا إلى ذلك المكان. وأيضا سيكون لهذا المكان سمعة سلبية حول أصدقائه. ولهذا، فإن الإقامة لها تأثير كبير على وجهة سياحية معينة[1]، وحبذا أن يكون عدد هذه الفنادق معتبر، ولكن حاليا أبرز ما هو متوفر في مدينة دلس للإقامة السياحية هي شقق للإيجار تعمل بشكل سري، ولذلك تبقى طبيعة المنتوجات المقدمة للسائح غير معلومة، أما بالنسبة للفنادق فهناك فندق وحيد بالمنطقة وهو فندق "جنان الأمراء"، الذي يبقى غير كاف بالمقارنة مع الإمكانات السياحية بالمنطقة، وقد سطر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية بومرداس عدد من أماكن الإقامة السياحية بالقطب السياحي دلس لتوفير 2300 سرير آفاق 2030 ، ولكن لم يحقق أي إنجاز رسمي لها بعد، في انتظار العشر سنوات القادمة[2].

إن توفير المنشآت السياحية والفندقية لاستقبال السياح الوافدين إلى القصبة سيحقق تنمية كبيرة في المنطقة من حيث: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خلق فرص عمل جديدة تنمية المهارات الإدارية، وخلق طبقة جديدة من المديرين.

❖ **تنمية قدرات الموارد البشرية لخدمة السياحة بالمعلم:**

على اعتبار أن النشاط السياحي يعتمد بدرجة كبيرة على العنصر البشري، فهو يستدعي تأهيل وتكوين مستمر للموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة.

لذلك تحتاج قصبة دلس لمثل هذا الإجراء خاصة ما تعلق منها بتدريب مرشدين سياحيين للتعريف بالمعلم الأثري، فالمرشد السياحي يعمل على إدارة الرحلة السياحية، وينبغي أن يكون له قدر كاف من المعرفة والمعلومات حول القصبة والتي تكون ضرورية لإعطاء السياح الصورة الكافية عن الوجهة التي يقودهم إليها، وينبغي أن تتوفر له الكفاءة المعرفية للجوانب التاريخية والأثرية للمكان واللغوية حتى يتمكن من التواصل مع السياح الذين يتعامل معهم، وبالتالي للمرشد السياحي دور أساسي في إرضاء السياح، وإقناعهم بإعادة الزيارة للمعلم.

فمدينة دلس العريقة بقصبتها ينبغي أن تتوفر على عدد مهم من المرشدين السياحيين العارفين بتاريخ المنطقة. وعمرانها، وأهم الشخصيات التي مرت بها، ويكون ذلك في إطار شهادة مرشد سياحي لكن الملاحظ أن عدد المرشدين

[1] Suman Ahliya, S.2010. «The importance of hotels and accommodation in promoting tourism. »: https://ezinearticles.com/le : 10-05-2023

[2] **Schéma directeur d'aménagement touristique de la wilaya de Boumerdes,** phase 05, mise en œuvre, décembre, 2013, p19.

السياحيين الذين يملكون شهادة في الإرشاد السياحي بالمنطقة هو اثنان فقط، وهو ما يبقى ضئيل وغير كاف بالمقارنة مع متطلبات تطوير السياحة بالمنطقة المسطرة[1].

توعية المواطن الدلسي حول ثقافة تقبل الزوار باختلاف مبادئهم ومذاهبهم وديانتهم، وذلك من خلال صياغة عقلية المجتمع الدلسي بشكل يجعله ينظر بإيجابية للنشاط السياحي[2].

❖ **تسويق المنتج السياحي الأثري:**

تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي، وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية على المستوى المحلي وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي، وتوفر سبل إقامتها لما تشكله من أهمية في تحقيق التنمية السياحية[3].

يلعب الإعلام السياحي والإشهار السياحيين دور أساسي في التسويق للمنتج السياحي الأثري بالمنطقة، وتحاول مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ومرداس وسكان بلدية دلس وعلى رأسهم السيد فريد قريمش مسؤول دائرة التراث المحمي الكائن مقرها بالقصبة، الترويج للسياحة الأثرية في المنطقة عبر العديد من البرامج[4]. وتأتي على رأس هذه البرامج توفير بعض المطبوعات السياحية كالأدلة الخرائط الملصقات حول موقع المعلم، وقيمته التاريخية وأهم التظاهرات التي ستقام فيه بالإضافة إلى الاعتماد على القنوات التليفزيونية في الترويج للقصبة عبر العديد من الربورتاجات، كما لا يمكن إهمال مواقع التواصل الاجتماعي على غرار مواقع الفيسبوك في الترويج للقيمة السياحية للمعلم، ولكن لا تزال بحاجة إلى جهود إضافية في هذا المجال في سبيل استقطاب المزيد من السياح.

❖ **ترميم المعلم (قصبة دلس):**

إن الانهيار الذي وصلت إليه العديد من منازلها جعلها مشوهة، وغيّب الأمان في العديد من أجزائها، ويتضمن الترميم إقامة المباني المنهارة واستبدال الأجزاء المتآكلة بمواد حديثة تتماثل مع المواد الأولية في طبيعتها وشكلها ومظهرها، وتكملة الأجزاء الناقصة، إذا كان من شأنها تدعيم المبنى أو تحميل أجزاء آيلة للسقوط دون طمس أو تغيير الطرز المعمارية الأثرية[5].

وقد حاولت المصالح المختصة بعد زلزال بومرداس الشروع في ترميم هذا المعلم من خلال مشروع قسم إلى ثلاثة مراحل رئيسية[6]:

- **المرحلة الأولى:** شرع فيها عام 2007م تكفلت ب الأعمال الاستعجالية المتمثلة في جملة من الأشغال كإزالة الأنقاض من الأرض تصنيف القطع الحجرية المنتشرة في القصبة تعزيز بعض المباني المهددة بالسقوط وترميم بعض الآثار، وقد انتهت هذه المرحلة عام 2009.

---

[1] السيد ف. قريمش، **مرجع سابق**.

[2] السيد ن. موهوبي، **مرجع سابق**.

[3] إنزارن عادل، **مرجع سابق**، ص202.

[4] السيد/ ف. قريمش، **مرجع سابق**.

[5] CASANOVAS Xavier, **Manuel pour la réhabilitation de la ville de dellys**, un programme financé par l'union européenne, 2012, p31

[6] Plan de préservation et restauration de l'antique casbah de Dellys, Boumerdes, 2 décembre 2014, **https://babzman.com/** le : 11-05-2023.

- **المرحلة الثانية:** وقد بدأت عام 2010م ركزت على التحليلات التاريخية والنمطية لبقايا وتركيبات القصبة وإعداد المسودة الأولية للخطة الدائمة للحفاظ عليها.
- **المرحلة الثالثة:** فإنها تتمحور حول أول التخطيط القانوني والحضري الذي يتم توفيره للبلدية، من أجل تنظيم أي عمل بناء أو المعدات داخل هذا المحيط الحضري مع الحفاظ على أصالتها وطابعها المعماري، وفقا لمكتب التصميم المسؤول عنها. إن أعمال الترميم المخطط لها في هذه الدراسة ستفتح آفاق جديدة لهذه المدينة، من حيث العمارة وتعزيز إرثها الثقافي، مما سيكون له تأثيرات محددة على الجاذبية السياحية لهذا الموقع الساحلي، وتتطلب هذه الخطة ظرفا ماليا بقيمة 256 مليون دينار تم تخصيص مبلغ 100 مليون دينار لإنجاز أعمال الطوارئ، بالإضافة إلى اعمال فنية أخرى داخل هذه المدينة القديمة لكن هذه الأعمال لم تكتمل بعد، ماعدا عملية الترميم الكاملة التي مست ضريحي سيدي عمار وسيدي الحرفي.

وقد عكف بعض السكان على ترميم منازلهم بأنفسهم، ولكن هذا يتنافى مع خصائص العمران القديم للقصبة، حيث تم تحويل تلك المنازل إلى نموذج المنزل العصري الذي يلبي متطلباتهم اليومية الضرورية بالنمط العصري، وهذا ما أثر على القيمة الأثرية للمعلم. ويبقى لهذا المعلم الفضل الأكبر في الإبقاء على القيم الحضارية والثقافية للمجتمع الدّلسي وتوارثها أبا عن جد، واستغلاله في الجانب السياحي يجلب العديد من الاستثمارات إلى المنطقة، وينعش اقتصادها فيزداد النشاط التجاري بسبب تزايد عدد السياح ويوفر العديد من مناصب الشغل وهذا ما يساعد في تحقيق تنمية سياحية بالمنطقة ككل.

تجسيد القرار الوزاري القاضي بتخصيص ميزانية لتهيئة القصبة، ومنح رخص البناء حسب الطابع التاريخي للقصبة من خلال الشروع في بناء أشغال البيوت العتيقة المهدمة وفق المخطط القديم وتبعا لدفتر شروط مسبق يحدد كل ذلك، مع تشييد المراقبة، حفاظا على الهوية التاريخية للقصبة التي تعد من ضمن أهم وأشهر المعالم التاريخية والسياحية بدلس وفي ولاية بومرداس والوطن عموما[1].

تهيئة مرافق الراحة والشواطئ مثل غابة بوعربي، ساحة الميناء القديم، ساحة لاقينقات وغيرها.

تعميم الانارة العمومية بالشريط الساحلي وأهم الطرق الرئيسية.

تهيئة طريق الساحل الواجهة البحرية على مسافة أربع كلم الممتد إلى ميناء دلس والمساحات الخضراء إضافة إلى تهيئة مداخل المدينة[2].

❖ **تشجيع إقامة التظاهرات الثقافية بالمعلم:**

فمدينة دلس لا تحوي على تراث عمراني فقط وإنما ورثت كذلك تراث معنوي ارتبط بالقصبة، أصبح يمثل لدى سكان المنطقة عادات وتقاليد تمارس في مناسبات محددة من السنة، على شكل أعياد وتظاهرات مثل: الركب هو مهرجان ديني يقام بمنطقة دلس، وكذلك الاحتفال بيناير الذي يمثل رأس السنة الأمازيغية في 12 جانفي من كل عام[3]، ولكن هذه

[1] حنان سالمي، مشاريع هامة ب 19 منطقة ظل بدلس، **جريدة المساء**، الأربعاء 05 اوت 2020، ص

[2] السيد ن. موهوبي، **مرجع سابق**.

[3] مديرية الثقافة لولاية بومرداس (2014)، " التراث الثقافي اللامادي في ولاية بومرداس"، **تقرير صادر عن مديرية الثقافة لولاية بومرداس 2014**.

التظاهرات تراجعت حسب بعض سكان القصبة ولم تعد تمارس كما في الماضي، وهو ما أضعف السوق السياحي بها، لذا يجب على الهيئات والجمعيات المختصة، بالإضافة إلى السكان الاهتمام بتنشيط الموروث الثقافي للمنطقة لتنشيط الحركة السياحية.

❖ **النقل السياحي:**

يعد النقل السياحي أحد الدعامات الأساسية للنشاط السياحي، وتتمثل في الوسائل التي تخدم السائحين في تنقلاتهم سواء من خارج الحدود أو من داخلها، وتصنف هذه الوسائل إلى نقل بري، مائي وجوي، وهي مسهلات الحركة السياحية، وأي ازدهار للحركة السياحية يقابلها تطور وسائل النقل، وهذا ما يوفر المزيد من فرص العمل في المناطق السياحية[1]، وبحكم أن مدينة دلس قريبة من الجزائر العاصمة فنجد المطار متوفر، ويتمثل في مطار هواري بومدين، ومن ثم طرق النقل، ولكنها تبقى بحاجة ماسة إلى نقل سياحي خاص إلى القصبة عبر الحافلات، واستحداث طريق سكة حديدية خصوصا أنه كان قائما في فترة الاحتلال الفرنسي منذ عام 1894، ومازالت آثاره مرسومة إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى النقل البحري، إذ يمكن استقدام السياح عبر البحر، كما يمكن تنظيم رحلات بحرية لهم، خصوصا أن قصبة دلس مطلة على البحر[2].

❖ **توفير المحلات العامة للسياحة:**

وذلك من خلال المطاعم، المحلات التجارية، خدمة الترفيه السياحي وغيرها، فالمطاعم يتعرف السياح من خلالها على أذواق المنطقة، وعلى العموم فهي موفرة بشكل كبير في دلس، منها حوالي 15 مطعم بارز يفدم أطباق متنوعة، والعديد من مطاعم الوجبات السريعة ويرتادها العديد من السياح، تقدم أطباقا ترتبط بثقافة سكان المنطقة عامة والقصبة خاصة، وخاصة أطباق السمك المختلفة، ومن بين هذه المطاعم مطعم الزهراء على طريق بوريفاج[3].

إن واقع تسيير الجماعات المحلية في الجزائر، وتشخيص القطاع السياحي يبرز الدور الضعيف للجماعات المحلية في تنشيط السياحة على المستوى المحلي، إذ أنه رغم أن المشرع الجزائري منح للجماعات المحلية صلاحيات في ترقية السياحة، إلا أن ذلك يبقى مرهون بمدى بتوفر الوسائل اللازمة، لإدراج قطاع السياحة ضمن أولويات الجماعات المحلية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية[4].

---

[1] Yvon BIGRAS, Isabelle DOSTELER, (2013) « Tourisme et transport : Vers une vision intégrée », **Téoros, revue de recherche en tourisme**, université du Québec à Montréal, printemps 2014, vol 32. N°2, p.03.

[2] Visbeq, **petite monographie locale de dellys**, juin 1926, p.57.

[3] **مقابلة مع السيد م. عمورة**، عضو بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية دلس، يوم الاثنين 09 ماي 2023 على الساعة الواحدة ونصف زوالا.

[4] **المرجع نفسه**، ص 198.

المطلب الثالث: معوقات أداء الجماعات المحلية في ترقية السياحة بمدينة دلس

رغم ما يمكن أن تلعبه السياحة من دور في تمويل الجماعات المحلية، بمختلف المشاريع بالنسبة للمناطق التي تملك المواقع والآثار السياحية التي يمكن أن تستقطب السياح وأبرزها مدينة دلس العريقة، إلا أن أداء السياحة على المستوى المحلي يبقى بعيد عن المستوى المطلوب، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب والمعوقات التي تحول دون تقديم الجماعات المحلية لدورها في مجال التنمية السياحية. ويمكن تحليل هذه المعوقات فيما يلي[1]:

- نقص تجهيز المواقع السياحية ورداءة التجهيزات الموجودة بها خاصة على مستوى الشواطئ
- غياب مراكز التكوين السياحي المتخصصة مما أدى إلى نقص المهنية لدى المتعلمين في القطاع وتواضع مستوى الخدمات.
- غياب استراتيجية للترقية السياحية وعدم الترويج للمنتجات المحلية.
- نقص في استغلال المؤهلات السياحية المتاحة يقابله عجز كبير في الحظيرة الفندقية.
- إهمال وسوء التسيير للمناطق الساحلية، وقلة الهياكل والمنشآت السياحية كالفنادق، المركبات السياحية والمطاعم ذات الطراز العالمي لاستقبال السواح.
- تهميش منطقة دلس خاصة بعد الأحداث التي مرت بها (العشرية السوداء، زلزال 2003 تم استغلال المساحات لبناء السكنات).
- تجميد مشروعي التهيئة السياحية لمنطقتي تاقدامت وليصالين.
- غياب الموارد البشرية الكفأة المتخصصة في قطاع السياحة، وهذا ما يحول دون خلق تصورات وخطط قصيرة وطويلة المدى لجعل قطاع السياحة مصدر أساسي لتحقيق تنمية محلية ببلدية دلس.
- إشكالية العقار وصعوبة الحصول على مناطق لإنجاز مشاريع سياحية في مدينة دلس.
- غياب الثقافة السياحية للمجتمع الدلسي وتحفظهم الشديد تجاه السياح.
- ضعف أداء تنظيمات المجتمع المدني في ترقية وإشاعة الثقافة السياحية بدلس والتحسيس بأهميتها في تحقيق التنمية المحلية.
- نقص الاستثمارات السياحية وضعف أداء القطاع الخاص في هذا الإطار.
- محدودية الموارد المادية: فالملاحظ أن البلديات الجزائرية تعاني من أزمة مالية حادة، وضعف في الموارد البشرية والكفاءات، وهذا ما ينعكس بصفة مباشرة على أدائها في ترقية السياحة وتحقيق تنمية سياحية مستدامة. ففيما يخص الواقع المالي لبلدية دلس فهي تشهد عجز مالي حاد في ميزانيتها هذا من جهة ومن جهة أخرى غياب العقلانية في إنفاق هذه الأموال في مشاريع تنموية هادفة لصالح المواطنين.
- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية المحلية، مما يقلل وباستمرار من أهميتها في إطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة، مما يعكس قلة المشاريع المنجزة في إطار المخططات البلدية، وهذا انعكاس عن ضعف أداء السياسات العامة في تبتني استراتيجية واضحة المعالم للسياحة وتنميتها.

[1] السيد ن. موهوبي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا التطبيقية حاولنا إعطاء صورة عن واقع القطاع السياحي ببلدية دلس التي توصف بالجوهرة المنسية، انطلاقا من تقديم عام للمدينة بإعطاء لمحة تاريخية وصولا إلى أهم المقومات والإمكانات السياحية التي تتوفر عليها البلدية التي تؤهلها أن تكون قطبا سياحيا، فهي تتمتع بمنتجات سياحية قادرة على المنافسة والنهوض بالسياحة إذا توفرت بها البنى التحتية والخدمات السياحية المكملة إلا أن إهمال للمنتوج من حيث عدم ترميم الآثار وعدم حماية المعالم السياحية، وكذا نقص إمكانيات الاستغلال وغياب سياسة تسويقية فعالة، زيادة على ذلك نقص الوعي السياحي لدى المواطنين.

لكن بالرغم من تلك العراقيل والصعوبات، في انتظار اليد التي تمد لها من أجل أن يعود بريقها الذي سيمكنها من استقطاب عدد أكبر من السياح من خلال تكاتف جهود المؤسسات الفاعلة، وسكان المدينة وذلك من أجل تحقيق تنمية سياحية في المنطقة ككل، من خلال وضع مجموعة من الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتطويرها، والتي ستنعكس إيجابا على سكانها والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها.

الخاتمة

لقد حاولنا في بحثنا هذا وما يحمله من فصول إبراز أهمية القطاع السياحي الذي يعد عاملا من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أنها صناعة متكاملة تضمن التخطيط والاستثمار والبناء، والترويج والتسويق وتتفاعل مع بقية القطاعات الأخرى، كما أنها تساهم في عملية التنمية المحلية الاقتصادية، ويبقى دور الجماعات المحلية ضروريا لأجل تطوير قطاع السياحة، سواء بالدعم المالي، أو عن طريق المخططات الترقوية، حيث تخلق توازن بين التنمية السياحية ومتطلبات المواطنين على المستوى المحلي، لذلك تسعى الدولة لإرساء نظام لا مركزي وحقيقي للجماعات المحلية، والتي تجلت في التأكيد على منح الجماعات المحلية كل الوسائل التي تمكنها من القيام بمهامها، بالإضافة إلى هذا فهي تحاول دوما التخفيف من أزمة الجماعات المحلية ولو بصفة مؤقتة، باتخاذ إجراءات جديدة متعددة ظهرت أساسا في عمليات تطهير الديون البلديات وخلق ضرائب جديدة وتحويل الموارد المالية وإن كانت بسيطة مقارنة مع حجم التزام البلديات بموجب جملة من النصوص.

فقد أدى افتقار معظم الجماعات المحلية للموارد المالية إلى شلل في أجهزتها المحلية التي اتسمت في كثير من الأحيان بعجز في تحويل الاختصاصات المعترف بها نظريا، إلى واقع ملموس، مما أدى إلى فسح المجال أمام التدخل الحتمي للأجهزة المركزية واللامركزية ممثلة في الوالي ورئيس الدائرة للنهوض بالتنمية المحلية، وهذا ما ترتب عنه التبعية شبه المطلقة بدل اللامركزية المطلقة، وهذا ما يظهر جليا في جميع ميزانيات الجماعات المحلية.

كل هذه العراقيل تعيق الجماعات المحلية من أداء دورها في ترقية السياحة لذلك تبقى مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر بعيدة كل البعد عن المستوى المرغوب، رغم الإمكانات الهائلة التي تمتلكها والتي تؤهلها لتكون من الدول الأكثر جذبا للسواح، ونذكر بلدية دلس التي هي الأخرى تزخر بموارد سياحية تدخل في التصنيف العالمي لأجمل المناطق السياحية لامتلكها لأقدم معلم في الجزائر الذي يمكنها من استقطاب أكبر عدد من السياح.

ورغم هذا لا تلقى أي اهتمام من طرف المسؤولين، رغم أنها قد تشكل محركا لدفع عجلة التنمية المحلية، وتشكل موقع لجذب السياح المحليين والأجانب، فمعالم مماثلة في دول أخرى من العالم حظيت بالاهتمام اللائق، وتعد محط أنظار ملايين السياح، ووجهة لهم سنويا، كما تشهد ازدهارا كبيرا في مختلف الأنشطة الاقتصادية بفعل تطور السياحة بها.

اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** اعتبرت هذه الفرضية أن الجزائر تمتلك المقومات الطبيعية والثقافية لتنمية القطاع السياحي وتم التطرق إليها في الفصل الثاني من القسم الثالث، واذي عنوانه واقع وآفاق التنمية السياحية في الجزائر.

وتوصلنا إلى صحة الفرضية وإثباتها، بحيث أثبتت الدراسة أن الجزائر تتوفر على مقومات سياحية هائلة نتيجة شساعتها ومساحتها وتنوع أقاليمها مما يستلزم استغلالها بسياسات فاعلة لتطوير قطاعها السياحي بما قد يساهم به في النمو الاقتصادي، وخلق مناصب عمل وتدعيم رصيد ميزان المدفوعات، باعتباره مصدرا مهما لجلب العملة الصعبة، إضافة إلى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة.

- **الفرضية الثانية:** إن عدم تحقيق تنمية سياحية متكاملة ببلدية دلس رغم المؤهلات السياحية الهائلة راجع إلى جملة من العوائق التي تقف حاجزا أمام التنمية السياحية في المنطقة.

وتوصلنا إلى صحة الفرضية، وأثبتناها من خلال دراسة حالة بلدية دلس، بحيث تطرقنا إلى أهم الصعوبات التي تواجه تنمية السياحة في البلدية، من بينها نقص تجهيز المواقع السياحية حيث يوجد إهمال كبير وسوء التسيير للمناطق الساحلية بالإضافة إلى نقص الهياكل والمنشآت السياحية وغياب الثقافة السياحية لدى المجتمع الدلسي كلها عوائق تقف حاجزا أمام التنمية السياحية في بلدية دلس، هذا ما توصلنا إليه من خلال المقابلة التي تمت مع الأفراد العاملين في بلدية دلس.

- **الفرضية الثالثة:** ستعمل البرامج التنموية في قطاع السياحة ببلدية دلس على تحقيق تنمية فعالة وهادفة

تبقى هذه الفرضية مغلقة لا يمكن التحقق منها وهذا راجع إلى سبب رئيسي ألا وهو بطء في وتيرة الإنجاز المخططات التهيئة السياحية لمنطقتي تاقدامت وليصالين بسبب مشاكل تقنية ومالية عرفتها مؤسسات الإنجاز ما استوجب إعادة إسناد المشاريع لمقاولات أخرى، وبالتالي تحقيق تنمية سياحية فعالة وهادفة في المنطقة يبقى مرهون بمدى إنجاز تلك المشاريع وتطبيقها على أرض الواقع حيث كلما تم تحقيقها كلما ساعد ذلك على بعث تنمية سياحية حقيقية، وهذا ما توصنا إليه من خلال المقابلة التي تمت مع الأفراد العاملين في بلدية دلس.

نتائج الدراسة:

بعد دراستنا للموضوع ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، توصلنا إلى مجموعة من النتائج العامة يمكن إيجازها فيما يلي:

- تلعب السياحة دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية، كما تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية.
- تعتبر التنمية السياحية من الأنواع المتعددة للتنمية والمفاهيم الحديثة التي تتماشى والاستخدام المستدام للموارد السياحية الطبيعية بغرض تحقيق التوسع للموارد السياحية.
- يعتبر التخطيط السياحي من العوامل المهمة لتحقيق التنمية السياحية، وهو ما يستدعي التنظيم والتخطيط الفعال لتقديم خدمات سياحية تنافسية.
- قلة مساهمة الجماعات المحلية ومحدوديتها في قطاع السياحة.
- غياب دور المجلس الشعبي في تطوير القطاع السياحي.
- عدم تخصيص ميزانية معتبرة للنهوض بالقطاع.
- الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به بلدية دلس إضافة إلى المؤهلات السياحية التي تنفرد بها من مناظر نادرة ورائعة وشواطئ ساحرة والقصبة، كل هذه الموارد يمكن أن تساهم في تنمية القطاع السياحي إذا تم استغلالها بطريقة صحيحة.

لكن في هذه الدراسة لاحظنا المستوى المتدني الذي يعاني منه القطاع السياحي بالبلدية من إهمال وسوء التسيير للمناطق الساحلية، وقلة الهياكل والمنشآت السياحية كالفنادق، المركبات السياحية والمطاعم ذات الطراز العالمي لاستقبال السواح.

التوصيات:

- الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغيرات وتطورات عملية التنمية السياحية.
- وجوب عصرنة قطاع السياحة تماشيا مع المتطلبات الجديدة للسياحة العالمية من خلال الارتقاء بجودة الخدمات إلى مستوى المقاييس الدولية.
- ترقية الجودة والنوعية وتمكين أكبر عدد من المواطنين من قضاء عطل مريحة في الجزائر بهدف تشجيع السياحة الداخلية من خلال خلق علاقات شراكة وإبرام اتفاقيات مع قطاعات لها صلة بالنشاط السياحي كالنقل والاتصال والثقافة بهدف دعم الحركية السياحية الوطنية.
- ضرورة استخدام الجماعات المحلية كمحرك لتحقيق التنمية السياحية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا والتي تملك المصادر والموارد السياحية.
- نشر الوعي السياحي بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف نشر السلوك السليمة الذي يتوافق مع متطلبات الترغيب السياحي.
- ضرورة تأهيل العنصر البشري من خلال التكوين لمواكبة التطورات التي يشهدها النشاط السياحي خاصة فيما يتعلق بالفندقة والإرشاد السياحي من خلال استراتيجية تعمل على الارتقاء بالنوعية

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة توضح مشاريع التنمية السياحية بولاية بومرداس

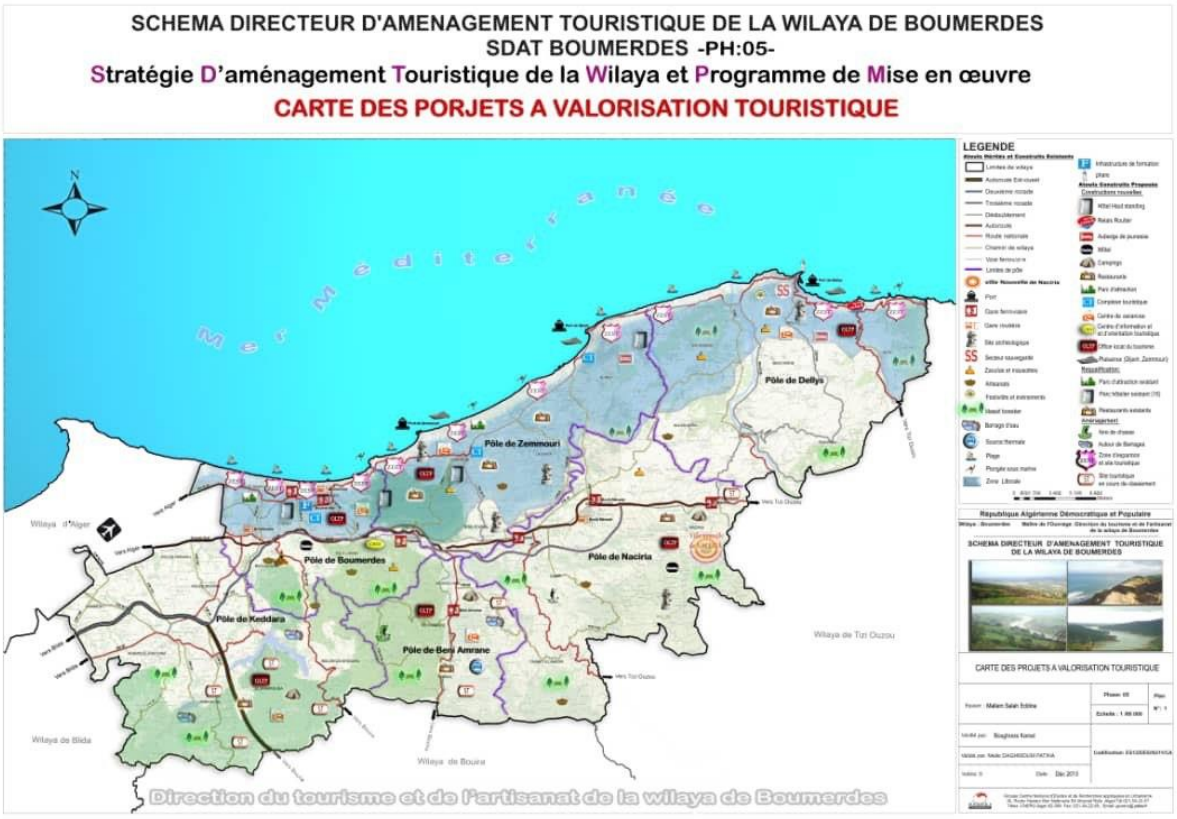

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

الملحق رقم (02): خريطتين يوضحان موقع وحدود مدينة دلس

La source : L'APC De Dellys.

الملحق رقم (03): الهيكل التنظيمي لبلدية دلس

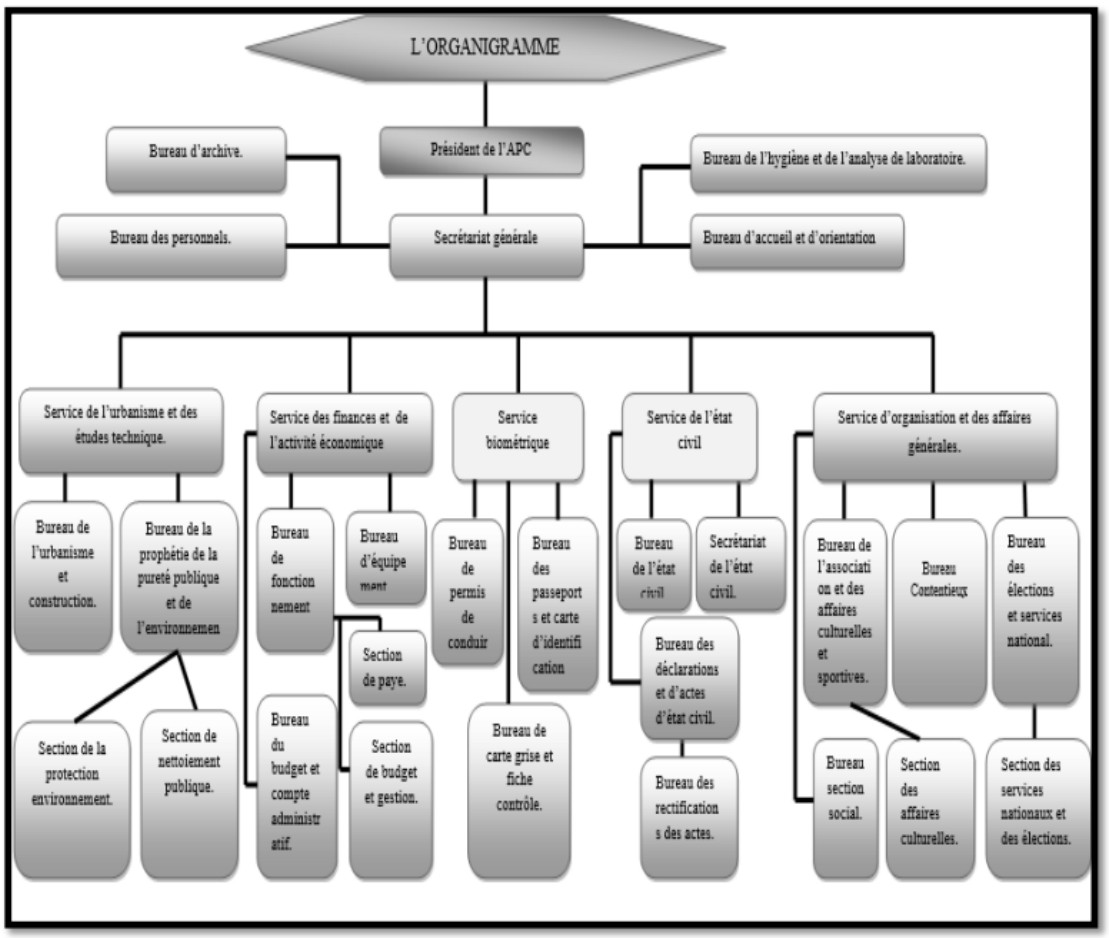

La source : L'APC De Dellys.

الملحق رقم (04): خريطة توضح القطاعات المحفوظة الموجودة ببلدية دلس

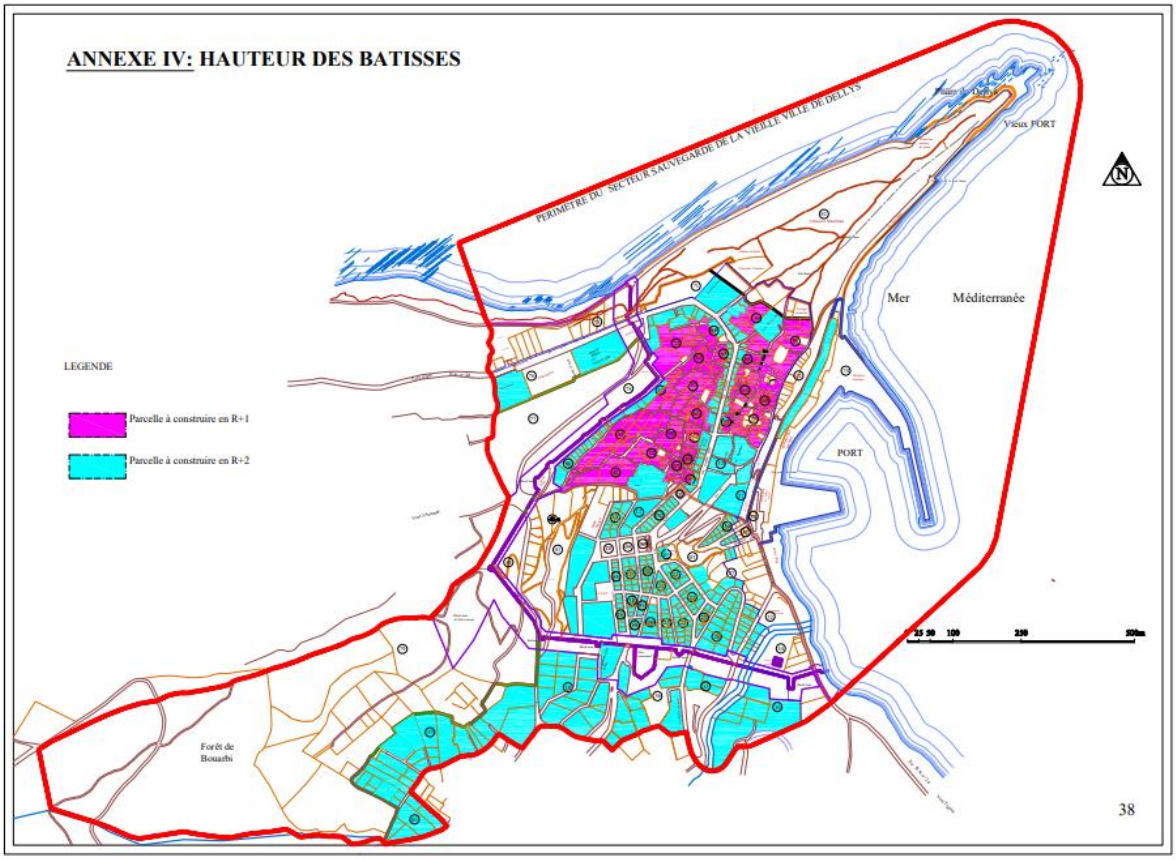

المصدر: الوكالة الوطنية للقطاع المحفوظ بدلس.

الملحق رقم (06): صورة للميناء القديم بمدينة دلس

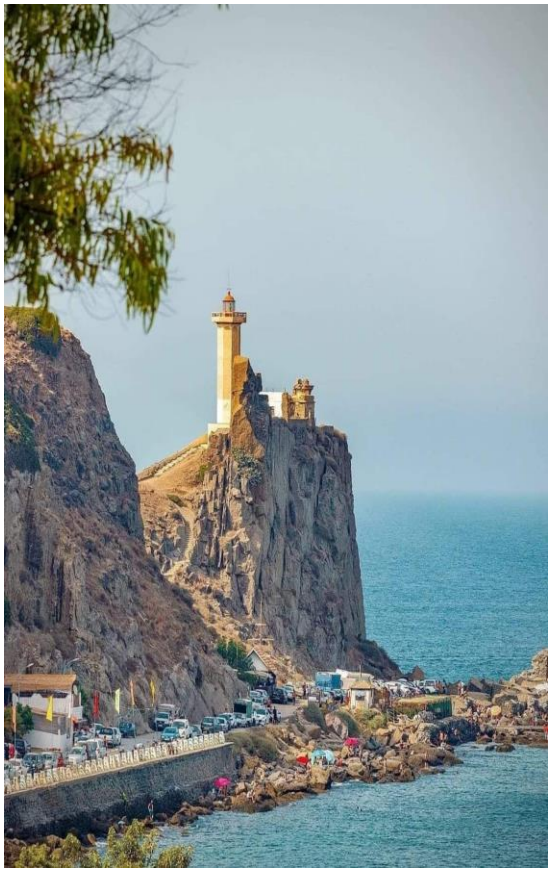

المصدر: من إعداد الباحث.

الملحق رقم (07): صورلقصبة دلس العتيقة

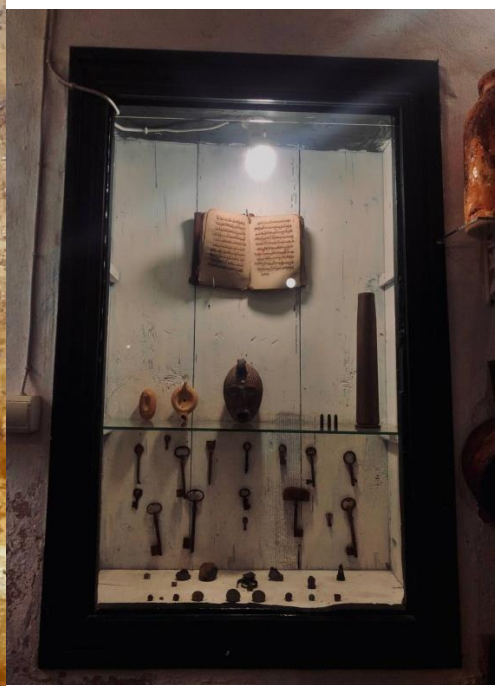

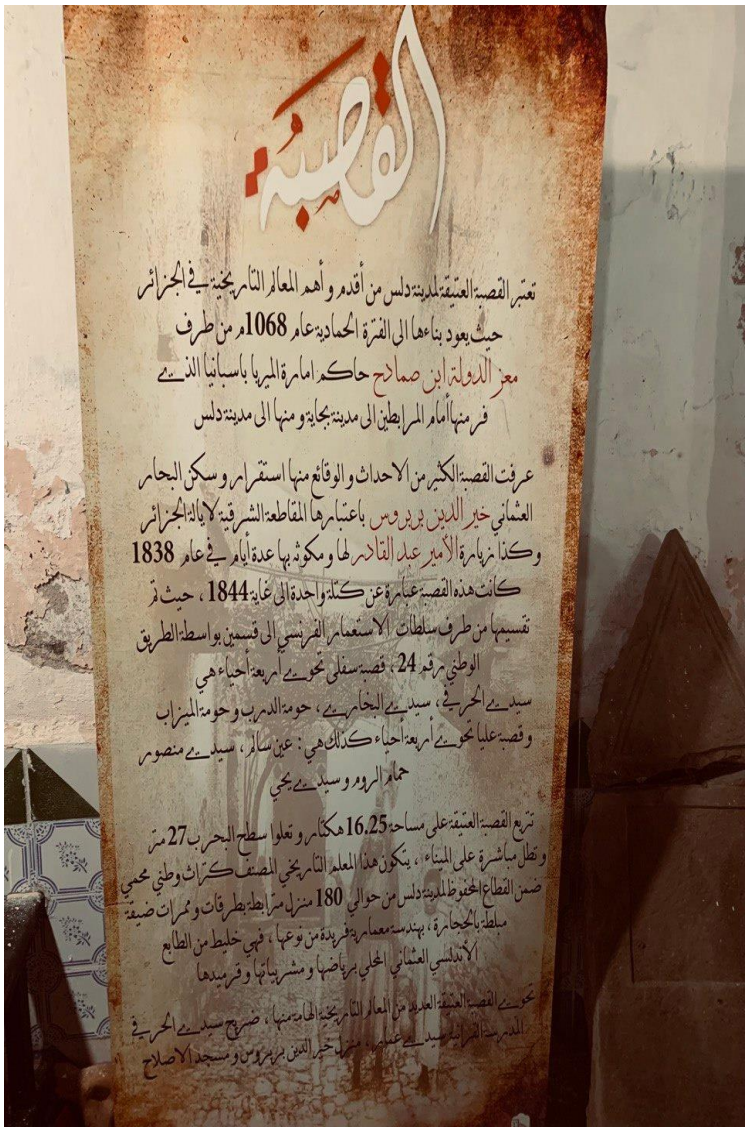

المصدر: من إعداد الباحث.

الملحق رقم (08): القرية الأثرية المنسية "سوسان" من معالم مدينة دلس

المصدر: Web

الملحق رقم (09): صور لمدينة دلس الساحرة (الجوهرة المنسية):

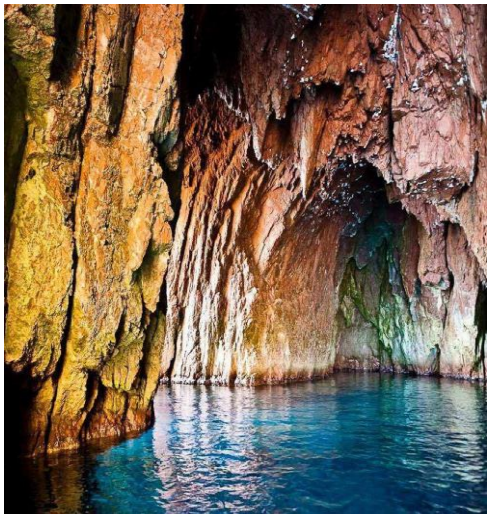

المصدر: web

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1) أبو زنط ماجدة أحمد، عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

2) أنس قاسم جعفر، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية**، الطبعة 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

3) بسيوني عبد الله عبد الغني، **التنظيم الإداري**. القاهرة: منشأة المعارف،2004.

4) بعلي محمد الصغير، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2004.

5) بن الشيخ عصام، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي- حالة الجزائر والمغرب- دور المواطن المجتمع المدني، والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي، مأخوذ من كتاب **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**- دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب نموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

6) بن صوشة محمد، **إشكالية تمويل التنمية المحلية الواقع والآفاق**، ط1، عمان، دار الحامد، 2019.

7) بن غضبان فؤاد، **جغرافية السياحة**، الأردن: دار اليازوري، 2014.

8) بن نعمان إسماعيل، مدينة دلس (تدلس) دراسة تاريخية وأثرية خلال العهد الإسلامي، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تلمسان 2011.

9) بوضياف عمار، **شرح قانون البلدية**، الطبعة 1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

10) بوعمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، (دار الهدى، عين ميلة، الجزائر،2010.

11) بوعمران عادل، **البلدية في التشريع الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، 2010.

12) جلاد أحمد، **الجغرافيا السياحية**، مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2008.

13) حامد سهير، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.

14) حسين مصطفى، **الإدارة المحلية المقارنة**، الطبعة 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.

15) الخربوطلي صلاح الدين، **السياحة المستدامة**، سوريا: دار الرضا للنشر، ط1، 2004.

16) الخلايلة محمد علي، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن بريطانيا – فرنسا – مصر** دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة01 عمان: دار الثقافة 2009.

17) درادكه حمزة، وآخرون، **مبادئ السياحة**، ط1، الأردن: دار الاعصار العمي للنشر والتوزيع،2014.

18) دعبس يسرى، **التربية السياحية والتنمية الشاملة**، القاهرة: دار المعارف، 1993.

19) الزغبي خالد ســمارة، **تشــكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية** دراســة مقارنة المملكة المتحدة فرنسا يوغسلافيا الأردن: الطبعة 3 الأردن، مكتبة دار الثقافة، 1993.

20) زغدود علي، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

21) زيتون محيا، **السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر**، القاهرة: دار الشروق، الطبعة 01، 2002.

22) زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر 2014.

23) سمارة الزغبي خالد، **تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية** دراسة مقارنة المملكة المتحدة فرنسا يوغسلافيا الأردن: الطبعة 3 الأردن، مكتبة دار الثقافة، 1993.

24) شعباني عامر، **الأنفاس الأخيرة للأندلس الصغيرة**، الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع،2013.

25) شلبي منير إبراهيم، **المرفق المحلي دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي، 1997.

26) الشيخلي عبد الرزاق، **الإدارة المحلية**، عمان: دار المسيرة، 2001.

27) الطاهر نعيم، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2007.

28) الطهراوي هاني علي، **قانون الإدارة المحلية، الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

29) عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي**، الدار الجامعية عين شمس، مصر، 2001

30) عبد المنعم البكري فؤاد، **التسويق السياحي وتخطيط الحملات الترويجية في عصر تكنولوجيا الاتصالات**، القاهرة: عالم الكتاب، 2007،

31) عبيدات محمد، **التسويق السياحي حل سلوكي**، الأردن: دار وائل للنشر،2008.

32) العربي سعودي محمد، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر-الولاية، البلدية 1516-1962**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006.

33) عطية عبير، **التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي**، جامعة الإسكندرية، مصر: بدون سنة نشر.

34) علي ماهر أبو المعاطي، **الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي**، مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة، حلوان: المكتب الجامعي الحديث، 2010

35) عودة المعاني أيمن، **الإدارة المحلية**، طبعة 1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010

36) عودة المعاني أيمن، **الإدارة المحلية**، عمان: دار وائل للنشر،2004.

37) القريشي محمد، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

38) قيرة إسماعيل، علي غربي، **في سيكولوجية التنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

39) محمد عبد الوهاب سمير، **مقدمة في نظم الإدارة المحلية**، القاهرة: مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية،1996.

40) محمود غنيم عثمان، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان الأردن، 2003.

41) محيو أحمد، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، الطبعة 5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1996.

42) مغوفل جمال الدين، **التنمية المحلية البلدية والولاية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، (د ر ن).

43) موفق عدنان، عبد الجبار لحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، بدون طبعة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

44) ناجي عبد النور، نحو تجسيد لا مركزية الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، في كتاب **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الو اقع ومقتضيات التطور**، تحرير بومدين طاشمة، ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،2016.

- **الأطروحات والمذكرات والرسائل الجامعية:**

أ) أطروحات الدكتوراه:

1) بودربالة رفيق، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية- دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016-2017.

2) بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011-2012.

3) حرحوز عبد الحفيظ، تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية المسيلة، **أطروحة دكتوراه**، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.

4) خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، 2010-2011.

5) شريفي أحمد، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلو التجارية، 2010.

6) علاوي ياسر، إصلاح مالية الجماعات المحلية في الجزائر، وتأثيرها على التنمية المحلية -دراسة حالة بلديات المدية، ذراع السمار، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2006-2007.

7) عوينات محمد، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، **أطروحة دكتوراه** غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013،

8) عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000 – 2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة لمخطط التوجيهي للسياحة SDAT 2025، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،2012-2013.

9) عيساني عامر، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010،

10) الغالي نعيم، ديناميات السياحة ورهاناتها إقليم الحامات نابل نموذجا، **أطروحة دكتوراه** في الجغرافيا، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس، 2008.

11) المخاطرية حري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في المغرب العربي، **أطروحة دكتوراه**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016.

12) معافة وليد، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب 2010-2015، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2019-2018

13) منصوري الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2005-2006.

14) موساوي راشدة، إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر ما بين الواقع والتحديات -دراسة حالة بلدية بسكرة-، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021

ب) المذكرات:

1) بلاوي عبد العالي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية- بلدية بودة نموذجا، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021،

2) بلخير خالد، فؤاد بدر الدين، السياحة ودورها في دفع التنمية المحلية، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2017-2018.

3) بلعيد حنان، واقع وآفاق اتصال الجماعات المحلية في الجزائر ولاية وهران نموذجا، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2011.

4) بوشاكر أسماء، غربي صارة، دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية السياحية -دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.

5) بوفنيزة نصر الدين، الإمكانيات الطبيعية والبشرية ودورها في التنمية السياحية- حالة ولاية جيجل، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي: معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2015-2016.

6) تلي محمد إسلام، دور السياحة في التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية غرداية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013-2014.

7) جيرب صابرين، الاستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019

8) زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية، واقع وآفاق 1990-2015، مذكرة الماستر، جامعة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

9) زروخي عباس، لشهب حمزة، النظام القانوني للأمين العام للبلدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.

10) سعدي محمد، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016-2017.

11) سكينة عاشوري، الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية، مذكرة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

12) فيلالي خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية بوسعادة-، مذكرة الماستر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.

13) لعباني عزيز، واقع الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017-2018،

14) يحياوي خالد، فواز صناد، الإصلاح المحلي في الجزائر بين الإنجازات والاخفاقات، مذكرة الماستر، جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

15) يخلف محسن، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية بسكرة، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

ج) **الرسائل الجامعية:**

1) بن مرسلي رفيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر،2001-2011، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية جامعة تيزي وزو، 2010-2011،

2) بن نوبة الحاج، مفهوم التوازن المالي لميزانية البلدية، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر،2015-2016.

3) بوعشاش سامية، السياحة البيئية في المناطق الجبلية-حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة: الجزائر، **رسالة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013.

4) بوعقلين بديعة، السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي-دراسة حالة ولاية تيبازة، **رسالة ماجستير**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 111.

5) بوعكريف زهير، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة- دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012.

6) جمعون نوال، دور التمويل المصـرفي في التنمية، **رسـالة ماجسـتير**، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،

7) سـاكري الصـالح، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية -دراسـة ميدانية بولاية باتنة بلديات باتنة -قسـديس -عين التوتة، نموذجا، **رسـالة ماجسـتير**، جامعة باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،2007-2008.

8) سـماعيني نسـيبة، دور السـياحة في التنمية الاقتصـادية، **رسـالة الماجسـتير** في إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتوراليه للاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

9) شـويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، **رسـالة الماجسـتير**، جامعة أبي بكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 2011.

10) صديقي سعاد، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة تحليلية: بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل-، **رسالة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006،

11) عباس عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر، 2007-2008.

12) عرسان منال، سعيد قرارية، آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة العربية، رسالة **الماجستير**في التخطيط الحضري والإقليمي، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004

13) عزيزي عثمان، دور الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في التسـيير والتنمية بولاية خنشـلة، دراسـة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة، **رسالة ماجستير**، قسم للتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

14) عشـي صـليحة، الآثار التنموية للسـياحة- دراسـة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، **مذكرة لنيل شـهادة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2004-2005

15) عكوشـي عبد القادر، التنظيم في مؤسـسـات الإدارة المحلية، **رسـالة الماجسـتير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2006

16) كواش خالد، مكانة وأهمية القطاع السـياحي في النشـاط الاقتصـادي-حالة الجزائر، **رسـالة الماجسـتير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996-1997

17) لشـهب أحمد، السـياسـة السـياحية بالجزائر (1962-1982)، **رسـالة الماجسـتير**، معهد العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985.

18) محمدي عز الدين، التطور السـياحي بالجزائر، **رسـالة لنيل شـهادة الماجسـتير**، معهد العلوم الاقتصـادية، 2002، ص67.

19) مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي، **رسالة ماجستير** في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

20) موفق علي، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، **رسالة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

21) هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، **رسالة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

22) يوسفي نور الدين، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000 – 2008 دراسة حالة ولاية البويرة"، **رسالة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة -بومرداس-،2009.

- **المجلات العلمية:**

1) عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الاقتصادي 24، 2011.

2) أحمد خليل غدير، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، العدد04، 2014.

3) إنزارن عادل، التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 16، جوان 2017.

4) برابح محمد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد11، 2017.

5) براهمي نصيرة، ناصور عبد القدور، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة اقتصاد المال والاعمال**، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر.

6) برباح عبد المجيد، الديمقراطية التشاركية، **مجلة القانون**، العدد01، أفريل 2011.

7) برباح عبد المجيد، الديمقراطية التشاركية، **مجلة القانون**، العدد01، أفريل 2011..

8) بلقاضي الأمين، عويشة مسيلتي، دور السياحة والاقتصاد السياحي في التنمية المستدامة، **دفاتر البحوث العلمية**، المجلد 09، العدد 02، 2021.

9) بن ديب عبد الرشيد، بن حمود سكينة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 21، 2010.

10) بوشامة مصطفى، الطاهر بعلة، عمار جعفري، تفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي، **مجلة الابداع**، المجلد 06، العدد 06، جامعة البليدة02، الجزائر، 2016.

11) بن شعيب نصر الدين، مصطفى شريف، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012.

12) بولغب وليد، التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة إيليزا للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي إيليزي، العدد الثالث، 2018.

13) حوتية عمر، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره، **مجلة الحقيقة**، العدد 29، 2014.

14) رزيق عبد الوهاب، منتدى الاستثمار في شمال إفريقيا، المركز الإنمائي لشمال إفريقيا، **نشرة التنمية**، العدد 08، ديسمبر 2001، اليونسكو 2002،

15) سعداوي موسى، زروق صدوقي، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، **مجلة الإدارات والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد 02، 2012.

16) سي فضيل الحاج، وآخرون، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، العدد 09، جانفي 2017.

17) الشاهد إلياس، التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، العدد 25، ص 125.

18) شريط الأمين، الديمقراطية التشاركية الأسس والأفاق، ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية، **مجلة الوسيط الجزائر**، وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد06، 2008.

19) شيتور جلول، المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، دار الهدى للطباعة والنشر، أكتوبر 2002،

20) صقر محمد، وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباسرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006،

21) صلاح محمد، وآخرون، إشكالية تنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل مخططات تنمية السياحة-رؤية المخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030، **مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2021.

22) العثماني مصطفى، وآخرون، أهمية القطاع السياحي في تحقيق التنمية في الجزائر، **دفاتر البحوث**، العدد 06.

23) عراب عبد العزيز، استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، **مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 08، جامعة شلف، 2012،

24) عمار بريق، الموارد المالية للجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 07، 2018.

25) العمراوي سـليم، مسـاهمة قطاع السـياحة في تحقيق التنمية الاقتصـادية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 36، 2013.

26) العمراوي سـليم، مسـاهمة قطاع السـياحة في تحقيق التنمية الاقتصـادية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 36، 2013.

27) عولمي بسمة، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة باجي مختار، الجزائر: عنابة، العدد 04، 2006.

28) العيفة محمد، دور الشـراكة المجتمعية في تمويل التنمية المحلية المسـتدامة، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 12، عدد 4، أكتوبر 2020.

29) غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسـات العلمية**، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد 04، 2010.

30) كواش خالد، مقومات ومؤشـرات السـياحة في الجزائر، **مجلة اقتصـاديات شـمال افريقيا**، العدد 01، 2004.

31) لحرش عبد الرحيم، معوقات مالية اللامركزية في الجزائر وتأثيرها على التنمية المحلية، **مجلة الدراسـات الاقتصادية والمالية**، المجلد 12، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2019.

32) مدوح أحمد، وآخرون، المركزية الإدارية وعلاقتها بالإدارة العامة، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسـانية دراسات اقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 01، 2010.

33) مرغاد لخضـر، الارادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسـانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، 2005.

34) مسـعودي عبد الكريم، الاسـتثمار السـياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر، **مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال**، المجلد 01، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر، 2017.

35) معمر حمدي، إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية- بالإشارة إلى حالة عجز ميزانية البلديات، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 04، العدد 02، 2018،

36) مولاي لخضـر عبد الرزاق، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السـياحي في الاقتصـاد الجزائري، **المجلة الجز ائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد04، جوان 2016.

37) ميمونة سـعاد، علي محمد، طبيعة العلاقة بين نظام الجماعات المحلية والديمقراطية التشـاركية، **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 20، العدد 02، 2021.

38) مولفرعة فاطمة الزهراء، مختاري علماني، دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المسـتدامة، 2001-2014، **مجلة البشـائر الاقتصـادية**، جامعة سـطيف1، العدد01، سبتمبر2014.

39) ناوي اكرام، تقييم الديمقراطية التشـــاركية في دول المغرب العربي-تونس-المغرب-الجزائر، لتعزيز التنمية، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد11، العدد01، 2021، ص 364-373.

40) نعيمة زيرمي، ســنوســي بن عومر، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، **مجلة الاســتراتيجية والتنمية**، المجلد 3، العدد 05، 2013.

41) الهذبة مناجلية، الإمكانيات والمقومات الســياحية في الجزائر، **مجلة دراســات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 26، مارس 2017.

42) هرمز نور الدين، التخطيط الســياحي والتنمية الســياحية، **مجلة جامعة تشــرين للدراســات والبحوث**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006،

43) وائل عمران علي، دور الشــراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المســتدامة، **المجلة العربية للإدارة**، جامعة الدول العربية، 2013.

44) ياســية ســليمة، لحواســنية ياســمين، نحو إســتراتيجية التنمية الســياحية المســتدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.

- **الملتقيات:**

1) بولرياس ســجية، قاســم فاطمية الزهرة، تأثير النمو الســكاني على نمط النســيج العمراني بقصــبة الجزائر العاصــمة، **الملتقى الوطني حول الدراســات الســكانية في الجزائروواقع الاســتثمار فيها**، المدرســة العليا للأساتذة، 05 مارس 2020-بوزريعة- الجزائر.

2) خضر شبر إلهام، التنمية السياحية -مفاهيم أهداف ومتطلبات ودورها الاقتصادي، **محاضرة لطلبة الدبلوم العالي في الارشاد السياحي**، الجزائر، ص04.

- **الهيئات الرسمية:**

1) مديرية الثقافة لولاية بومرداس (2014)، " التراث الثقافي اللامادي في ولاية بومرداس"، **تقرير صــادرعن مديرية الثقافة لولاية بومرداس 2014.**

2) مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس، مونوغرافيا لولاية بومرداس، 2008.

3) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والســياحة، جانفي 2008، **المخطط التوجيهي للتهيئة الســياحية 2025**، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية.

- **مواثيق ونصوص قانونية:**

أ) المواثيق:

1) ميثاق السياحة 26 مارس 1966 وفق الأمر رقم 62/66 المتعلق بآفاق التنمية السياحية المستقبلية.

2) الميثاق الوطني، العدد 7 لسنة 1986.

ب) الدساتير:

1) دستور الجزائر الصادر في 1976، العدد 94.

2) الدستور المعدل لسنة 1989 والدستور المعدل لسنة 1996 المواد 15-16 والمادة 17 من التعديل الدستوري 2016.

- **نصوص تشريعية وتنظيمية:**

أ) القوانين:

1) القانون رقم 03-03، المؤرخ في 2003/02/17، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج ر ج ج، العدد 11، المؤرخة في 2003/02/19.

2) **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 17، مارس 2007

3) القانون رقم 02-08 المؤرخ في 24 يوليو 2008 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008، المعدل والمتمم للقانون رقم 36/90 المؤرخ في جانفي 1994 المتضمن الضرائب والرسوم المماثلة، ج ر ج ج، العدد 42، لسنة 27 يوليو 2008.

4) القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، مدونة الجماعات المحلية، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014،

5) القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، ج ر ج ج، العدد 37.

6) القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21-02-2012 المتعلق بالولاية، ج ر ج ج، العدد 12، الصادر بتاريخ 29 فبراير 2012.

7) القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق التنمية المستدامة للسياحة، ج ر ج ج، العدد 11

8) القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج ر ج ج، العدد 11.

9) القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادر بتاريخ: 03 جويلية 2011.

10) المرسوم التنفيذي رقم 92-402 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1992 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، ج ر ج ج، العدد 79، لسنة 1992.

ب) المراسيم التنفيذية:

1) المرسوم التنفيذي رقم 143/67، المؤرخ في 31 جويلية 1967، المتعلق باقتطاع مبلغ من إيرادات قسم التسيير إلى قسم التجهيز، ج ر ج ج، العدد 93 لسنة 1967.

2) القانون رقم 36/90 المؤرخ في 01 جانفي 1994، المتضمن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ج ر ج ج، لسنة 1994.

3) المرسوم التنفيذي رقم 134/73، المؤرخ في 09 أوت 1973 المتضمن إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية، ج ر ج ج العدد 67 لسنة 1993.

4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، سنة 2003.

5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، المؤرخة في 22 يونيو 2001،

6) المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، ج ر ج ج، العدد 11، 01 مارس 1998، ص 30.

7) المرسوم التنفيذي 93-94 المؤرخ في 25 فيفري 1994، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية

8) القانون رقم 08/90، المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية، ج ر ج ج، العدد 15، الصادر بتاريخ: 11 أفريل 1990.

9) المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، المتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية.

- **المقابلات:**

1) **مقابلة مع السيد م. عمورة**، عضو بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية دلس، يوم 03-05-2023.

2) **مقابلة مع السيد ن. موهوبي**، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي، يوم الأحد 14 ماي 2023 على الساعة العاشرة صباحا.

3) **مقابلة مع السيد/ ف. قريمش**، مسؤول مصلحة الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية، يوم 18 أفريل2023 الساعة 13:30 مساءا.

4) **مقابلة مع السيدة ك. عبدي**، ملحق رئيسي إقليمي في المصلحة التقنية، يوم 2023/03/27 الساعة 10:30 صباحا.

- **المقالات من الجرائد:**

1) حنان سالمي، مشاريع هامة ب 19 منطقة ظل بدلس، **جريدة المساء**، الأربعاء 05 أوت 2020.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1) Alain Beitone et d'autre ; **Economie**, 1ére édition, Dalloz ; paris ; 2001.
2) Alain Mesphier, Pierre bloc-Duraffour : **Tourisme dans le monde**, 6éme édition, paris, 2005.
   A. BERBRUGGER, **Les Epoques militaires de la grande Kabilie**, Bastide, Alger, 1857.

3) BIGRAS Yvon, Isabelle DOSTELER, (2013) « Tourisme et transport : Vers une vision intégrée », **Téoros, revue de recherche en tourisme**, université du Québec à Montréal, printemps 2014, vol 32. N°2.
4) Centre National d'Etudes & de Recherches Appliquées en Urbanisme, PROGRAM D'ACTION PAR COMMUNE, **DESCRIPTION DE L'UNITE D'AMENAGMENT DE DELLYS-NACIRIA**, COMMUNE DE DELLYS
5) DIRECTION DU TOURISME L'ARTISANAT, WILAYA DE BOUMERDES, **ELABORATION DE PLAN D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE PAT TAKDEMPT ''DELLYS''**, MINISTRE DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT.
6) François robbe, **interventionnisme et libre administration des collectivités territoriales**,2002, Librairie Générale De Droit Et De Jurisprudence. E.J.A. PARIS.
7) Heddar Belkacem : **rôle socio-économique du tourisme**, opu, alger,1988.
8) James's brown, **what is participatory democracy? it means you get involved**, Daily times, March 1,2010, Available.
9) JEAN Bruno, **Du développement régional au développement territorial durable** : vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux, Coloquio Internacional de Desenvovimento Territorial sustentavel
10) Johanna Marie, Jérémy Bizet et autres, **le tourisme**, un levier pour le développement local Université de Versailles ST -Quentin-En-yvelines.
11) KERRI Azzedine, Fiscalité locale : Diagnostic actuel et perspectives de réforme. Journée parlementaire sous le thème : **la fiscalité locale dans la réforme fiscale Algérie** : commission des finances et du budget APN, Alger, 22 avril 2013.
12) Luc saidj, **Les moyens d'intervention des collectivités locales** : l'intervention par les aides directes ; 2002 Libraire générale De jurisprudence E.J.A PARIS.
13) Ministère de L'Aménagement du Territoire, de l'environnement et du Tourisme, **S.D.A.T 2025**, Livre 1.
14) Ministère De Planification Et De L'aménagement Du Territoire Générale Du Pentagonal,1980-1984
15) Ministère du Tourisme, **Bilan du Développement Touristique entre 1962-1976**, 1977.

16) PROGRAM D'ACTION PAR COMMUNE, DESCRIPTION DE L'UNITE D'AMENAGMENT DE DELLYS-NACIRIA, COMMUNE DE DELLYS, PAGE 181

17) S. BOULIFA, **Le Djurdjura à travers l'histoire**, Paris, 1925, p 37.

18) **Schéma directeur d'aménagement touristique de la wilaya de Boumerdes,** phase 05, mise en œuvre, décembre, 2013, p19.

19) Visbeq, **petite monographie locale de dellys**, juin 1926, p.57.

- **المواقع الالكترونية:**

1) إسماعيل بن نعمان، قصبة مدينة دلس-تراث في حاجة إلى تثمين، في:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70718 le :30/04/2023

2) Stab Antoine, « Grenade augmentation du nombre de touristes surtout canadiens » : https://nouvelles.paxeditions.com/fr/nouvelles/office-de-tourisme/grenade-augmentation-du-nombre-de-touristes-surtout-canadiens le : 10-05-2023

3) Suman Ahliya, S.2010. «The importance of hotels and accommodation in promoting tourism. »: https://ezinearticles.com/ le : 10-05-2023.

4) CASANOVAS Xavier, Manuel pour la réhabilitation de la ville de dellys, un programme financé par l'union européenne,2012
Plan de préservation et restauration de l'antique casbah de Dellys, Boumerdes, 2 décembre 2014, https://babzman.com/ le : 11-05-2023.

consulte le : 31-03-2023/www.algeriantourism.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص البحث.....

مقدمة.....01

الفصل الأول: الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية

تمهيد 11

المبحث الأول: فلسفة الحوكمة المحلية.....12

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية 12

أوّلاً: تعريف الجماعات المحلية: 12

ثانياً: أهمية الجماعات المحلية وأهدافها 14

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية المستدامة 18

أوّلاً: تعريف التنمية المحلية 18

ثانياً: تعريف التنمية المحلية المستدامة.....21

المطلب الثالث: الديمقراطية التشاركية 25

أوّلاً: تعريف الديمقراطية التشاركية 25

ثانياً: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية.....26

ثالثاً: مزايا الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي 27

المبحث الثاني: نظام الجماعات المحلية في الجزائر 28

المطلب الأول: نشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر 28

أوّلاً: نشأة نظام الجماعات المحلية.....28

ثانياً: التطور التاريخي للجماعات المحلية في الجزائر.....29

المطلب الثاني: البلدية في التنظيم الإداري.....32

أوّلاً: تعريف البلدية.....33

ثانياً: هيئات تسيير البلدية.....34

ثالثاً: الهيئة الإدارية (إدارة البلدية) 38
المطلب الثالث: الولاية في التنظيم الإداري الجزائري.....39
أولاً: تعريف الولاية 39
ثانياً: هيئات الولاية.....40
المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر.....44
المطلب الأول: تطور التنمية المحلية في الجزائر.....44
أولا: مرحلة التخطيط (1967-1989).....44
ثانيا: مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990).....46
المطلب الثاني: إصلاح الجباية المحلية.....48
أولاً: الموارد المالية المحلية الذاتية 48
ثانياً: إيرادات الجباية والرسوم.....49
ثالثاً:الموارد المالية الخارجية للبلدية: (غير جبائية).....51
رابعاً: اصلاح الجباية المحلية 52
المطلب الثالث: معوقات وعوامل نجاح التنميةالمحلية.....57
أولا: معوقات التنمية المحلية 57
ثانيا عوامل نجاح التنمية المحلية 59
خلاصة الفصل 61

الفصل الثاني: التنمية السياحية في الجزائر

تمهيد:.....62
المبحث الأول: مفهوم السياحة ودورها في التنمية.....63
المطلب الأول: مفهوم السياحة وتاريخها.....63
أولاً: مفهوم السياحة.....63
ثانياً: مفهوم السائح 65
ثالثاً: تاريخ السياحة في العالم وتطورها.....66
المطلب الثاني: أنواع وأسس السياحة.....69

أوّلاً: أنواع السياحة 69
ثانياً: أسس السياحة.....73
المطلب الثالث: دور السياحة في التنمية 76
أوّلاً: الدور الاقتصادي للسياحة 76
ثانياً: الدور الاجتماعي والثقافي للسياحة.....79
المبحث الثاني: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية.....80
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية وعناصرها.....80
أوّلاً: مفهوم التنمية السياحية.....80
ثانياً: أنواعوأهداف التنمية السياحية 82
ثالثاً: عناصر التنمية السياحية 84
المطلب الثاني: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية.....85
المبحث الثالث: و اقع و آفاق التنمية السياحية في الجز ائر.....86
المطلب الأول: المقومات السياحية في الجز ائر 86
أوّلاً: المقومات السياحية الطبيعية 87
ثانياً: المقومات السياحية التاريخية والحضارية.....88
ثالثاً: المقومات السياحية المادية.....89
المطلب الثاني: القطاع السياحي الجز ائري عبر مراحله التنموية.....90
أوّلاً: السياحة في الجز ائر أثناء الحقبة الاستعمارية.....90
ثانياً: السياحة في الجز ائر غداة الاستقلال 91
ثالثاً: برامج التنمية السياحية بعد سنة 1990.....96
المطلب الثالث: معوقات القطاع السياحي في الجز ائر و آفاق تطويره.....99
أوّلاً: معوقات القطاع السياحي في الجز ائر.....99
ثانياً: آفاق تنمية القطاع السياحي في الجز ائر 100
خلاصة الفصل 108

الفصل الثالث: التنمية والسياحة في بلدية دلس

تمهيد.....109
المبحث الأول: دلس تاريخ ومقدرات 110
المطلب الأول: التعريف بمدينة دلس 110
أوّلاً: تعاريف عامة.....110
ثانياً: موقع المدينة الجغرافي 113
ثالثاً: الصناعات التقليدية.....115
المطلب الثاني: المقومات الطبيعية لمدينة دلس.....116
أوّلاً: الثروة الطبيعية 116
ثانياً: المعالم التاريخية والثقافية والدينية 118
ثالثاً: الهياكل القاعدية والمواصلات: 121
المبحث الثاني: المشاريع السياحية في بلدية دلس.....122
المطلب الأول: دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية لبلدية دلس 122
المطلب الثاني: مخطط التهيئة السياحية لبلدية دلس 126
أوّلاً: تعريف مخطط التهيئة السياحية PAT 126
ثانياً: تطوير مخطط التهيئة السياحية بدلس.....127
المبحث الثالث: سبل تفعيل السياحة بقصبة دلس 138
المطلب الأول: دراسة و اقع السياحة بقصبة دلس 138
أوّلاً: أوضاع القصبة والتغيرات التي حدثت فيها 138
ثانياً: و اقع السياحة بقصبة دلس 139
المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لتنمية السياحة في مدينة دلس 141
أوّلاً: تشخيص دور الجماعات المحلية في التنمية السياحية.....141
ثانياً: أهم الآليات المعتمدة لتنمية السياحة في القصبة خاصة ودلس عامة 141
المطلب الثالث:معوقات أداء الجماعات المحلية في ترقية السياحة بمدينة دلس 146
خلاصة الفصل 147
الخاتمة.....149

قائمة المصادروالمراجع.....154

الملاحق.....

الفهرس.....

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة	82
02	العلاقة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية	86
03	جدول توضيحي لهياكل الاستقبال	91
04	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي	95
05	الإنجازات المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني	95
06	الأقطاب السياحية للامتياز بالجزائر	104
07	توزيع السكان حسب مناطق انتشارهم 2008	122
08	يتيح الجدول أدناه بعض المعايير المتعلقة بالتوظيف	123
09	توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي	123
10	المنشآت القاعدية الموجودة في بلدية دلس	125-124
11	تحديد منطقة التوسع السياحي ليصالين	131
12	ملخص لمخطط التهيئة السياحية لمنطقة PAT ليصالين لبلدية دلس وأعفير	131
13	المشاريع السياحية المتوقفة منذ سنة 2018	136-134

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع السياحة	72
02	تصنيف منازل القصبة حسب مساحتها	139
03	خريطة تمثل الرؤوس البحرية بساحلها	118
04	خريطة توضح مناطق التوسع السياحي بدلس	128
05	صورعن بعض منتوجات الصناعة التقليدية في مدينة دلس	116
06	صورلقصبة دلس السفلى	120-119
07	ثابوت خشبي بضريح سيدي الحرفي	121
08	منزل خيرالدين بربروس	121